هذا الانفتاح الاقتصادى

د. فؤاد مرسى

هذا الكتاب

إنها أول دراسة جادة من نوعها تنشر فى مصر تناقش سياسة الانفتاح الاقتصادى من موقف نقدى يبين المخاطر التى يؤدى لها التطبيق الجارى لهذه السياسة وتتبع قصة الانفتاح الاقتصادى منذ مرحلة التحضير والإعداد التى يكشف لنا المؤلف أنها ترجع إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧، رغم أن التنفيذ الفعلى لها بدأ بعد حرب ١٩٧٣ والدراسة تكشف بموضوعية أن التطبيق الحالى لسياسة الانفتاح الاقتصادى يعنى — فى نهاية الأمر — سيطرة رأس المال المحلى والأجنبى على الاقتصاد القومى، ويتعارض مع المصالح الفعلية للشريحة العريضة من المواطنين، وهى لا تخدم سوى الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة. الأمر الذى تكشفه دراسة القوانين الصادرة فعلا مما يضر بمصالح الوطن الاقتصادية والسياسية ويؤدى إلى كساد التنمية.

وفى هذا الكتاب دفاع علمى عن القطاع العام ضد الهجمة اليمينية التى تهدف لتصفيته وتفريغ محتواه.

ومؤلف الكتاب الدكتور **فؤاد مرسى** أستاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية ووزير التموين السابق علم من أعلام الدارسين فى مصر كما أنه معروف بالموضوعية والاخلاص لهذا الوطن.

الثمن ٥٠ قرشاً



الغلاف للفنان

سعد عبد الوهاب

هذا
الانفتاح الاقتصادى

الدكتور/ فؤاد مرسى

الطبعة الأولى
مارس ١٩٧٦

مقدمة

أخيراً ، وفي التعقيب على مناقشة مجلس الشعب لبيان الحكومة ، فوجيء المصريون برئيس الوزراء يفصح عن أنه « لا يمكن أن نصل للاقتصاد الحر إلا بعد فترة زمنية ينصلح فيها مسارنا الاقتصادى » وهكذا تحددت لأول مرة وبصفة رسمية طبيعة الاقتصاد الذى تجرى حاليا عملية بنائه باسم الانفتاح الاقتصادى .

وهذا الكتاب يروى قصة هذا الانفتاح الاقتصادى من خلال ملاحقتنا له منذ كان فى التحضير أملا للرأسماليين يبدو مستحيلا حق أصبح سياسة عامة للدولة . وبشىء من التدقيق سنجد أن مرحلة التحضير قد امتدت لزمن طويل . فلقد بدأت همساً بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، أفكارا غامضة ودعوات غير محددة . ولكنها كانت تلتقى عندئذ حول أمرين أساسيين هما التشكيك فى كفاءة القطاع العام وأهمية الاستعانة برأس المال الخاص الأجنبى ثم المحلى . ولقد ظلت سنوات تخشى من الإعلان عن نفسها حتى تهيأت الظروف أخيراً فى إبريل ١٩٧٣ فارتفعت الدعوة

للانفتاح الاقتصادى إلا أنه لم يتح لهذا الانفتاح الاقتصادى — مرة أخرى — أن يوضع فى التطبيق إلا أخيراً جداً ، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وعندئذ أتيح له أن يكون سياسة عامة ترسى قواعد الاقتصاد الحر الجديد . وأتيح له بالتالى أن يعطى نتائجه الأولية التى لم تكتمل بعد والتى — مع ذلك — تكشف منذ الآن عن اتجاهه الحقيقى لإعادة سيطرة رأس المال ، الأجنبى والمحلى ، على اقتصادنا القومى .

ومحاولة متابعة عملية الانفتاح الاقتصادى كانت تجرى من جانبنا تباعا وفى حينها . وعلى مدى سنوات تصدينا لاتجاه كنا نعرف منذ البداية غايته ومنتهاه . فالتجربة التى أقامتها الدولة باسم التحول الاجتماعى كانت — فى النهاية — تجربة علوية تفتقد الجذور العميقة والمنظمة بين الجماهير التى كانت — مع ذلك — تمنحها التأييد الغامر بسخاء تطوعا من جانبها وحدبا عليها بأمل أن تنمو وتستقيم فيما بعد .

وكان القطاع العام عندئذ محط الأمل المعقود على التجربة كلها . وبالمثل كان هو هدف كل الحملات المضادة . ولذلك ، فعندما عجزت الدولة عن متابعة أسلوب التنمية المخططة ، وتخلت بعد انجاز الخطة الخمسية الأولى عن البدء فى الخطة الخمسية الثانية ، تهيأ المناخ لتوجيه السهام المسمومة إلى القطاع العام . فلما حلت هزيمة ١٩٦٧ تجددت الحملات بلهجة أشد وأعنف على القطاع العام بل وبدأت السهام تنوش التجربة كلها . من هنا — فيما نعتقد — بدأ التحضير للاقتصاد الحر وبدأ لذلك التحضير لسياسة الانفتاح الاقتصادى . وبدلا من الأخذ بأسلوب التصاد

الحرب لمواجهة الأعباء المتزايدة تطلعت الرأسمالية النامية لا بتزاز الدولة في محنتها ، وطالبتها بالتنازلات هنالك تقدمنا بدراسة هامة بعنوان (التعبئة الاقتصادية) صدرت في سبتمبر ١٩٦٨ وطرحت الدراسة معالم الخلاف في الرأى بين الرأسماليين والاشتراكيين قالت الدراسة تحاورهم في أدب جم « فثمة فريق يرد مصاعبنا الاقتصادية إلى طريق التحول الاشتراكى الذى اخترناه. وهم يقولون في مجالسهم ان الرأسمالية والمصلحة الفردية والحرية الاقتصادية كانت كفيلة بتجنيب البلاد كل هذه المشكلات التى تشهدها كما أن السياسة الاجتماعية التى تستهدف زيادة كبيرة وسريعة في الدخل القومى وتوسعا في الخدمات وعدالة في التوزيع هى سياسة طموح طموحا غير واقعى كان لابد أن تفضى إلى ما نحن فيه من صعاب . ومن ثم فالحل عندهم يكمن في استهداف معدلات نمو « معقولة » تتناسب مع إمكانياتنا وفي تصفية لجزء كبير من القطاع العام والاقلاع عن التخطيط — ولكنهم يترجمون هذا الكلام حين يكتبون بلغة تختلف قليلا فترى حديثهم « يتركز » حول تشجيع القطاع الخاص وأهمية الاستثمارات الأجنبية واقتراح الحلول العملية التى تتناقض جذريا مع التخطيط المركزى ونحن نرى — مع كل الاشتراكيين ومع جماهير شعبنا العريضة — أن طريق التحول الاشتراكى هو طريقنا الوحيد ، وأننا حققنا فيه منجزات كبيرة ، وأن ما ثار من صعاب مرده قصور في التطبيق أو قيود فرضت على التحول الاشتراكى . كما نرى أن وضع الدولة الاقتصادى في اطار التحول الاشتراكى هو خير ركيزة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة اقتصاد الحرب » . والدراسة

تستأهل الرجوع إليها بالكامل لكنا نورد منها جزءها الثانى بعنوان (القطاع العام : ضمان للاستقلال ، وأساس للتنمية ، وقاعدة للتحول إلى الاشتراكية) وفيه رد مباشر على الحملة التى استهدفت القطاع العام،ودعوة لتطوير جذرى للقطاع العام من خلال تطوير علاقات الانتاج بداخله وقد جعلناه الفصل الأول من الكتاب وعنوانه لماذا القطاع العام ؟

وخمدت الحملة على القطاع العام بعض الشىء واتخذت بعد ذلك صورة دعوة (لإتاحة الفرصة) أمام رءوس الأموال الأجنبية . وأخيراً اجتمع مجلس إدارة اتحاد الصناعات فى يناير من عام ١٩٧٠ وناقش خطة جديدة لتشجيع القطاع الخاص فى الصناعة وكانت الخطه ترتكز على تعديل قانون تنظيم الصناعة الصادر فى عام ١٩٥٦ (بما يتيح الفرصة أمام رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى المشروعات الصناعية المسموح باستثمار رأس المال الوطنى فيها ، وإعطاء رءوس الأموال من احدى دول الجامعة العربية أو المغتربين العرب الأولوية) وثنى (الأهرام الاقتصادى) على الدعوة فكتب فى نفس الوقت يقول « إن مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . وان فى إمكاننا أن نضع الحدود التى فى ظلالها يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلادنا ، كما هو حادث بالفعل بالنسبة لقطاع البترول » . ولنتوقف هنا لحظة . فمن أجل الدفاع عن رأس المال الأجنبى عندئذ ، كانت الحجة — وهى حقيقية — أن مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . ولقد قلبت هذه الحجة

رأسا على عقب ، فى أيامنا هذه ، فأصبح الانفتاح الاقتصادى مطلوبا للخلاص مما سمى بالانغلاق ، وبالذات من انغلاق مجالات العمل الصناعى . ومع ذلك فلم تلق الدعوة لرأس المال الأجنبى صدى يذكر عندئذ ، فلقد كان ملحوظا فيها أنها مجرد أرضية لفتح المجال أمام رأس المال المحلى . وكان معروفا مقدما أنه فى ظروف الرأسمالية العالمية اليوم ، لا يمكن أن يأتى رأس المال الأجنبى إلا فى (حمى) رأس المال المحلى وبالمشاركة معه ومن ثم فأى دعوة للسماح لرأس المال الأجنبى بحرية الاستثمار فى مصر إنما هى فى الواقع دعوة لحرية رأس المال المحلى نفسه

لكن فى سبتمبر ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٦٥ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، ليتيح الفرصة أمام رأس المال العربى بالذات ، إذ يعترف له بضمانات ضد الحراسة والتأميم وبمزايا أخرى من التسهيلات والإعفاءات الضريبية ، وليمنح نفس المزايا للمال الأجنبى لكن بشرط موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية ولقد تم فى الوقت نفسه تأسيس البنك المصرى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية ، بحجة محاولة اجتذاب المال العربى فلقد كان الغرض الأساسى منه هو أن تجتمع لديه الثروات العربية ليتولى بدوره توظيفها فى خدمة الاقتصاد المصرى كذلك انضمت مصر إلى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبى ، سواء كانت على المستوى الدولى فى نطاق البنك الدولى أو على المستوى العربى . وبالفعل وضعت اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

كل ما هنالك أن المـال العربى لم يجتذب إلى مصر ، وعلى العـكس تم اجتذاب البنك المصرى الدولى — بماله المصرى — إلى المال العربى ، فأسهم مع عدة بنوك عربية وأوروبية فى إنشاء البنك العربى الأوربى ، وتم تحويله هو نفسه إلى مصرف عربى دولى غير خاضع لسيادة مصر

حتى ذلك الحين لم تـكن كلمة (الانفتاح الاقتصادى) قـد سكت بعد . وفى بيان الحـكومة الجديدة أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢١ من إبريل ١٩٧٣ أعلن لأول مرة فى الواقع عن هدف (الانفتاح الاقتصادى لتطوير اقتصادنا القومى ، ولدفع حركة البناء بما يحقق مصالح البلاد) . وشرح البيان هذا الهدف بأن (سياسة الحـكومة تقوم على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجى ، فلا تقيم أية حدود أمام حركتنا الاقتصادية الوطنية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن) لـكن الحـكومة طرحت عندئذ إمكانية إستخدام رأس المال العربى والأجنبى فى ميدان الإسكان فقط ، إذ أعانت عزمها على أن (تشجع رأس المـال العربى والأجنبى للمساهمة فى مشروعات الاسكان الفاخر وفوق المتوسط واستيراد مواد البناء والمهمات اللازمة لهذا الاسكان) .

ومع ذلك ، فلقد استطاع مجلس الشعب فى رده على بيان الحـكومة أن يستشف الدلالة الحقيقية للانفتاح الاقتصادى المنشود ، فقال : « يبدو أن الانفتاح الاقتصادى يتناول ناحيتين أساسيتين هما التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية » .

لـكن ، لم تمض شهور قليلة حتى كانت لجنة مشتركة منبثقة من مجلس

الشعب قد اجتمعت برئاسة محمود أبو وافية ومصطفى كامل مراد ، ووضعت برناماجاً اقتصادياً كاملا ، دعت فيه للانفتاح الاقتصادى تحت عنوان (تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد المصرى) . وفتحت المناقشة بعد ذلك بقليل فيما سمى عندئذ بالمتغيرات الدولية . فى ذلك الوقت ، كانت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور أحمد أبو اسماعيل قد بدأت عملية استقصاء واسعة عن شركات القطاع العام التى حققت خسائر من واقع الموازنة التقديرية لسنتى ٧١/١٩٧٢ ، ٧٢/١٩٧٣ ، كما شكلت لجنة لاستظهار الحقائق فى موضوع ارتفاع أسعار الحديد وتجارة الخردة وبدت العملية عندئذ على حقيقتها بوصفها عملية التفاف أخرى حول القطاع العام لإثبات فشله مالياً ، ومن ثم يسهل الإجهاز عليه من أضعف حلقاته . هنالك فى أغسطس ١٩٧٣ وضعت دراسة مقابلة ركزت فيها على المعوقات التى تقف فى طريق تقدم القطاع العام وتطوره وانتهت الدراسة بمقال عنوانه (القطاع العام إلى أين ؟) كان تحليلا لأسباب الخسارة المالية فى القطاع العام ويشكل هذا المقال الفصل الثانى من الكتاب الحالى

ثم كانت حرب اكتوبر وتجددت المحاولة بعدها مباشرة بصورة أكثر صراحة . ففى تقرير لجنة الخطة والموازنة رداً على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ ، طرحت اللجنة موضوع الانفتاح الاقتصادى فى صورة تساؤل عام « لماذا لانفتح الأبواب أمام الاستثمار العربى فى الإنتاج المصرى بالمساهمة فى شركات القطاع العام ؟ » كان المطلب إذن هو المشاركة من جانب رأس المال العربى فى شركات القطاع العام . ثم خطا التقرير خطوة

أخرى : «من الممكن فتح باب الاستثمار الخاص العربى والمصرى فى ٤٩٪ من أسهم هذه الشركات . إن هذا يفتح الباب أمام رؤوس الأموال العربية والخاصة للاستثمار فى كافة أنواع النشاط فى جمهورية مصر العربية» . إذن فهى الدعوة لبيع القطاع العام إلى رأس المال الخاص ، العربى والمحلى . وفى النهاية أطلقت اللجنة دعوتها (لوضع خطة لتشجيع القطاع الخاص بالسماح له بانشاء شركات مساهمة فى المجالات الاستثمارية ذات العائد السريع مثل صناعة الملابس أو الأحذية ، ويستوجب الأمر كذلك ضرورة السماح لهذا القطاع بتملك نسبة معينة فى شركات القطاع العام حيث يؤدى ذلك إلى إيجاد رقابة فعالة على حسن سير الإنتاج عن طريق الجمعيات العمومية لهذه الشركات» هكذا طرح الأمر بصراحة كاملة : حرية الاستثمار لرأس المال المحلى فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص . هنالك فى فبراير ١٩٧٤ كتبت مقالا عنوانه (القطاع العام والاستثمار الخاص) أجهز بالحجة على فكرة بيع القطاع العام ، وتصدى الاتحاد العام للعمال بدوره للفكرة ، فاختفت إلى حين . وقد أوردت المقال هنا فى الفصل الثالث .

وفيما بعد صدرت ورقة أكتوبر تدشيناً لعصر الانفتاح الاقتصادى . وبذلك تهيأت الظروف لوضع قانون الاستثمارات الأجنبية الذى أصدره مجلس الشعب بالفعل فى يونيو ١٩٧٤ وهو يعتبر بحق قانون الانفتاح الاقتصادى ولقد تخللت مناقشة مشروع القانون لحظات خاطفة بالغة الدلالة إذ كشفت وحدها مواقف كاملة . ففى وجه معارضة منتظمة من جانب عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من النواب مثل الدكتور محمود القاضى ومحمد عبد السلام الزيات وأحمد طه وأبو سيف يوسف ، كنا نسمع نائباً يقول

مثلا ان « المشروع غير محقق للانفتاح الاقتصادى المنشود » وسمع نائبا آخــر يدفعه الحماس فيصرخ « إذا كان المشروع متعارضا مع الميثاق أو الدستور فلنغيرهما » . حتى ورقة أكتوبر غدت متخلفة عن المطلوب. فالورقه تقول مثلا « الانفتاح الاقتصادى يزيد من أهمية التخطيط لأن خير وسيلة لاجتذاب المستثمر هى أن نعرض عليه مشروعات مدروسة مرتبطة بعضها ببعض » . لـكن النواب لم يكونوا يريدون تقييد الاستثمار الأجنبى بالخطة . وعندما كشف أحد النواب ببساطة عن قلقه الحقيقى من أن « فى هذا المشروع اتجاها إلى تعديل شـكل الاقتصاد المصرى من اقتصاد موجه إلى اقتصاد غير موجه » اكتفى النواب باسكاته بينما أعلن الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزارة عندئذ عن فـكرته الجديدة قائلا : « اقتصادنا اقتصاد مختلط » . بل واستبسل تارة فى الدفاع عن مشروع القانون قائلا « لا أعتبر هـذا القانون وحده كافيا لتحقيق مرحله الانطلاق إلا إذا آزره تعديل قوانين أخرى » وهو ما حدث بعد ذلك — وتارة أخرى قائلا « إننا نريد أن يـكون للرأسمالية الوطنية نفس الحقوق التى تتمتع بها الرأسمالية العربية أو الأجنبيه » وهو ما تم أيضاً . وتارة أخرى يقول — ولا ندرى كيف — « ان هذا القانون هو رد فعلى وعملى على أننا لم نخرج إطـلاقا عن خطنا السياسى والاقتصادى الذى رسمته مواثيقنا الثورية » ولذلك كتبنا عندئذ مقالين أحدهما تحت عنوان (الأوضاع الجديدة فى سوق المال العالمية) قلنا فيه إن رأس المال الأجنبى قد يأتى إلى بلادنا لأسباب سياسية فى الأساس ، وانه فيما عدا ذلك ، فلن يأتينا سوى النذر اليسير من المال العربى أوالمال الاجنبى . وفى المقال

الثانى بعنوان (الاستثمارات فى مصر — المشاكل والحلول) وضمنا تحليلا لقانون الاستثمار الأجنبى ، طالبنا فى نهايته بتعديل القانون الجديد الذى يشكل خطرا على الاستقلال الاقتصادى للبلاد .

لكن عند هذا الحد تكون قد انتهت مرحلة التحضير للانفتاح الاقتصادى وبدأت مرحلة التنفيذ ولقد كان صدور قانون الاستثمار الأجنبى بداية للتنفيذ استندت فى الواقع إلى فئة اجتماعية كان وجودها يتأكد يوما بعد يوم ، وأصبحت مصدرا لكثير من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية في حياتنا — وأعنى بها الرأسمالية الكبيرة الجديدة ولقد تعالت الصيحات من كل مكان تطالب بمواجهتها تارة باسم الرأسمالية الطفيلية وتارة باسم الدخول الطفيلية ، وكتب الرئيس السادات رسالة بالغة الأهمية فى بداية فبراير من العام الحالى يدعو لملاحقتها بالضرائب ، غير أننا رأينا أن الضريبة لن تكفى وطالبنا بتصفيتها فهى السند الاجتماعى لرأس المال الأجنبى وكان ذلك على صفحات (الطليعة) فى عددها الصادر فى مارس الماضى ، وقد وجدت مكانها أخيراً بين فصول هذا الكتاب

وفى الشهور الثلاثة الأخيرة عكفت على دراسة نتائج وضع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ ولا إستطيع أن أدعى أن هذه السياسة قد أعطت بعد كل نتائجها ، كما لا أستطيع أن أزعم أن كل ما توصلت إليه من نتائج هى نتائج نهائية ، غير أن ما وضعت عليه يدى من معلومات وبيانات كان كافيا للتوصل إلى نتائج بالغة الدلالة بالنسبة لمستقبل البلاد على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولقد توصلت بصفة خاصة إلى أنه — على نحو ما كان يأمل دعاة الانفتاح الاقتصادى — قد تم فعلا إصدار مجموعة متكاملة من القوانين تغير المقومات الأساسية للاقتصاد القومى ، كذلك تم تغليب المفهوم الرأسمالي لتنمية القوي المنتجة بداخل الاقتصاد المصرى ، وأخيراً فلقد تم تأكيد السيطرة لعلاقات الانتاج الرأسمالية داخل الاقتصاد والمجتمع ومن ثم بقى أن تتأكد في الدولة

اننا لانجادل أبدا فى حقيقة أن اقتصادنا القومى يوجد فى مأزق يصعب الخروج منه ولا يمكن أن نجادل أيضاً فى حق بل فى واجب كل مسئول فى البحث عن مخرج من هذا المأزق ولكننا نجادل بشدة فى صلاحية سياسة الانفتاح الاقتصادى كما طرحتها القوانين والقرارات التى صدرت منذ منتصف عام ١٩٧٤ حتى الآن ، ونرى فيها على العكس خطرا يتهدد التنمية الاقتصادية والعلاقات الطبقية والتحولات الديمقراطية، ومن وراء ذلك كله خطرا يتهدد الاستقلال الوطنى سياسيا واقتصاديا

فمن جانب ، يسلم الاقتصاديون فى العالم الثالث مثلا بأنه « كلما أدمج البلد النامى اقتصاده القومى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى كلما صار تابعا ، وكلما تعددت القيود التى توضع على حريته فى تحديد أهدافه تحديداً قوميا مستقلا » . هكذا تقول مؤسسة داج همرشولد فى تقريرها السنوى الصادر فى العام الحالى . وتتأكد سلامة هذا المعنى فى ظروف الأزمة المستحكمة والمتفاقمة باضطراد فى السنوات الأخيرة للنظام الرأسمالى ويدرك الجميع أكثر وأكثر أن تطور الرأسمالية فى هذه الظروف لايعنى

سوى تفاقم وتعميق التناقضات الداخلية والخارجية التى لا يمكن حلها داخل حدود الكيان الرأسمالى ذاته . فالرأسمالية العالمية عاجزة عن تقديم الحل لنفسها ، وهى أعجز عن تقديمه لبلدان العالم الثالث . وعندئذ ، فإن خطر التبعية للرأسمالية العالمية يصبح خطرا بالتبعية للرأسمالية فى حال احتضارها . وكم يولد هذا الوضع من تناقضات ، سرعان ما تنعكس على اقتصادنا القومى المتخلف اضعافا مضاعفة . مثال ذلك التضخم الذى نعانى منه حاليا . فالسوق المصرية مفتوحة الآن على مصراعيها على السوق الرأسمالية العالمية التى تنقل إلى الداخل كل ما يجرى من تضخم وأزمة فى الخارج . فلماذا نتركها مفتوحة تتلقى صدمات الخارج بلا مقاومة منا ؟ ان استيراد التضخم ليس قدرا محتوما علينا . وباستطاعتنا دائما أن نقف فى وجهه ، سواء بعزل اقتصادنا القومى عن تأثيرات السوق الرأسمالية العالمية ، أو بالحد من تأثيراتها السلبية والضارة على اقتصادنا القومى . لكن ماذا نفعل وسياسة الانفتاح الاقتصادى هى فى الجوهر سياسة الانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية ؟

ومن جانب آخر لا ترى الدوائر الرأسمالية العالمية أن كل ما فعلناه من أجل الانفتاح عليها كاف لإغرائها باستثمار أموالها فى مصر . ففى شهر أكتوبر الماضى مثلا عقد فى القاهرة مؤتمر رجال الأعمال الأمريكيين والمصريين ، المجتمعين بوصفهم اللجنة المشتركة المصرية الأمريكية لبحث فرص أكبر للتعاون فى المجال الاقتصادى غير أن المؤتمر انفض بقرار وحيد هو تكوين لجنة عمل (لدراسة قانون الاستثمار المصرى على النحو الذى

يضمن جذب عدد أكبر من رءوس الأموال لإقامة المشروعات فى مصر) — فالمطلوب هو دراسة القانون أى تعديله ، فقد اعتبر غير كاف لرجال الأعمال الأمريكيين وتعبيراً عن عدم رضاهم اتفق على عقد الاجتماع القادم فى واشنطن ، لكن بعد سنة كاملة ، فى خريف عام ١٩٧٦ . غير أن البيان الذى صدر عن المؤتمر كان طريفا حقا يقول البيان « وتطالب اللجنة بالإسراع فى استثمار رءوس الأموال المتوفرة فى المنطقة » وهكذا ففى اجتماع مصرى أمريكى ينتهى رجال الأعمال الأمريكان بمطالبة رجال الأعمال العرب بسرعة استثمار أموالهم فى مصر . وهذا هو التوقع الطبيعى من جانب الرأسمالية الأمريكية. ثم يستطرد البيان فى وضع شروط الأمريكان « كذلك حدد الجانبان المشاكل التى تعترض تطوير العلاقات الاقتصادية والتى يجب ازالتها ، وطالب الجانب الأمريكى فى اللجنة بضرورة ترشيد سياسة التحويل النقدى لتهيئة المناخ للاستثمارات فى مصر » أى أنه بضرورة تخفيض الجنيه المصرى أولا

وأطرف من هذا كله تصريح توماس ميرفى رئيس جنرال موتورز ورئيس الجانب الأمريكى عن البيان المشترك لقد سئل عن المقصود بالمشاكل التى تعترض العلاقات الاقتصادية فكانت إجابته « أى مشروع استثمارى لابد وأن يتوفر له مناخ سياسى مناسب » إلى هنا والكلام عادى وله منطقه لكن بقيه الجملة اصرح معنى « حيث أن الحروب والمشاكل تتعارض مع فكرة زيادة الاستثمار » إذن فالمطلوب هو انهاء الحروب لكى يأتى رأس المال . ويستطرد الرجل فى صراحته التى يحسد عليها : « وعندما نقرر أن نضع استثمارات لنا فى مصر فلابد من التفكير

فى العوامل الاجتماعية والاقتصادية وظروف المنطقة التى نستثمر فيها » .
وإذن فالمطلوب هو إعادة النظر فى كل شىء ! وينتهى الرجل من كلامه قائلا « على أى حال فإننا قد حصلنا على تأكيدات الحكومة بأنهم سيقومون بكل الجهد لازالة أى عقبات أمام الاستثمارات » .

ولا اعتراض لأحد على أن يطلب المستثمرون الأجانب ما يشاءون ضمانا لأموالهم ، لكن اعتراضنا ينصب على أن نجيبهم إلى مايطلبون، إذا كان ذلك يتعارض مع مصالحنا الوطنية .

لهذا أعددت هذا الكتاب ، ليصدر تعبيراً عن وجهة نظر معارضة، أتيحت لها — لحسن الحظ — حرية التعبير عن نفسها .

القاهرة

فى نوفمبر ١٩٧٥

القسم الأول

الانفتاح الاقتصادى فى التحضير

الفصل الأول

لماذا القطاع العام؟

فيما بعد الهزيمة ، أحدقت الحملة الرجعية بالقطاع العام ، وراحت تشكك في مشروعيته وتتساءل عن علة وجوده كأنما هو نبت من غير تربة . ولذلك ، كان علينا منذ البداية أن نطرح هذا السؤال :

لماذا القطاع العام ؟

والواقع أنه عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت مصر مجتمعاً شبه إقطاعى شبه مستعمر وكان معنى ذلك أن مصر كانت لا تزال تعانى من سيطرة باقيا الإقطاع والنفوذ الاستعمارى . وإنما كان لذلك معنى آخر أيضاً هو أن مصر كانت قد عرفت الرأسمالية ، لكن هذه الرأسمالية لم تكن قد سيطرت على المجتمع بعد .

ومنذ يوليو ١٩٥٢ وحتى يوليو ١٩٦١ كانت الثورة قد أجهزت على بقايا الاقطاع والسيطرة والاستعمارية ، وأفسحت المجال للرأسمالية والرأسماليين لكنهم عجزوا فى التجربة والواقع عن إجراء التنمية

الاقتصادية التى كانت توجبها الظروف الملحة لبلد متخلف . وعندئذ كان على الثورة أن تتصدى من خلال تأميمات يوليو ١٩٦١ وما بعدها لمهمة التنمية كاملة من خلال القطاع العام الذى كان قد ظهر إلى الوجود فى أعقاب عدوان ١٩٥٦ ، تعبيراً عن بدء مرحلة استقلالنا الاقتصادى وإرساء دعائم التنمية الأولى ومنذ يوليو ١٩٦١ وتلك هى مهمة القطاع العام الجوهرية

ومع ذلك فلا نسمع على لسان أغلب أولئك الذين ينتقدون القطاع العام سوى نغمة المقارنة بالمشروع الرأسمالى ، ولا نصادف سوى صور الحنين إلى المشروع الحر ، إلى القطاع الخاص ، إلى الرأسمالية وكأننا لم نعرف الرأسمالية أبدا ولم نجربها وكأن الثورة لم تتح لها ما لم يتحه لها الإقطاعيون .

الرأسمالية والتنمية قبل الثورة

فقبل الثورة كان الاقتصاد المصرى قد بلغ حد الركود ، أى عدم النمو . وعلى الرغم من النمو الصناعى الذى شهدته البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فلقد كان الإنتاج والدخل الحقيقيين للفرد فى عام ١٩٥٢ فى نفس المستوى الذى كانا عليه فى عام ١٩١٣ .

وعلى الرغم من هذه الحقيقة الاجتماعية المذهلة ، فلقد كانت الرأسمالية قد نجحت فى تحقيق أرباح طائلة لها ، نتيجة الاستثمار بسوق الصناعات الخفيفة للاستهلاك ، ونتيجة البيع بأعلى الأسعار فى السوق المحلية . وكانت

الرأسمالية ترحل أرباح استثماراتها إلى خارج البلاد ، أو توسع من قبضتها على الصناعات التى بدأتها باللجوء إلى التكامل « والتركز » لكنها لم تتجه أبداً لفتح ميادين جديدة ، وابتعدت تماماً عن الصناعة الثقيلة .

فى ذلك الوقت كان الاقطاعيون مشغولين بتبديد ثرواتهم فى الأرض بينما كانت الرأسمالية الزراعية تزحف وراء الإقطاعيين ، وكانت الرأسمالية التجارية تابعة للاقتصاد شبه الاستعمارى .

وإذا حسبنا مجموع الاستثمارات الثابتة الاجمالية إلى الدخل القومى واستبعدنا منها بصفة خاصة ما خصص للمبانى السكنية ، لكانت نسبة الاستثمارات قبل الثورة على النحو التالى :

السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
النسبة	٣٪	٥٪	٦٪	٧٪	٨٪	٧٪	٧٪	٧٪

فإذا استبعدنا من هذه النسبة ٥٪ من الدخل القومى لاستهلاك رؤوس الأموال الثابتة ، لكانت معدلات الاستثمارات الصافية كما يلى

٢٪ ٠٪ ١٪ ٢٪ ٣٪ ٢٪ ٢٪ ٤٪

مما يعنى أن النمو الصناعى يكاد يكون قد توقف ابتداء من عام ١٩٤٩ ، أو أنه قد استمر دون تقدم يذكر فى السنوات الأخيرة قبل الثورة

وطبقاً لبعض التقديرات زادت الطاقة الصناعية من عام ١٩٤٦ إلى

عام ١٩٤٩ بنسبة ٢٣٪ وبلغت فى عام ١٩٥٠ مستوى يزيد بمقدار ٥٦٪ عما كانت عليه فيما بين عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ غير أن الزيادة انخفضت بعد ذلك إلى ٧٪ فقط فى عام ١٩٥١ ، وإذا كانت قد تزحزحت إلى ٨٪ فى عام ١٩٥٢ ، فلقد تدهورت إلى ١٪ فى عام ١٩٥٣

إن مدة التنمية الصناعية التى قامت بها الرأسمالية المصرية لم تتجاوز عشرين عاماً من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠ وهى تنمية إحتمت وراء الرسوم الجمركية ، لإنتاج سلع استهلاكية محلية بدل سلع استهلاكية مستوردة لهذا تمت فى حدود الصناعات الإستهلاكية الخفيفة المنسوجات ، الأغذية ، حيث رأس المال غير كبير ، وحيث المواصلات قريبة ، وحيث القوى المحركة فى متناول الرأسماليين وكان هناك دائماً وبخاصة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها إتجاه لدى فئات عديدة من الرأسمالية وخاصة المتوسطة لاستخدام الآلات المستهلكة لبدء الإنتاج فى مصانع جديدة وبصفة عامة فلقد كانت هذه الرأسمالية الصناعية تدفع أبخس الأجور فى العالم من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ ، مما كان يضاعف من وطأة ضيق السوق المصرية وفى هذه الظروف كان حوالى ٢٥٪ من القادرين على العمل فى حالة بطالة دائمة أو موسمية ، صريحة أو مقنعة وبينما كان عدد العمال فى الصناعة فى عام ١٩٤٧ يبلغ ٢٧٧ ألفاً ، إنخفض إلى ٢٥٥ ألفا فى عام ١٩٥٢.

هذه الرأسمالية كانت بالطبع لا يشغلها سوى أرباحها ففيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٥ كان معدل القيمة المضافة إلى رأس المال الصناعى عالياً فى حدود ١٫٨ إلى ١٫٠ وكان هذا المعدل أعلى فى المبانى وبينما كانت

معدلات الإدخار التى تسمح بها الرأسمالية عامة فى حدود تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٢٪ من الدخل القومى ، فإنها لم تحاول رفعها وعلى العكس اشتغلت إلى جانب الصناعات بالمضاربات وبشراء الأراضى الزراعية وببناء العقارات وباقتناء الأوراق المالية . ووصل الأمر ببعض عناصرها مثل « عبود » إلى حد المضاربة على أسهم شركاته التى يسيطر عليها ، وكل هذا مما يكشف عن الطابع الطفيلى الذى كان قد بدأ يستشر فى هذه الرأسمالية .

هذه الرأسمالية كانت فى الوقت ذاته تحد من نمو الرأسمالية الوطنية التى تتطلع إلى تصنيع البلاد ، والتى كانت بالتالى تعارض السيطرة الاستعمارية التى نمت فى كنفها الرأسمالية الصناعية . ولذلك شنت حرباً على بنك مصر وشركاته حتى أخضعته لسيطرتها ، كما حاربت هذه الرأسمالية فكرة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وناوأت عملية إنشاء البنك الصناعى ثم سيطرت عليه وجمدت رسالته فى التنمية . وبالمثل فإنها لم تنجب كوادر فنية أو إدارية تقود الإنتاج وظلت هذه المهام وقفاً على الأجانب أو الاجانب المتمصرين ، فيما عدا من تكون فى مدرسة بنك مصر .

ولقد أدى هذا كله إلى أنه من بين صفوف رجال الإدارة العليا فى شركات المساهمة كان المصريون فى عام ١٩٥١ يمثلون ٣٥٪ فقط ، وهؤلاء لم يكونوا فى معظم الأحوال سوى وكلاء أو عملاء أو أدوات للرأسمالية الأجنبية .

الرأسمالية والتنمية بعد الثورة

فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعى ، بأمل إحداث تغيرات جوهرية على هيكل الريف والمجتمع وفى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢ أصدرت قانون إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى . وابتداء من يوليو ١٩٥٣ ، بدأت الدولة تقديم برامج للاستثمار فى مجالات يحجم عن تمويلها رأس المال الخاص خوفاً من المخاطرة وكانت أغلب هذه الاستثمارات تقليدية كان ٦١٪ منها عبارة عن استثمارات فى الرى والصرف واستصلاح الأراضى ، بينما الباقى . وزع بين الكهرباء والنقل . وكلها استثمارات عامة يستفيد منها رأس المال الخاص ولا تنافسه بل أنها ضرورية لنمو نشاطه . ثم أغدقت الثورة على الرأسمالية امتيازات لم تحلم بها حماية للمنتجات المحلية ، خفض الرسوم الجمركية على استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج الصناعى ، إعفاءات ضريبية ، تسهيلات ائتمانية ، ضمان حد أدنى من الأرباح ، تقديم الأراضى مجانا أو بتسهيلات واختارت الدولة لنفسها فى الصناعة تلك الميادين التى تتطلب استثمارات ضخمة وتتعرض لمخاطر كبيرة ولا تدر ربحاً عاجلا مثل الحديد والصلب والسماد والأسمنت . حتى أنها فيما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٨ قدمت ٧٤٪ من رأس المال المستثمر فى شركات المساهمة فى الصناعة الثقيلة . وفى الوقت ذاته ، عمل مجلس تنمية الانتاج كمستشار فنى للرأسمالية ، يدرس المشروعات ويقدمها صالحة للتنفيذ لها ، ويساعد على تكوين شركات خاصة كشركة الكابلات الكهربائية وشركة إطارات السيارات . ومع ذلك ظلت

الرأسمالية متحصنة فى خندقها التقليدى فى الصناعات الخفيفة المألوفة وفى المبانى السكنية وكانت النتيجة رهيبة حقاً

ففيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٩ زاد الإنتاج الصناعى فعلا بمعدل ٦٪ لكن هذا المعدل هبط إلى ٤٪ فيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ .

وفى عام ١٩٥٦ اشتدت مقاومة الرأسمالية للمشاركة فى التنمية وعندما أعلن عن تكوين عشر شركات مساهمة صناعية ، مجموع رأسمالها ٢٢ر٢ مليون جنيه ، ساهمت الدولة وحدها بمبلغ ٢ر١٢ مليون جنيه . أما رأس المال الخاص فقد اتجه أكثر فأكثر إلى البناء وبلغت نسبة الاستثمارات فى البناء إلى إجمالى الاستثمارات الجديدة ٤٩ ٪ فى عام ١٩٥٤ .

ومع العدوان الثلاثى قامت الثورة بتمصير المشروعات الاستعمارية ، وتهيأت الرأسمالية المحلية لالتهامها غير أن الثورة أنشأت المؤسسة الاقتصادية ، لتكون بداية لنشاط متميز من جانب الدولة يسعى مباشرة لتنمية حقيقية للاقتصاد المصرى الذى خرج من العدوان بإمكانيات كبيرة لإحراز إستقلاله عن العالم الاستعمارى .

لقد كان لا بد من رفع معدل التنمية الصناعية من ٤ ٪ حيث كان فى ١٩٥٤ ومن ٦٪ حيث ارتفع فى عام ١٩٥٦ وفى أكتوبر ١٩٥٦ بدأ النقاش حول خطة التصنيع وفى صيف ١٩٥٧ أعدت خطة خمسية

ترفع معدل التنمية الصناعية من ٦ ./ إلى ١٦ ./ ، لكن هذه الخطة كانت تتطلب إستثمارات صافية تبلغ ٤٥ مليون جنيه سنويا ، واضطرت الدولة — من أجل اجتذاب رأس المال الخاص — لأن تتحمل بنسبة ٦١./ من جملة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة تاركة الصناعة الخفيفة ذات الربح المضمون للاستثمار الخاص

ومع ذلك إستمر القطاع الخاص يوجه استثماراته للبناء وفي عام ١٩٥٨ لم تتجاوز مساهمة الرأسمالية ١٤ر١ مليون جنيه فى الشركات الجديدة ، بنسبة العشر تقريباً من مجموع الاستثمارات وعلى العكس عمدت إلى إسلوب التمويل الذاتي عن طريق عدم توزيع الأرباح المطردة الزيادة . فأرادت الثورة أن تحد من هذا الاتجاه ، فأصدرت فى يناير ١٩٥٩ قانونا بتحديد الأرباح التي توزع هنالك ردت الرأسمالية ببيع الأسهم والسندات فى البورصة من أجل التخلص منها . وانهارت البورصة فتراجعت الدولة

وفى هذه الأثناء كانت الرأسمالية قد برعت فى تجميع الثروات وسحب الأموال من القطاع العام الوليد ، عن طريق عقود الاستيراد والتوريد والمقاولات . كما لجأت إلى تهريب الأموال ، متسترة وراء تجارة الاستيراد والتصدير والأدوية ، أو سافرة بالمضاربة على سعر الجنيه المصرى فى الخارج

وكل هذا قد انحرف بالرأسمالية عن المشاركة فى التنمية ناهيك عن تشجيع التنمية بل عملت على تخريبها ولذلك كان الأمل الوحيد معلقاً على تدخل الدولة عن طريق القطاع العام .

وفى عام ١٩٦٠ بدأ تنفيذ الخطة الأولى والقطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى إذ كان يمثل أكثر من ٩٥٪ من الانتاج الزراعى ، ٩٠٪ من الانتاج الصناعى . وكان قطاع المقاولات والتشييد بأكمله وقطاع التجارة الخارجية بأكمله تقريباً فى أيدى القطاع الخاص ، كان القطاع العام الانتاجى لا القطاع الحكومى يمثل ١٥٪ فقط من الدخل القومى .

فى ذلك الوقت كانت الخطة تعلق آمالها على القطاع الخاص ، كى يتولى تمويل نحو ٤٠٪ من مجموع استثمارات الخطة

لكن القطاع الخاص كان يفكر عندئذ فى ضرورة تصفية القطاع العام أولا فالمؤسسة الاقتصادية التى كانت تسيطر على إنتاج يمثل ١٢٪ فقط من مجموع الانتاج الصناعى ، كانت موضع اعتراض رأس المال .

هنالك طرحت مجموعة من الحقائق المذهلة التى كانت تتطلب مخرجاً حاسماً

١ — فقد دلت الإحصائيات فى عام ١٩٦٠ على أن حيازة الشركات

الخاصة والأفراد لا تتعدى ١١ ٪ من إجمالى القيمة الإسمية للسندات الحكومية .

٢ — وبلغت نفقات القطاع العام والقطاع الحكومى فى ميزانية ١٩٦١ نحو ٦٥٠ مليون جنيه أى حوالى ٤٧ ٪ من مجموع الدخل القومى ، بينما لم تحصل الدولة من القطاعين إلا على نسبة ٣٠ ٪ من مجموع الدخل القومى . ومن ثم كان عليها أن تحصل على موارد جديدة ، على الأقل لمواجهة النفقات الجارية

هكذا كشف التطبيق فى العام الأول للخطة عن استحالة السير بالخطة مع استمرار خضوع الأغلبية الساحقة من الإقتصاد القومى لسيطرة الرأسمالية الكبيرة المحلية التى اتجهت من ثم لتجميد الثورة لحسابها الخاص .

هنالك اتخذت الثورة إجراءات يوليو ١٩٦١ التى ضمنت مصدراً داخلياً هائلا لتمويل التنمية ووضعت حداً لتخريب الرأسمالية وعجزها الفعلى عن التنمية الإقتصادية .

وفى ظل التحول الحاسم ، بدأ السعى لأحداث تنمية حقيقية للدخل القومى ، وتأكد الإتجاه الحاسم نحو التصنيع ، وبذلت المحاولة الجادة لرفع مستوى معيشة الكادحين ، بالحرص على سير التنمية الإقتصادية جنباً إلى جنب مع التنمية الإجتماعية .

القطاع العام قاعدة التنمية المخططة

ولا شك أن هذا التحول إنما كان يستند إلى القطاع العام الذى يقوم على الملكية العامة ، بحيث أصبح القطاع العام قاعدة لا نزاع عليها للتنمية ، تحقق أمل الوطن والشعب فى الإستقلال الإقتصادى والتحول الاشتراكى

إن القطاع العام هو الذى يقوم بنحو ٩٠٪ من حجم الإنتاج القومى (بدون الزراعة) ، وهو الذى يزود البلاد عما يزيد عن ٩٠٪ من حجم الإدخار المستثمر ، بينما القطاع الخاص ينهج فى توجيه مدخراته الوجهة التى يريدها طبقاً لقوانين السوق والعائد السريع المضمون .

ولهذا كان من الطبيعى أن تتركز كل مشاكل التنمية الإقتصادية ، وكل مشاكل الخطة الخمسية الأولى ، حول القطاع العام نفسه بالضرورة ومن الطبيعى أيضاً أن يتركز كل نقد للتنمية الإقتصادية وكل نقد للخطة الأولى ، بل وكل نقد للتحول الاشتراكى ، على القطاع العام نفسه

ويمكن القول بأن القطاع العام كان وما زال يعانى من ثلاث ظواهر خطرة ، هى الطاقات المعطلة بداخله وضعف إنتاجية العمل وعدم كفاءة قياداته وكل هذا يدفع إلى أن يجرى الإنتاج بنسبة عالية من الضياع والتبديد للموارد الإنتاجية المحدودة ، وهو ما ينعكس فوراً فى صورة تشوه هيكل نفقات الانتاج ورفع أسعار السلع الصناعية ، سعياً وراء

ربح إدارى مفتعل لا ربح إقتصادى طبيعى ، مما يسمح بالتشكيك فى كفاءة التصنيع وجدوى القطاع العام وفى هذه الظروف ، لا بد أن نلحظ حالة من التضخم المكبوت ، حالة فيما مضى دون إنفجار آثاره الفادحة ظاهرة البطالة الكامنة التى تحول دون ارتفاع الأجور ، ورقابة الدولة عن الأسعار . ولهذا فإن أى دعوة لفتح اقتصادنا وتحرير الأسعار كانت دعوة بالغة الخطورة على الاقتصاد القومى .

وقبل أن نتعرض لأهم ما كان يجب أن يجرى من إصلاح فى القطاع العام ، يجب أن نشير إلى بعض الظروف والملابسات الخارجية عن إطار القطاع العام والتى أدت إلى وضعه فى أسوأ الظروف الممكنة لأداء رسالته :

فأولا كان هناك غموض متعمد منذ البداية حول مفهوم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص فوزير التخطيط الذى أشرف على وضع الخطة الخمسية الأولى يقول فى شرح قانون الخطة (إن المبررات التى ذكرت عن أهمية دراسة نشاط القطاعين الخاص والعام معا كوحدة متكاملة فى التخطيط لا تعنى مطلقاً سيطرة القطاع العام) . وهذا تشويه لمفهوم التخطيط ذاته ، فأى خطة للتنمية هذه التى تبدأ برفض سيطرة القطاع العام ، أى بقبول سيطرة القطاع الخاص ، ثم تسمح لهذا القطاع الخاص بالمشاركة الاختيارية فى التنمية ؟ لذلك كان من الطبيعى أن يكون هدف الخطة أن يساهم القطاع الخاص فى نهاية الخطة بحوالى

٨٠٪ من إجمالى الدخل القومى   وهو ما عجز القطاع الخاص عن تحقيقه منذ السنة الأولى للخطة

وثانياً — أعطت الخطة الأولى الأولوية للصناعة الخفيفة مثل صناعة الراديو والتليفزيون والسيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء والدرجات والأغذية المحفوظة ومنتجات الخزف والصينى بالإضافة إلى الغزل والنسيج   وهى صناعات وأن تكن تخدم الطبقات الوسطى ، ولكن مستلزمات إنتاجها غير متوفرة محلياً   وهكذا كان السبب الرئيسى فى عجز القطاع الصناعى عن تحقيق معدل النمو المستهدف إنما يرجع إلى نمط توزيع الاستثمارات وإلى طبيعة الصناعات التى اختيرت. وقد ترتب على ذلك قيام الوحدات الإنتاجية على غير أساس موضوعى ، والتوسع فى إنشاء الوحدات الاقتصادية والمؤسسات العامة ، واختلال حسابات تكلفة الإنتاج ، مع الحرص على تحقيق ربح فى نهاية السنة المالية ، مما جعل الأسعار تتحمل أعباء ثقيلة لامفر منها ، وأفسد كل محاسبة اقتصادية سليمة . وبذلك تم تشويه مفهوم التنمية ذاته .

وثالثاً — انعكس كل هذا الخلط على مفهوم القطاع العام نفسه فعلى الرغم من أن الأساس المادى للقطاع العام هو الملكية العامة لمجموع الشعب، وعلى الرغم من وضع مبدأ مشاركة العاملين فى الإدارة وفى ثمار الإنتاج ، مما كان يوفر أساساً لظهور ونمو علاقات إنتاج جديدة داخل هذا القطاع تقود فيما بعد بالضرورة إلى الاشتراكية ، نجد أن الجمود قد أصاب هذا الأساس . فتم التأكيد على ملكية الدولة ، وتم اختيار القيادات فى القطاع

العام من بين الإدارات الحكومية وأجهزة الدولة وقيادات الشركات قبل التأميم ، وتحولت مشاركة العاملين فى الإدارة إلى مناسبة إنتخابية هامة فحسب . وفى النهاية لم يقدم القطاع العام نموذجا جديداً لأسلوب الإنتاج يكون هو النقيض والبديل لأسلوب الإنتاج الرأسمالى. ومن ثم بقى أسلوب الإنتاج الرأسمالى بغير ادانة عملية ، ولم يصف ولقد فاقم من هذا الوضع اننا بلد يسوده أسلوب الإنتاج الصغير ، وتنتشر فية بورجوازية صغيرة شديدة التطلع والقلق .

فى هذه الظروف والملابسات عمل القطاع العام ، فأحرز النجاح وحقق الفشل . لكن نجاحه كان هو السمة الغالبة التى تميزه ويكفى أن يكون القطاع العام بعماله وفنييه ومديريه المصريين هو الذى قام بتحرير الاقتصاد القومى من السيطرة الاستعمارية فانتقلت أكبر المشروعات إلى إلى الادارة المصرية دون أن ينهار الإنتاج أو يتوقف . ويكفى أن يكون القطاع العام هو الذى قام رغم كل ظروفه بسد العجز فى ميزانية الخدمات، وبتوفير جانب كبير من الفائض للاستثمار فى التنمية . ولقد تأكدت هذه الحقيقة طوال السنوات التى تلت حرب يونيو ١٩٦٧ ، وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ نفسها وما زال القطاع العام هو القاعدة المادية الأساسية التى يمكن أن تسمح لبلادنا بالتحول فى يوم ما إلى الاشتراكية بل أن أى تقدم اقتصادى لا يمكن أن يتوقع من غير أن يكون القطاع العام هو محوره ونقطة انطلاقه .

لهذا كنا وما زلنا نحرص على نجاح القطاع العام ، ونحرص بالتالى

على معالجة مشاكله وتوفير الظروف المواتية له . وبصفة عامة يمكن القول بضرورة تهيئة الظروف الخارجية المواتية ، مثل رفع كفاءة التخطيط وأجهزته ، ومثل حصر القطاع الرأسمالى واخضاعه لنوع من التخطيط يشجعه ويخضعه للتنمية القومية ، ومثل نشر أسلوب التعاون لإعادة تنظيم الإنتاج الصغير وإفادته من مزايا الإنتاج الكبير لكن توفير الظروف الداخلية المواتية لنجاحه يبدو أكثر الحاحا . ويمكن اجمال هذه الظروف فى عبارة واحدة هى : تصفية أسلوب الإنتاج الرأسمالى داخل القطاع العام، وإحلال أسلوب انتاج أرقى محله ، يكون هو أسلوبا للانتاج الكبير الموضوع فى خدمة المجتمع بأسره ، أى يحقق ثلاث مزايا جوهرية هى الوفرة والرخص والجودة .

وهنا يمكن أن نجتهد فى البحث عن عناصر هذا الأسلوب الأرقى .

الفصل الثانى

لماذا يخسر القطاع العام؟

عندما تبين الجميع أن القطاع العام كان نبتا طبيعياً وتطوراً ضرورياً للسير بالتنمية الاقتصادية ، راحت الحملة الرجعية تفتش عن أضعف نقاط القطاع العام لتصيبه فى مقتل . وهنالك توصلت إلى النقطة المالية وكان الحق معها — فلماذا نضحى لنقيم القطاع العام إذا كان فى النهاية قطاعا فاشلا بمعيار الربح والخسارة ؟

هكذا طرحت القضية . وكان علينا أن نعيد على الأسماع كل الحقيقة عن القطاع العام .

فالقطاع العام فى مصر إنجاز عظيم من إنجازات معارك التحرر الوطنى التى خاضتها ثورة يوليو ، وقاعدة لا غنى عنها للتنمية الشاملة المخططة ، وأساس لكل أمل فى إمكانية التحول الاشتراكى فى المستقبل ويكفى أنه يقدم نحو ٩٠ فى المائة من حجم الإنتاج القومى فيما عدا الزراعة ، ويزود البلاد بما يزيد عن ٩٠٪ من حجم الادخار المستثمر ، ويمثل بالتالى قاعدة الصمود فى اقتصادنا الوطنى . لذلك نحرص على القطاع العام ونحرص

بالتالى على معالجة مشاكله بروح توفير الظروف المواتية لنجاحه . فما هو الجديد فى الموضوع ؟

لقد قامت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بدراسة هامة لعـدد من شركات القطاع العام ، اختارتها فى ضوء معيار معين هو كونها « شركات خاسرة » من واقع الموازنة التقديرية لسنوات ٧١ -١٩٧٢ ، ٧٢ — ١٩٧٣ . وقد ظهر أن عدد هذه الشركات لا يتجاوز العشر : كما قدمت لجنة استظهار الحقائق فى موضوع ارتفاع أسعار الحديد وتجارة الخردة تقريراً بالغ الأهمية يضيف جوانب عديدة إلى الصورة التى عنيت بها لجنة الخطة والموازنة . والتقارير جميعاً تقدم للقطاع العام صورة تقرع بشدة ناقوس الخطر وتطرح بالتالى هذا السؤال بإلحاح إلى أين يسير القطاع العام الذى تعلقت به كل الآمال بوصفه عنصراً حاسماً للنضال سواء فى معركة التحرير الوطنى أو فى معركة التقدم الاجتماعى .

وإذا كانت لجنة الخطة والموازنة قد كشفت فقط عن عشر شركات مختلفة لأنها شركات خاسرة ، فمن الضرورى أن نضع فى اعتبارنا من البداية هاتين الحقيقتين :

الأولى : أن الخسارة ليست هى بالضرورة عنوان الخلل فمن الممكن أن تتحمل شركة ما خسارة محسوبة إقتصاديا ومطلوبة اجتماعياً ، مثلما هى الحال فى شركات تنتج أو توزع السلع الضرورية مثل السكر والخبز واللبن والزيت والثلج والأقمشة الشعبية . وعندئذ يكون من

الواجب أن تتدخل الدولة صراحة لدعم هذه السلع الضرورية وأن توضع سياسة أسعار شاملة لجميع السلع تقيم علاقة سليمة بين أسعار السلع الضرورية وأسعار السلع غير الضرورية ، بحيث تحفظ التوازن فيما بين دخول الأفراد والأسعار وتسمح للدولة بحسن توزيع الموارد القومية فيما بين الإنتاج والاستهلاك .

الثانية : إن الخسارة ليست هي بالضرورة المعيار الوحيد للخلل.. فمن الممكن — كما تقول اللجنة نفسها — ألا تكون هناك خسارة على الإطلاق ، أو يكون ببعض شركات القطاع العام مجرد عجز جار ، بل وقد لا تحصل الشركات على إعانة من الخزانة العامة بطريقة مباشرة — ومع ذلك تكون الشركات مختلفة بل يمكن القول أيضاً بأن أغلب شركات القطاع العام تشكو بشكل أو بآخر من كل ما اعتبرته اللجنة أسباباً عامة للخسارة لدى عشر شركات فحسب ، وذلك من غير أن تحقق تلك الشركات أية خسارة — وبعضها على العكس بالغ النجاح بمعيار الأرباح ولذلك فإن مشكلة القطاع العام ليست هي أبداً في وجود عشر شركات أو أقل تحقق خسارة من بين نحو ٤٠٠ شركة .

إن الشركات الرابحة كالشركات الخاسرة يجب أن تخضع لدراسة واحدة في ضوء معيار شامل هو كفاءة القطاع العام — دراسة تبحث لماذا تحققت هذه الخسارة بالذات ولماذا تحقق هذا الفائض بالذات ، بل تبحث أيضاً متى وكيف يجب أن تتحقق الخسارة ، وأسلوب زيادة

الفائض ، وكيف يجب أن يتحقق أقصى فائض ممكن . فمن غير المقبول إن القطاع العام الذى يمثل رؤس أموال مستثمرة تجمعت بفضل التأميم وبفضل التنمية لا تقل عن ٤٠٠٠ مليون جنيه ، هذا القطاع العام يقدم فائضاً صافياً قدر فى ميزانية عام ٧٣ بنحو ٤٠٫٨ مليون جنيه فقط ، بمعدل ١ فى المائة من رأس المال المستثمر . فمن هو الرأسمالى الذى يمكن أن يكتفى بعائد صاف يبلغ ١ فى المائة لرأسماله ؟ هناك بالطبع مكاسب مادية أخرى يحققها القطاع العام للمجتمع ، فى صورة ضرائب وتأمينات واحتياطيات وأجور يوزعها ، لكن تبقى مع ذلك حقيقة أن الفائض الصافى ضئيل لا يقبله رأسمالى لأمواله . فلماذا يقبله المجتمع للقطاع العام ؟

إن مبدأ تحقيق أقصى فائض ممكن يجب أن يكون فى القطاع العام هو الشعار المقابل لمبدأ تحقيق أقصى ربح ممكن فى القطاع الخاص فمن المؤكد أن تحقيق أقصى فائض ممكن فى القطاع العام هو خطوة حاسمة نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن للجماهير

مشاكل القطاع العام

إن لجنة الخطة والموازنة عندما درست أسباب الخسارة فى عشر شركات ، قد تبينت فيما بينها ظروفا مشتركة بالإضافة إلى الظروف الخاصة التى تنفرد بها كل شركة منها . وتكشف الظروف المشتركة عن أسباب عامه تعوق النشاط الواجب للقطاع العام وتخفض من كفاءته وإذا حللنا هذه الأسباب أو المشاكل وجدناها تقع تحت العناوين التالية :

— الظروف التاريخية لنشأة القطاع العام

— الظروف الخاصة باختلال التنمية المخططة

— الظروف الناجمة عن الهزيمة العسكرية

أولا : إن القطاع العام مازال يحمل بصمات نشأته الأولى فالشركات التى أممت قد نقلت فى أغلب الأحوال إلى القطاع العام محملة بأعباء ماضيها الرأسمالى ، مثل : إنعدام أو قصور رأسمالها — قدم الآلات وخطوط الإنتاج — ارتفاع نفقات الصيانة أو الأصلاح — العقلية الرأسمالية فى الإدارة — عدم كفاءة العمالة ومن ثم ارتفاع تكلفتها وفى الوقت ذاته فإن بعض الشركات التى انشئت حديثاً قد اقتحمت الميدان على عجل وبلا زاد كاف ، مثل إنشاء بعض الشركات بلا نشاط واضح معلوم — إنعدام الخبرة فى النشاط الاقتصادى المعين — إنعدام أو نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية — عدم تدبير رأس المال الكافى — تحميل الشركات بأعباء التوطين الحضارى الأساسى من شبكات مياه وطرق وكهربة وإسكان ومواصلات وتعليم وصحة — العمالة الزائدة نتيجة للتوسع العفوى فى التشغيل لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو انتهازية — ارتفاع التكلفة — كثرة تغيير الادارات — تعدد حالات الحل والفصل والادماج

وينعكس ذلك كله فى صورة ارتفاع كل من التكلفة الرأسمالية والتكلفة الجارية ، وأحياناً زيادة المصروفات عن الإيرادات ، ومن الأصل

تمثل مشكلة التمويل أو الخلل الهيكلى فى التمويل مشكلة خطيرة حقاً فأغلب الشركات لا تستطيع تدبير الأموال اللازمة لنشاطها ، ومن ثم تدخلت الخزانة العامة وأمدتها بالأموال فى صورة مساهمات أو قروض ، تدر على الخزانة أرباحاً وفوائد ، أعباؤها شديدة الوطأة على الشركات فتلجأ هذه بالتالى من أجل توفير السيولة الى البنوك التجارية ، وتحصل منها على قروض قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها وهى أنشطة وعمليات طويلة الأجل . وهكذا تزداد المشكلة تعقيداً

ثانياً — أن القطاع العام قد تحمل أيضاً بأعباء فادحة نتيجة لعدم أحكام عملية التنمية المخططة فلقد بدأ القطاع العام تاريخيا قبل أن تبدأ أول خطة خمسية . ولقد بدأت الخطة نفسها فى عام ١٩٦٠ بوصفها شريحة نصفية من خطة عشرية للتنمية الشاملة بهدف مضاعفة الدخل القومى لكن سرعان ما أهدر مفهوم التخطيط والتنمية المخططة بعد إنجاز الخطة الخمسية الأولى مباشرة وأصبح من المألوف أن تبدو صورة الاقتصاد القومى بحيث تملؤها الثغرات فبدلا من التطوير الواعى للاقتصاد تغلب أسلوب التطور العفوى بكل ما يحمل من سلبيات وإذا كان التطور العفوى لاقتصاد رأسمالى محكوما فى النهاية بقوانين السوق وفى مقدمتها قانون الربح ، فما الذى يمكن أن يحكم التطور العفوى لقطاع عام فى بلد نام ؟ لا شىء اللهم إلا قرارات المديرين بالمعنى الواسع لكلمة المدير وبدلا من أن يعنى القطاع العام مركزية القرار والتوجيه بفضل التخطيط تتفكك على العكس أوصال القطاع العام نفسه وتتضارب تصرفاته

إذ تنتشر وتتفاقم وتسود ظاهرة انعدام التنسيق بين وحدات ومؤسسات القطاع العام فلا تنسيق بين شركات الإنتاج وشركات التجارة الخارجية لا تنسيق بين شركات الإنتاج وشركات التوزيع الداخلى ، لا تنسيق بين شركات الإنتاج بعضها البعض وبذلك نشهد ظاهرة عدم إحكام الصلة بين المنتج وبين من يستخدم منتجاته ولا يعنى هذا كله سوى عدم القدرة على استخدام الموارد المحدودة المتاحة للمجتمع الاستخدام الأمثل، وهو ما يصل إلى حد تضييع هذه الموارد وتبديدها . ومن ثم تختل العلاقة السعرية بين مراحل تداول السلعة الواحدة من المستورد أو المنتج إلى المستهلك . فلا حماية للمشترى من البائع ، والأسعار التى تفرض على بعض الشركات لا تبقى لها هامشاً للربح . لكن كل شركة ملزمة مع ذلك بأن تربح تعبيراً عن نجاحها ومن ثم يحتدم سباق الأسعار ، ويتدخل الوسطاء من القطاع الخاص ليرفعوا بدورهم السعر على المستهلك الأخير . وفى مثل هذه الظروف يسهل على القطاع الخاص أن يهزم القطاع العام فى ظل المنافسة فى السوق . وتبدأ بعض شركات القطاع العام تطالب بأن تعامل معاملة القطاع الخاص الناجح ، من حيث الأسعار أو التامينات الاجتماعية . ويأخذ الشك يحيط بجدوى وجود القطاع العام بنفسه

وفى غيبة التخطيط المركزى للقطاع العام ، تشتد وطأة تأثيرات السوق الخارجية على الاقتصاد القومى . وبالذات فاننا نصطدم بحقيقة خطيرة هى التأثير المستمر والمتزايد للسوق الرأسمالية العالمية على اقتصادنا ويتمثل هذا التأثير بصفة خاصة فى إنعكاس التضخم الرأسمالى على سوقنا فى صورة

ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج ومواد الاستهلاك المستوردة وارتفاع أسعار المنتجات المحلية بدورها بدرجة أكبر نتيجة لارتفاع نسبة المستلزمات السلعية الأجنبية فيها فاذا ما أرادت الدولة أن تخفف من عبء هذا التضخم المستورد على المواطن المستهلك تحملت الخزانة العامة أعباء فروق الأسعار وهى فى ارتفاع لا يتوقف .

وإذ تنعدم المركزية فى القطاع العام نتيجة لغياب الخطة ، تحاول كل شركة أن تحل مشاكلها بنفسها ، ومن ثم تبدأ عملياً فى أن تحل محل المخطط المركزى فى اتخاذ قرارات لها انعكاسها على الاقتصاد القومى كله ويكون من شأنها أن تزيد من الخلل الموجود أصلا فمثلا عندما تقوم شركة لإنتاج اللبن المبستر والأغذية بغير أن تكون لها حظائر الماشية الخاصة بها أو ترتب لها كميات اللبن اللازمة لإنتاجها ، ثم يفرض عليها أن تبيع اللبن للمستهلكين بأقل من سعر شرئها له ، فلسوف تواجه هذه الشركة مشكلة عدم توفر اللبن ثم مشكلة عدم استخدام الطاقة الكاملة. ومن ثم تتضاعف تكلفة الإنتاج عليها ، فتبحث الشركة عن منتجات بديلة تخفف من حدة الخسارة - هذا بينما القطاع الخاص حر فى تحديد سعر الشراء وسعر البيع .

وبالمثل ، فعندما يكون الإنتاج الرئيسى للشركة سبباً فى خسارتها ، بينما توجد إلى جواره منتجات ثانوية مربحة تساهم فى تغطية الخسارة ، فلسوف نجد الشركة تتجه إتجاها عريزياً للتوسع فى إنتاج المنتجات الثانوية

على حساب الناتج الرئيسى : سواء كان هو السكر أو الثلج أو الأقمشة الشعبية أو الحديد .

ومع مضى الزمن تتفاقم كل مشكلة قائمة فالسكر مثلا يزيد استهلاكه بمعدل ٨٪ سنويا على الأقل وإذا كان إنتاجنا (٦٠٠ ألف طن) يعادل استهلاكنا (٥٦٠ ألف طن) فلا بد أن نشهد فى السنوات القليلة المقبلة عجزاً فى الإنتاج عن الاستهلاك وتذكر لجنة الخطة والموازنة هنا أنه لو كانت استكمالات مصانع السكر كما وردت فى الخطة الخمسية الثانية لكان أمكن إنتاج مليون طن من السكر فى عام ١٩٧٠ ، مما كان يسمح بتصدير فائض تغطى حصيلته فى عام واحد كل ما كان قد استثمر فى خمس سنوات . وبالطبع فإن مثل هذا التوسع فى الصناعة كان يقتضى توسعاً مماثلا فى زراعة قصب السكر .

وليس هذا كله بالجديد الذى نكتشفه اليوم فمنذ سبع سنوات وبالتحديد فى سبتمبر ١٩٦٨ ، كتبت (الطليعة) دراسة شاملة عن (التعبئة الاقتصادية) جاء فيها تشخيص دقيق لأوضاع الاقتصاد القومى ، وتحذير حاد من استمرار هذه الأوضاع المتردية داخل القطاع العام بالذات .

ثالثا : إن القطاع العام محمل بعد ذلك كله بأعباء إضافية طارئة ناجمة عن الهزيمة العسكرية وما تلاها من جهود هائلة للصمود . وبالطبع لسنا نذكر هنا الأنشطة التى توقفت أو انخفضت نتيجة للحرب واحتلال

الأرض ، ولا الاستثمارات التي كان يجب أن تخصص للتنمية لكنها وجهت لأغراض الدفاع . وإنما نذكر فحسب النتائج الملموسة على نشاط الشركات التي تحملت بصفة عامة بأعباء الطوارىء بلا تعويض ، وبأعباء الجيش الشعبي وبمخاطر عدم توفر مستلزمات إنتاجها أو تسعير منتجاتها لصالح الدفاع ولقد لمست الشركات جميعاً تأثير الحرب على الاستثمارات التي خفضت ، وبخاصة مايلزم منها للاحلال والتجديد . وكأن هذا كله مرتبطاً بالعبء الثقيل الواقع على كل من الواردات والصادرات نتيجة للعدوان المستمر حتى الآن .

القطاع العام والقطاع الخاص

ولو كان القطاع العام يعمل وحده في اقتصادنا القومي لأمكن بسهولة محاصرة الجوانب السلبية للقطاع العام . لكن هذا القطاع العام يعمل بجانبه قطاع خاص ينفرد تقريباً بقطاع الزراعة ويمثل ٢٥ في المائة من قطاع الصناعة ويسيطر على أكثر من ٧٥ في المائة من قطاع التجارة الداخلية. وهذا القطاع الخاص متحرر من اللوائح والقيود التي تنظم بل وتقيد عمل القطاع العام . من هنا تبدو خطورة الأوضاع الراهنة داخل القطاع العام ، هذه الأوضاع التي ظلت تهدد بتحويله من قطاع قائد للقطاع الخاص إلى قطاع تابع للقطاع الخاص وهنا يكشف تقرير لجنة استظهار الحقائق بوضوح صارخ عن العلاقة المريبة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، والتي تتلخص من الجانبين في سياسة معينة تتمثل بالدقة في « خلق الظروف المناسبة والملائمة لسوق سوداء تحقق أرباحاً طائلة لطائفة من المحتكرين

والسماسرة يدفع المستهلك العادى من أفراد الشعب جزءاً منها ويدفع القطاع العام والحكومة الجزء الأعظم »

ففى مجالات إنتاج وتسويق السلع الرئيسية والضرورية مثل الحديد والنحاس والخشب والورق والأقمشة الشعبية تتدخل مجموعات من الوسطاء مهمتهم التوسط بين القطاع العام والقطاع الخاص ، أو بين القطاع العام والدولة ، أو بين القطاع العام والقطاع العام — سواء فى صورة عمليات توزيع الخامات أو فى صورة عمليات التوريدات والمقاولات وفى كل حالة من حالات الوساطة يستغل الوسطاء حقيقة عدم احكام الصلة بين المنتج والمستهلك أو بين المنتج والموزع أو بين المستورد والموزع والمستهلك. ومن ثم يتدخلون للوساطة والتقريب بين الطرفين . ويصبح كل المطلوب هو السيطرة على عملية التسويق — ولو تعددت قنوات التوزيع وتضاعفت مرات عملية تداول السلعة من وسيط إلى وسيط . وترتفع الأسعار فى كل مرة بمقدار ربح كل وسيط ولكن الربح الكلى فى النهاية مضمون نظراً لقيام القطاع العام بخلق احتكار معين لمجموعة محدودة من الوسطاء، يستغلون واقع نقص السلعة فى السوق . وكما يذكر التقرير فانه نتيجة لذلك « خلقت طبقة من السماسرة والوسطاء لايهمها إلا الكسب بأى طريق ». وهى طبقة طفيلية تعيش عالة على المنتجين فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

ونقص السلعة فى السوق أمر يمكن أن يحدث عملياً نتيجة لزيادة الطلب عن العرض ، ومن الممكن عندئذ أن يتصدى التخطيط المركزى

لتنظيم هذا النقص عن طريق تراخيص تحكم استخدام السلعة وتتحكم فى سعرها حتى لا يرتفع لكننا فى السوق نجد شتى المحاولات لإفساد مفعول مثل هذا التخطيط المركزى بهدف نقل السلعة إلى السوق السوداء

فاذا كان الحديد المستخدم فى الخرسانة المسلحة مثلا ناقصا فى السوق، فالسبب فى ذلك يرجع فى الواقع إلى :

(ا) أن كثيراً من المبانى تقام دون تراخيص بناء

(ب) وأن شركات الحديد تخسر فى إنتاجه نتيجة التسعيرة للمستهلكين فتحجم عن إنتاجه بالقدر الكافى .

لكن إذا كان هذا الحديد النادر موجوداً مع ذلك فى السوق السوداء، فالسبب فى ذلك يرجع إلى :

(ا) أن شركات الحديد تفضل أن تنتج منتجات غير مسعرة لتربح منها ، تجعلها فى صورة حديد غير كامل التصنيع ، أو حديد تالف تبيعه بدورها لمصانع القطاع الخاص التى تقوم من ثم بسحبه وبيعه كحديد تسليح بأسعار فاحشة فى سوقها السوداء .

(ب) وأن ما يصرف من حديد تسليح فى صورة تراخيص رسمية لعمليات المقاولات يتجاوز فى معظم الأحيان ما تحتاجه هذه العمليات فى حقيقة أمرها . ومن ثم يتسرب الزائد منها إلى السوق السوداء .

وهكذا تخلق السوق السوداء بنفس الكمية الموجودة أصلا فى السوق البيضاء . يكفى أن تنتقل السلعة من القطاع العام إلى الوسيط ، لتنتقل من السوق البيضاء إلى السوق السوداء

وهذه السوق السوداء سوق خاصة ، يوضع فيها القطاع العام فى خدمة القطـــاع الخاص ، أعنى فى خدمة مجموعة من الطفيليين من سماسرة ووسطاء — وذلك من خلال قنوات لا تنقصها المشروعية مثل :

(ا) أن تبيع شركات الحديد ما لديها من خردة للقطاع الخاص بطريقة الممارسة ، وأن تفعل الشركات المستوردة للخردة نفس الشىء تحت اسم مبادلة الخردة المستوردة بخردة محلية .

(ب) أن تربط شركات إنتاج الحديد بيع الحديد للقطاع الخاص بتوريد الخردة منه بحجة لتشجيع موردى الخردة

يتم هذا بالنسبة لسلعة ناقصة فعلا مثل حديد التسليح ، فالسوق السوداء هنا تتمسح فى حجة ندرة السلعة . لـكن كيف نفسر وجود السوق السوداء فى سلعة متوفرة بالفعل ؟ هنا تخلق السوق السوداء بفعل النقص المفتعل نتيجة سوء التوزيع الذى يفتعل عمداً فى أغلب الأحوال . فالحديد اللازم للانشاءات المعدنية كاف بحاجة البلاد . ومع ذلك فإنه يتسرب للسوق السوداء ، لأن ما يصرف لعمليات المقاولات أكبر مما تحتاجه فعلا ، ولأن بعض الورش ذات الحصص موجودة على الورق فقط والأدهى من كل ذلك أن أغلب أصناف هذا الحديد لا يستعملها فى النهـاية

إلا الحكومة أو القطاع العام — إذ تعود إليهما فى توريدات أو مقاولات لكن بأسعار السوق السوداء .

إن السوق السوداء تقوم إذن على الشعور العام بنقص السلعة ، سواء كان نقصها حقيقياً أو مفتعلا . وفى الحالتين يحدث سوء التوزيع عن عمد: يحدث فى الأولى لمضاعفة الشعور بالنقص ، بينما يحدث فى الثانية لافتعال النقص افتعالا . وبالفعل فإن افتعال الأزمات فى الخامات الرئيسية والسلع الضرورية يتم ببراعة فائقة بحيث ان بعض الادارات الحكومية والقطاع العام تستخدم عادة كأدوات يتم تحريكها فوق رقعة السوق السوداء . إن هذا الافساد الذى تمارسه مجموعة الوسطاء والسماسرة — المسلحة بثروات ضخمة متكدسة وأرباح طائلة متجددة — يجدون من الوسائل ما يجعلهم يلصقونه بالقطاع العام نفسه وفى الواقع فان القلة الفاسدة داخل القطاع العام تستطيع بالفعل — من خلال لجان البت والإدارات التجارية والمالية — أن تسخر إمكانيات القطاع العام ونظمه لخدمة مجموعة من الوسطاء والسماسرة ، مما يشكل فى الحقيقة عملية تصفية سرية للقطاع العام. وهذه أمثلة لها :

١ — عندما لا يجد القطاع العام مستلزمات الإنتاج ، وتتعطل بالتالى طاقات إنتاجية هائلة ، بينما يجد القطاع الخاص مستلزمات الانتاج نفسها ولو بسعر مرتفع .

(ب) عندما تضع الدولة نظاما لتسعير المنتجات والسلع لمصلحة

المستهلك ، فيصبح التسعير مبرراً لخفض الانتاج والسماح بالتالى بانتاج بديل أو ناتج ثانوى يتولاه القطاع العام والقطاع الخاص معاً ، لكن هذا الأخير غير مقيد بالتسعيرة

(ج) عندما يتم نقل النشاط سراً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك بسرقة التوكيلات المتاحة للقطاع العام أو تسريب الخامات التى ينتجها أو يستوردها أو المغالاة فى تسعير منتجات القطاع العام أو افشاء أسراره إلى القطاع الخاص

وتظل التجارة الخارجية هى القناة الرحبة التى تتسع لمرور أكبر العمولات ، الأمر الذى يقترن عملا بالإصرار الشائع على التعامل مع الدول الرأسمالية . ويذكر تقرير الرقابة الإدارية عن التلاعب فى التعاقدات الخارجية أن « غالبية الصفقات التى تتم بين الوحدات الاقتصادية أو القطاع الحكومى وبين الموردين أو المستوردين الأجانب تخصص فيها عمولات يتقاضاها المتفاوضون الذين تكلفهم الدولة بانجاز هذه الصفقات، كما يتردد أن بعض المتفاوضين يلجأون إلى رفع سعر الواردات موضوع التفاوض بغية زيادة حجم العمولات المستحقة لهم كما يلجأ بعض المتفاوضين إلى اتمام التعاقدات عن طريق الوسطاء . أو وكلاء الموردين الذين يحصلون على عمولات عن تلك الصفقات ، الأمر الذى يؤدى إلى رفع سعر المواد ثم يتقاسم الوسيط العمولة مع المتفاوضين باسم الدولة». ولقد وصلت العمولة أحياناً فى صفقات معينة إلى ١٨ فى المائة وأحياناً

أخرى إلى ٤٠ فى المائة من حجم التعاقد . وكل هذا لا يلبث أن ينعكس على أسعار القطاع العام وأسعار السوق الداخلية . ومع ذلك ينضم الجميع ببراءة مذهلة إلى صفوف الحملة على القطاع العام

هكذا يتم بالفعل — ومن خلال التعامل اليومى العادى — استنزاف القطاع العام وامتصاص الفائض الذى يتوقعه الشعب منه . وينحدر معدل الفائض المتحقق إلى ١ فى المائة من رأس المال المستثمر . وتحقق الشركات خسائر كبيرة ، تخفيها أو تكشفها حسب مصلحتها الخاصة ومن ثم تصل الحملة على القطاع العام إلى غايتها عندما تعلن الدعوة لتصفية القطاع العام علناً — وباسم الخسارة والفشل — سواء تمت التصفية فى صورة بيع القطاع العام فى السوق أو فى صورة « الادماج » والتصفية القانونية ويتفكك القطاع العام إلى وحدات متفرقة تصارع كل منها على حدة من أجل البقاء بغض النظر عن الوسيلة .

مصير القطاع العام

لهذا يتساءل الشعب عن مصير هذا القطاع العام هل القطاع العام قاعدة للتحرر الوطنى أم منفذ لإعادة الاقتصاد الوطنى تحت رحمة السوق الرأسمالية العالمية ؟ هل القطاع العام قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الشعب أم مصدر إضافى لأثراء قلة طفيلية من الوسطاء والسماسرة والمديرين ؟ هل القطاع العام قاعدة للتحول الاشتراكى أم قاعدة لرأسمالية الدولة ؟

ومنذ سنوات أبرزت الدراسة التى وضعتها عن (التعبئة الاقتصادية) ما يتعرض له القطاع العام من مخاطر قائلة : « على الرغم من أن الأساس المادى للقطاع العام هو الملكية العامة لمجموع الشعب ، وعلى الرغم من وضع مبدأ مشاركة العاملين فى الادارة وفى ثمار الانتاج ، مما كان يصلح أساساً لظهور ونمو علاقات انتاج جديدة داخل هذا القطاع تقود بالضرورة إلى الاشتراكية ، نجد أن الجمود قد أصاب هذا الأساس . فتم التأكيد على ملكية الدولة ، وتم اختيار القيادات فى القطاع العام من بين الادارات الحكومية وأجهزة الدولة وقيادات الشركات قبل التأميم وتحولت مشاركة بعض العاملين فى الادارة إلى مناسبة انتخابية هامة وحسب وفى النهاية لم يقدم القطاع العام نموذجاً جديداً لأسلوب الانتاج يكون هو النقيض والبديل لأسلوب الانتاج الرأسمالى ومن ثم بقى أسلوب الانتاج الرأسمالى بغير ادانة عملية وبالتالى فإنه لم يصف وفاقم من هذا الوضع اننا بلد يسوده أسلوب الانتاج الصغير وتنتشر فيه بورجوازية صغيرة شديدة التطلع والقلق » .

وبالطبع فان القطاع العام لا يعيش في فراغ منعزلاً عن الحياة فى مصر. أعنى بهذا أن البيئة التى يعمل فيها تنعكس بالضرورة علية . ولهذا تتأكد أكثر من ذى قبل أهمية توفير الظروف الخارجية التى تسمح بنجاح القطاع العام ، ويأتى فى مقدمتها :

اولا — التأكيد على أهمية ودور التنمية المخططة :

فنظراً لأن الخطة هى التنظيم السليم لقطاع اقتصادى مملوك ملكية عامة وإلا خضع لقوانين السوق الرأسمالية ، فاننا لن نمل من الالحاح على ضرورة القيام بتنمية مخططة ذات استراتيجية طويلة الأمد تتضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وتنفذ طبقاً لخطط عشرية وخمسية ، ويعرض مشروعها على المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى لإقراره ، وتصدر بعد موافقة مجلس الشعب بقرار من رئيس الجمهورية ويقدم عنها وزير التخطيط إلى رئيس الجمهورية تقارير دورية لمتابعة التنفيذ وتقارير سنوية ، وتبلغ التقارير جميعاً إلى مجلس الشعب بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

مثل هذه التنمية المخططة التى تتخذ صورة الخطة والتى يجب أن يشترك الشعب كله فى مناقشتها وإقرارها والتى يجب أن تعرض فى نهاية كل سنة مالية للتصديق ، يجب أن تستهدف ما يلى :

(أ) مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات على الأكثر .

(ب) دعم التحولات الاجتماعية وحماية المكاسب التى تحققت للعاملين.

(ج) تعزيز مكانة القطاع العام بوصفه قائداً للاقتصاد القومى .

(د) مواصلة التنمية الشاملة للاقتصاد والتأكيد على دور الصناعة فى زيادة الدخل القومى والاعتماد على التصنيع الثقيل .

(هـ) اتباع سياسة سليمة لتشجيع الرأسمالية الوطنية المرتبطة بالتنمية المخططة .

(و) اعادة تنظيم الانتاج الصغير والحرفى عن طريق التعاون لإفادته من مزايا الانتاج الكبير .

(ز) تصفية الأنشطة الرأسمالية الطفيلية .

ولن تكفى هذه الخطوات بل لابد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة فى الوقت نفسه برفع كفاءة التخطيط وأساليبه وأجهزته وفيما يلى أمثلة لذلك الربط المناسب بين التخطيط المركزى والرقابة غير المباشرة عن طريق السوق — التنسيق بين الاستثمارات الرأسمالية وبين تحسين استخدام الموارد الذاتية — احكام طرق محاسبة التكاليف ومخصصات الاستهلاك وحساب الربح — إنشاء بنك استثمار لممارسة الرقابة على تنفيذ الاستثمارات .

ثانيا — التأكيد على أهمية ودور العمل السياسى :

فنظراً لأن السياسة هى الاشتغال العام بمصالح الناس ، ونظراً لأن مصالح الناس هى فى الأساس مصالح اقتصادية ، فان الاقتصاد هو صميم السياسة . ان الإنتاج عمل سياسى ، والاستهلاك عمل سياسى ، ولذلك فإن القطاع العام يجب أن يكون محور العمل السياسى كله .

فلكى تنجح إدارة القطاع العام لا يمكن أن تكون إدارة رأسمالية بل إدارة اشتراكية بمديرين اشتراكيين واقد دلت التجربة فى البلاد

الاشتراكية على أن النجاح مضمون كلما كانت التنظيمات السياسية هناك مشغولة بصفة دائمة وبطريقة محددة بمشاكل زيادة الانتاجية فلا يكفى اليوم أن يكون المدير إخصائيا كفؤاً أو رجل إدارة صالحاً ، وإنما المسألة الجوهرية هى أن تكون إدارة الانتاج إدارة سياسية أيضاً ، إدارة تعى أهداف المجتمع وتتحمس لها وتحشد كل قواها من أجل تحقيقها ولذلك لا يكفى أن تقتصر تنظيمات الحزب هناك على كشف وتسجيل النواقص فى الاقتصاد القومى ، من غير أن تفعل هى نفسها كل ما هو ضرورى من أجل تصحيحها بل ان لجنة الحزب هناك تستطيع أن تقدم تصوراً طويل المدى لعدد من الاجراءات السياسية والتنظيمية والفنية تكفل حل أهم مشاكل تنمية الانتاج على مستوى المدينة أو القسم أو الحى أو الوحدة الاقتصادية

ومن الطبيعى أن رقابة الجماهير على القطاع العام من خلال التنظيم السياسى تشد أزر رقابة العاملين فيه أنفسهم وتعزز إمكانيات ديمقراطية الانتاج كجزء لا يتجزأ من عملية إضفاء الديمقراطية على جهاز الدولة والقطاع العام وعلى سبيل المثال فإن انعقاد جمعية عمومية لكل مصنع ولكل شركة مرة كل ثلاث شهور لمتابعة تنفيذ الخطة ، ثم مرة فى نهاية كل سنة مالية للتصديق على الحساب الختامى للميزانية وحساب الخسائر والأرباح ولانتخاب ممثلى العاملين فى مجلس الادارة أمر حيوى فى تجسيد المصلحة المشتركة لمجموع العاملين فى استمرار ونجاح القطاع العام

أما إذا استمر ترك القطاع العام يعمل — وسط ظروفه القاسية التى سردناها فى البداية — بلا خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبلا رقابة جماهيرية جادة من العاملين ومن مجموع الشعب ، فلا يمكن أن نتوقع منه إلا أن تستمر تصفيته مادياً وأدبياً ، ليكون فى النهاية مجرد شكل تقليدى من أشكال رأسمالية الدولة وليصبح بذلك حجة دامغة ضد كل دعوة للاشتراكية

●

الفصل الثالث

هل نبيع القطاع العام لرأس المال المحلى؟

فى نهاية عمليات الاستعراض الفكرى التى أرغمنا عليها دفاعاً عن القطاع العام ، كان لا بد أن تسفر الحملة الرجعية عن حقيقة مراميها فالمطلوب فى الحقيقة هو التصفية — المادية والأدبية — للقطاع العام . ولا بأس من طرح هذه التصفية فى صورة فكرة خجولة تدعو لبيع جزء من القطاع العام اولمن ؟ للطبقة العاملة نفسها ! !

هكذا قيل لنا فلقد دعت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فى ردها على مشروع الميزانية العامة لعام ١٩٧٤ إلى بيع ٤٩ فى المائة من أسهم شركات القطاع العام إلى رأس المال الخاص ـ العربى والمصرى . واستندت اللجنة فى دعوتها إلى حجتين أساسيتين ، وأضافت إليهما حجة ثالثة دفاعية . أما الحجة الأولى فهى أن أبواب الاستثمار يجب أن تفتح أمام رأس المال ، والحجة الثانية هى أن مساهمة رأس المال سوف توجد حلا لمشكلة مستحكمة داخل القطاع العام هى مشكلة حصوله على التمويل ، وأما الحجة الثالثة فهى أن مشاركة رأس المال الخاص لن تخل بمكانة

القطاع العام وانتهت لجنة الخطة والموازنة من دعوتها لبيع أسهم القطاع العام إلى النتيجة الطبيعية التالية وهى ضرورة إعادة فتح البورصة ، داعية بذلك إلى خلق سوق للأوراق المالية تكون حرة فى تداول الأسهم . وتدعيما لسوق البورصة دعت اللجنة إلى السماح للبنوك التجارية وشركات التأمين باستثمار ما يتوفر لديها من أموال فى أسهم شركات القطاع العام . ثم انتهت أخيراً إلى الدعوة لإنشاء سوق للصرف الأجنبي تضمن حرية تحويل الأرباح إلى الخارج بعيداً عن أى قيود

إن هذه الدعوة التى أتت فى حينها من جهة مسئولة كانت وما تزال جديرة بكل اهتمام . ولقد صدر بها ـ فيما بعد ـ قرار جمهورى . ولذلك كان يجب أن نناقشها بمنهج موضوعى يستند إلى حقائق العلم وحدها ، وفى ضوء المصلحة القومية للاقتصاد القومى .

التنمية الاقتصادية هى المشكلة الاقتصادية

عندما يقال إن أبواب الاستثمار يجب أن تفتح أمام رأس المال الخاص ، فإنه قد يستقر فى الظن أن مشكلة مصر الاقتصادية هى وفرة رأس المال الذى لا يجد مجالات الاستثمار ، ومن ثم فهو يطلب مكاناً لنفسه ولو داخل القطاع العام ولسنا نناقش هنا وفرة أو ندرة رأس المال ، فهذه مسألة نسبية دائماً ، تقاس فقط بأبواب ومجالات الاستثمارات المتاحة اجتماعياً . لكننا نناقش أصل الموضوع فما هى المشكلة الملحة أمام الاقتصاد المصرى قصور مجالات الاستثمار الخاص ، أم قصور عملية التنمية الاقتصادية القومية الشاملة ؟ ولن يخطىء أحد فى تحديد أن

مشكلتنا هى بالدقة قصور التنمية الاقتصادية وعندما نقول التنمية الاقتصادية فنحن نعنى بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ، تتناول المجتمع بأسره من قاعدته إلى قمته ، تحقيقاً لأهداف تنشد التغيير البعيد المدى لهذا المجتمع نحو الأفضل والأرشد والأسعد للاغلبية الساحقة من أبنائه .

واقتصادياً ، فإننا نعنى بالتنمية الاقتصادية التعجيل برفع معدل النمو السنوى للاقتصاد القومى ، مما يفترض زيادة فى سرعة تكوين رأس مال المجتمع . إنه يفترض أمرين على أكبر درجة من الأهمية :

اولا : أن يضمن المجتمع سيطرته على أغلب الفائض المتاح فى فروع النشاط فى الاقتصاد القومى وعندئذ تكون تلك هى مهمة القطاع العام ، تكون هى سبب وعلة وجوده . فإن الفائض الاقتصادى الذى يتكون داخل القطاع العام بالذات يدخل عندئذ بأكمله فى خدمة المجتمع ككل . ومن هنا الحرص الشديد على هذا الفائض والبحث الرشيد عن أساليب زيادته ومضاعفته ـ وفى مقدمتها جميعاً إخضاع القطاع العام لرقابة جماهيرية حقيقية وفعالة ، تضمن ولاء الإدارة بالكامل للمجتمع وتحول دون خطر نموها على حساب التنمية والمجتمع .

ثانيا : أن يقيم المجتمع مجموعة من المشروعات الانتاجية المترابطة إلى أبعد حد فيما بينها ، ومجموعة أخرى من المشروعات الأساسية تمثل قاعدة للمشروعات الانتاجية تضمن نموها المقبل وتوسعها بالتدريج ، وذلك

ما تكفله الصناعات الثقيلة والهندسية والكيماوية وعندئذ فإن ضخامة رأس المال المطلوب لهذه المشروعات وبطء توليدها للدخل يلقيان مسئوليتها بالضرورة على عاتق المجتمع ككل وتصبح تلك مهمة القطاع العام بالذات . وعندئذ فإنه لا يمكن النظر إلى المشروع الواحد من هذه المشروعات على حدة بل إن الحكم على كفاءة مشروع معين لا يمكن أن يتم فى إطار هذا المشروع وحده ، وإنما ينظر إليه فى إطار خطة التنمية كلها ــ تقاس ضرورته وأهميته وكذلك كفاءته بمقدار خدمته لأهداف المجتمع ككل .

تلك هى التنمية الاقتصادية المطلوبة ، وهى مشكلتنا الاقتصادية الملحة التى نبدأ منها حل جميع المشاكل الاقتصادية الأخرى ومن بينها خلق مجالات استثمار لرأس المال المحلى الخاص وهنا نتساءل وهل تعوزه فعلا فرص الاستثمار ؟ ولماذا لا يفتح مجالات جديدة للاستثمار ؟ وهل ضاقت سبل الربح أمامه إلا السبيل التى عبدها القطاع العام ؟

مشكلة التمويل فى القطاع العام

هنا تثار مشكلة التمويل فالقطاع العام تنقصة السيولة الجارية وترهقه أعباء التقييم الصورى الذى تم لرأس مال شركاته ولهذا يبدو بيع بعض أسهمها كوسيلة ميسورة لتزويدها بالمال

والواقع أن الدراسة الموضوعية للقطاع العام لا يمكن أن تغفل

عن حقيقة حداثة عهد هذا القطاع فى اقتصادنا القومى ـ هذه الحداثة التى تعنى عندنا أمرين معا أن نوفر له الحد الأقصى من الضمانات ، وأن نحكم عليه بالحد الأدنى من الإدانات .

ولقد قام القطاع العام محملا فى أغلب الأحيان بماضى شركاته المؤممة — وكما قلنا من قبل ونكرر — من قصور وأحياناً انعدام رأسمالها ، وقدم الآلات وخطوط الانتاج ، وارتفاع نفقات الصيانة والاصلاح ، وغلبة العقلية الإدارية الرأسمالية ، وعدم كفاءة العمالة وارتفاع تكلفتها ولقد أنشئت شركات عامة على عجل وبغير زاد كاف من رأس المال والخبرة والتنظيم . وكان كل ذلك ينعكس فى صورة ارتفاع كل من التكلفة الرأسمالية والتكلفة الجارية . ومن الأصل توجد ، كما ذكرنا ، مشكلة الخلل الهيكلى فى التمويل فأغلب الشركات تستطيع تدبير الأموال اللازمة لمتابعة نشاطها . ومن ثم لجأت للخزانة العامة التى أمدتها بالأموال فى صورة مساهمات أو قروض أصبحت تعود على الخزانة العامة أرباحاً وفوائد تقتطع من أرباح الشركات . فتلجأ هذه الشركات إلى البنــوك التجارية لتحصل على قروض تكون فوائدها — هى الأخرى — ثقيلة .

لكن الذى يدعو للقلق حقا هو أن القطاع العام قد تحمل بأعباء أخرى فادحة نتيجة لعدم إحكام عملية التنمية المخططه فلقد بدأ القطاع العام قبل أن تبدأ أول خطة للتنمية ثم بدأت الخطة الخمسية الأولى

فى عام ١٩٦٠ بوصفها جزءاً من خطة عشرية للتنمية الشاملة بهدف مضاعفة الدخل القومى . لـكن سرعان ما أهـدر مفهوم التخطيط والتنمية المخططة بعد إنجاز الخطة الخمسية الأولى مباشرة . وأصبح من المألوف لدى العامة والخاصة أن ترى صورة الاقتصاد القومى والثغرات تملؤها . وتأكدت الصورة واستقرت بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وبدلا من التطوير الواعى للاقتصاد القومى ـ وهذا هو معنى التخطيط ـ تغلب أسلوب التطور العفوى بكل ما يحمله من سلبيات . وإذا كان التطور العفوى لاقتصاد رأسمالى محكوماً فى النهاية بقوانين السوق وفى مقدمتها قانون الربح ، فما الذى يمكن أن يحكم التطور العفوى لقطاع عام فى بلد متخلف يسعى جاهداً للتعجيل بنموه ؟ فى مثل هذه الظروف يسهل على القطاع الخاص (الحر) أن يهزم القطاع العام (المنظم) فى ظل المنافسة فى السوق . وإذ تنعدم المركزية فى توجيه القطاع العام نتيجة لغياب الخطة ، تحاول كل شركة من شركاته أن تحل مشا كلها بنفسها . ومن ثم تبدأ فى أن تحل عمليا محل المخطط المركزى فى اتخاذ قرارات لها انعكاساتها بالضرورة على الاقتصاد القومى كله ويكون من شأنها أن تزيد بل وتفاقم من الاختلال الموجود أصلا .

إن مشكلة القطاع العام أكبر من أن تكون مجرد مشكلة تمويل . وحتى فى إطار هذه المشكلة وحدها ، فأرجو أن أعود إلى تقرير لجنة الخطة والموازنة الذى يكشف عن وجود سيولة مستترة تحت أيدى شركات القطاع العام فى صورة احتياطيات لم تتم تعبئتها لا تقل عن ١٠٠ مليون جنيه .

ومع ذلك فالحل الصحيح لمشكلة التمويل لا يمكن أن يتوفر إلا عندما تصطحب خطة التنمية القومية بخطة للتمويل على المستوى القومى تحدد الموارد اللازمة والمعبأة للتمويل مثلما تحدد الفجوة التمويلية التى تغطى بالائتمان المصرفى . إن الخطة المالية تنطوى عندئذ على خطة ائتمانية ترمى إلى تعبئة الموارد الحرة فى الاقتصاد القومى وإعادة توزيع الموارد النقدية تحقيقاً لأهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية . باختصار فان مشكلة التمويل فى القطاع العام إنما تعالج بالرجوع — هى الأخرى — إلى أصول التخطيط

سياسة المشاركة مع القطاع العام

وتبدو مشكلة التمويل وكأنها مساعدة يسديها رأس المال الخاص إلى القطاع العام . لكن لا يلبث أن يتضح أن المطلب الحقيقى هو فتح أبواب القطاع العام — وليس أبواب الاستثمار — أمام رأس المال الخاص . هى إذن سياسة مشاركة من القطاع الخاص للقطاع العام ، لكنها عندئذ تصبح سياسة عميقة المغزى .

لقد احتاجت عملية التنمية الاقتصادية ليس فقط إلى وجود قطاع عام بل إلى وجود قطاع عام قوى وقادر ، هو ضمان حقيقى لمواصلة التنمية الاقتصادية .

فلقد كان هناك قطاع عام فى مصر دائماً — حتى فى عهد محمد على

وفى ظل إسماعيل ، وتحت سيطرة الاحتلال البريطانى . وقبل الثورة ساهمت الدولة مثلا بنسبة ٥٠ فى المائة من رأس مال البنك الزراعى ، وكان البنك العقارى الزراعى المصرى مملوكا بالكامل للدولة . وتأسس البنك الصناعى فى عام ١٩٤٧ والدولة تساهم فى رأسماله بنسبه ٥١ فى المائة وتضمن الأرباح والفوائد لحملة أسهمه وسنداته . ومع ذلك فلقدظل عاجزاً عن الحركة حتى قامت الثورة وعهدت إليه بالتدخل باسم الدولة لتنمية الصناعة . وعندئذ ساهمت الدولة مع البنك الصناعى بنحو ٥٤ فى المائة من إجمالى رأس مال الشركات الصناعية الجديدة التى تأسست فى الفترة من أول يناير ١٩٥٤ إلى خريف ١٩٥٦ عندما وقع العدوان الثلاثى . عندئذ لم تتجاوز مساهمات الأفراد كأفراد فى تلك الشركات الجديدة نسبة ٢ر فى المائة من إجمالى رأس المال

وعندما قامت المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ ، كانت تكتفى بأن تحتفظ للدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركات التابعة لها . ومع أن الدولة كانت تمثل فى مجلس إدارة كل شركة بنسبة نصيبها من رأس المال إلا أن الشركة كانت تحتفظ بإستقلالها الإدارى والمالى عن الدولة . وكانت شركات المؤسسة كلها تشكل جزءا لايتجزأ من الاقتصاد الخاص ، ولهذا كان الموقف عندئذ ما أعلنه عبد اللطيف البغدادى فى فبراير ١٩٥٧ ، أى بعد شهر واحد من إنشاء المؤسسة بقوله (سوف يكون النشاط الحكومى فى التنمية مكملا للنشاط فى القطاع الخاص ويركز فى الأنواع التى يحجم القطاع الخاص عن القيام بها لأنه لا يأنفها أو غير

مستعد لتحمل المخاطر فيها . ومن الممكن أن تباع هذه المشروعات بعد أن يثبت نجاحها إلى القطاع الخاص) . ولهذا كان بوسع عبد المنعم القيسونى أن يعلن فى نوفمبر ١٩٥٩ بوصفه رئيساً للمؤسسة أنها قررت أن تبيع أسهم الشركات التابعة لها للجمهور . وكان هذا طبيعياً وفى منطق الأشياء .

لقد عرفنا القطاع العام كظاهرة ثانوية فى اقتصادنا من زمن بعيد . عرفنا الشركة أو البنك أو المصلحة المملوكة بالكامل للدولة وفى ظل المؤسسة الاقتصادية عرفنا الشركة التى تكتفى الدولة أحياناً بملكية ٢٥ فى المائة من رأسمالها . حتى كانت اجراءات يوليه ١٩٦١ وما بعدها ، وعندئذ صار القطاع العام شيئاً جديداً صار يتميز بأمرين على أكبر جانب من الأهمية :

الأمر الأول : هو التأميم ، بمعنى أن تستعيد الأمة كلها ثروتها القومية من نهب الاستعمار وجشع الرأسماليين الكبار . وكانوا قلة قليلة . فعند التأميم كان ٦٢ فى المائة من مجموع الأسهم يملكه ٩ فى المائة من مجموع المساهمين ، ولم يزيدوا عن ٧٣٠٠ فرداً . وبعد التأميم أصبح المجتمع بأكمله مسئولا عن تمويل وتطوير المشروعات المؤممة التى يعود عائدها على المجتمع بأكمله ثم ضم المجتمع إليها المشروعات العامة الجديدة المملوكة من البداية للمجتمع بأسره .

والأمر الثانى : هو الدور القيادى للقطاع العام ، فكما جربنا فى البداية سياسة المشاركة المحدودة ، جربنا أيضا التنمية بقطاع عام ثانوى . فقد كان

برنامج السنوات الخمس للصناعة يعهد إلى القطاع الخاص بتقديم ١٠٤٫٣ مليون جنيه بنسبة ٦٣ فى المائة من مجموع التمويل المطلوب . وفى عام ١٩٦٠ بدأت الخطة الخمسية والأمل معقود على القطاع الخاص لتمويل ٤٠ فى المائة من استثمارات السنة الأولى ، وبحيث يمثل ٧٠ فى المائة من التمويل المحلى للخطة فى السنتين الأولى والثانية ، وعلى أن تشكل المدخرات الخاصة فى نهاية الخطة ٥٥ فى المائة من مجموع التمويل المحلى المطلوب . ومع ذلك كله فلقد عجز القطاع الخاص عن تمويل الخطة فى سنتها الأولى . وعندئذ تصدت الثورة لعملية التنمية ، وضمنت للقطاع العام أن يكون له الدور القيادى ، أن يسيطر القطاع العام على وسائل الانتاج الرئيسية وبخاصة فى الصناعة وان يقبض على أجهزة المال والتجارة الخارجية . هنا لك تخطى القطاع العام مرحلة اقتصاره على دور المروج للاستثمار ، حين كان يقتصر على المجالات التى لا تربح أو التى يحجم عنها القطاع الخاص خوفاً من المخاطر الكبيرة لقد أصبح القطاع العام أفضل وسيلة لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية ، ومدرسة حقيقية لممارسة التخطيط ، كما غدا قاعدة أولى للنضال سواء من أجل التحرر الوطنى أو من أجل التقدم الاجتماعى

ولهذا كله ، فمثلما يحرص البعض على تصفية القطاع العام أصلا ، يحرص البعض الآخر على تصفية الدور القيادى للقطاع العام ـ وهكذا نعود إلى ما قبل يوليو ١٩٦١ .

وعندما يفقد القطاع العام دوره القيادى فلابد أن يفلت زمام التنمية الاقتصادية ، فان الاعتبار الوحيد الذى يمكن أن يهدى الشركات الرأسمالية هو اعتبار الربح وتحقيق أقصى ما يمكن من الربح . فهذا هو منطق استثمار رأس المال . وفى سبيل الربح لابد أن يباح للشركات أن تطرق جميع الأبواب . وليس الماضى ببعيد عندما كانت الشركات الرأسمالية ، الأجنبية والمحلية ، تعمل فى الاقتصاد المصرى طبقاً لأساليبها المجربة فى سبيل تحقيق أقصى ربح ممكن . ففيما عدا فروع الشركات الاستعمارية الكبرى مثل شركات البترول والبنوك التى لم تكن تربط نفسها بالسوق المصرية وتعمل ككيان طفيلى مكمل للرأسمالية الأجنبية، كانت الشركات الصناعية تتحرك من أجل الربح السريع وحده ، ولو على حساب الصناعة المحلية نفسها

وفى سبيل إنعاش الذاكرة، سنذكر مثلين من الماضى ـ شركة السكر والتكرير المصرية وشركة الغزل الأهلية .

(أ) فقد استطاعت شركة السكر أن تحصل على احتكار إنتاج وتوزيع السكر مقابل أتاوات معينة تدفعها للدولة . وكانت الشركة تتمتع باحتكار كامل ، وبامتيازات هامة مثل تسعيرة خاصة للنقل بالسكك الحديدية وتخفيض ملموس فى الرسوم على الآلات التى تستوردها . ومع ذلك فقد كانت سياسة الشركة تقوم على مساومة الحكومة على ما يجب أن تدفعه . فلا تطبق مثلا التشريع الخاص باعانة الغلاء على عامليها وتماطل فى دفع الضرائب المستحقة .

وعندما أرادت الحكومة إخضاع سعر السكر لقيود التموين عمدت الشركة إلى إحراج الحكومة بفرض سعر منخفض لشراء قصب السكر من المزارعين الذين صاروا يضغطون بدورهم على الحكومة كي تقبل المساومة على حقوق الدولة . وعندما قبض أحمد عبود على ناصية الشركة ، استطاع أن يعقد مع جميع وزراء المالية فيما قبل الثورة صفقات مدوية كانت تتم على حساب المجتمع . وعندما بلغت الضرائب على الشركة أربعة ملايين جنيها توصل إلى اتفاق ودى بدفع مليون جنيه فقط . وشأن أى شركة طفيلية ، كانت الشركة تعمل بمنطق عدم ضمان المستقبل ، إلى الحد الذى أدى بعبود شخصياً إلى المضاربة على أسهم الشركة لرفع أسعارها في البورصة كي يتمكن بالتالى من بيع ما لديه من أسهم مضاعفا بذلك من ثروته الشخصية على حساب الشركة نفسها ـ ناهيك عن المساهمين .

ولقد بادرت الثورة إلى فرض الحراسة على الشركة من وقت مبكر ، ثم نقلتها إلى ملكية الأمة مقابل الضرائب التى تهربت طوال سنين عديدة من دفعها . وأصبحت هذه الشركة وحدها مصدراً هاماً لتزويد الخزانة العامة بالمال . ففى عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ وحده قدمت لها ٤٦٫٣ مليون جنيه . وإذا كانت هناك خسارة مالية أصابت الشركة في بعض السنوات ، فإنها لم تكن ناشئة عن فشل الإدارة والعاملين وإنما عن عجز فى تقييم رأس المال . وماذا تمثل خسارة قدرها نصف مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ بجانب العوائد التى تحصل عليها الدولة والتى ارتفعت فى مدى أربع سنوات فقط من ١٧٫٩ مليون جنيه إلى ٤٦٫٣ مليون جنيه ؟ إن المشكلة الأساسية

فى صناعة السكر هى عدم وجود خطة واحدة لتطوير هذه الصناعة الأولى تتناول جميع الأطراف من الانتاج إلى الاستهلاك ، زراع القصب وشركة السكر والمستهلكين .

(ب) أما شركة الغزل الأهلية فهى أول شركة غزل أقيمت فى مصر ، أسستها أسرة سويسرية نازحة اشترت آلاتها فى عام ١٩٠٨ لكنها كانت آلات مستعملة يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٩٧ ، ولقد كانت هذه الآلات لا تزال تعمل عند تأميم الشركة فى عام ١٩٦١ . وظلت الشركة تعمل طوال هذه المدة منفردة أو شبه منفردة بحيث استأثرت باحتكار فعلى للغزل ، وانفردت بتحديد أسعاره وظلت تنزح أرباحها إلى سويسرا . وكانت مصادرها إلى الربح متعددة فالآلات القديمة تستورد بسعر الآلات الجديدة ، وفرق السعر يحول للخارج . كانت تستهلك ٣٠ ألف قنطار من القطن فى السنة لكنها كانت تضارب على هذا القطن نفسه بدلا من أن تغزله حتى كان الجزء الأكبر من أرباحها ناشئا عن عمليات المضاربة على القطن لا عن عمليات الانتاج وكانت شركات التأمين تمنح الشركة خصما على عمليات التأمين يصل إلى ٥٥ فى المائة من قيمة التأمين ، فكان يستأثر به أصحاب الشركة لأنفسهم. وعندما توقعت الأسرة احتمال التأميم فيما بعد العدوان الثلاثى ، أصدرت ميزانيات صورية للشركة عن طريق اظهار ربح وهمى يصل إلى جنيه فى السهم ، بحيث ارتفع سعر السهم فى البورصة إلى ١٨ جنيها وعند هذا السعر تخلصت

الأسرة من أسهمها بالبيع وكانت تبلغ ٥٠ ألف سهم ، وهربت قيمتها إلى الخارج

وعند التأميم كانت الشركة مستنزفة بالكامل ، مادياً ومعنوياً لم تكن بها سيولة نقدية ، ولا مخزون قطن ، ولا آلات صالحة ولا إدارة مؤهلة ، ومع ذلك تمكنت الإدارة العامة من الاحتفاظ بالشركة فى ميدان الانتاج . وكلفتها الدولة بإنتاج الأقمشة الشعبية ، وهى منتجات مسعرة تباع بأقل من سعر التكلفة . وانتظمت بذلك داخل القطاع العام فى خدمة المجتمع ككل

طبيعة الانحراف فى القطاع العام

ان القطاع العام الناشىء لا يمكن أن يوضع على قدم المساواة مع الشركات الرأسمالية قبل تأميمها فهذه الشركات لم تكن مشغولة بغير أرباحها . لقد أنشئت مصانع لتعمل لأول مرة بآلات مستهلكة — وغالبا ما تكون مستوردة — كما حدث فى مصانع النسيج و النحاس . ان شركة مياه القاهرة التى استمرت ٩٢ عاماً لم تنشىء خلالها سوى محطتين للمياه ولكنها أنشأت خلال ثمانية أعوام من تأميمها خمس محطات جديدة والفرق واضح بين شركة مسئولة — مهما تكن الظروف والأخطاء — عن المجتمع بأسره ، وشركة لا تستشعر سوى مسئوليتها أمام أصحاب رأس المال .

ولنتقدم خطوة أخرى فى المناقشة فإن أغلب أخطاء بل وانحرافات

القطاع العام إنما ترجع إلى وجود قطاع خاص بجانبه فيه أقسام طفيلية ومضاربة — بغير بورصة — تحول منجزات القطاع العام إلى ثروات خاصة ان هناك رأسمالية طفيلية تنمو داخل القطاع الخاص وهذه الرأسمالية الطفيلية هى التى تمتح السبيل أمام تحول العناصر البيروقراطية فى القطاع العام وفى الدولة إلى رأسمالية بيروقراطية وتقدم اندونيسيا فيما بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٥ وقبل الانقلاب مباشرة مثلا بالغ الدلالة فى هذا الصدد فقد تكون فيها (رأس مال بيروقراطى) نتيجة الاستخدام غير المشروع لأموال الدولة وامتيازاتها ، وهو شكل جديد من رأس المال يتميز بالطابع الطفيلى فرأسمال القطاع العام الذى يخضع لإشراف الصفوة البيروقراطية يتحد — فى السوق — مع جزء من رأس المال القديم الذى يتخذ شكل التجارة والمضاربة وكانت النتيجة الطبيعية هى اندماج الدولة وتمثلها الصفوة البيروقراطية مع رأس المال الخاص الطفيلى . وتمت بذلك عملية طبيعية للتركز الرأسمالى . عندئذ بدأت المرحلة الثانية وهى ضرورة استخدام رأس المال المتراكم بلا قيود عليه من جانب الدولة . وبدأ الحديث عن أهمية المشروع الرأسمالى الخاص ، وعن تشجيع رأس المال الخاص ، وعن إعادة القطاع العام إلى الملكية الخاصة . بل اكتمل التحالف البيروقراطى مع رأس المال الأجنبى

ولنضرب من عندنا أمثلة بسيطة : فعندما تقفل السوق على عدد معين من التجار ، أو يرفع الثمن المسعر للسلعة بعد وصولها إلى أيدى التجار ، أو يمكن بعض التجار من الحصول على السلعة بثمن أقل ، أو من توريدها بثمن أعلى من الثمن

الجارى — فهنا يتحول القطاع العام إلى مصدر مباشر لتكوين رأس مال جديد ، هو رأس مال طفيلى ، يوحد بين الأقلية البيروقراطية المنحرفة وبين الرأسمالية الطفيلية وبدل أن يلاحق الفاعلون لهذه الجريمة فى حق المجتمع ، تستخدم الجريمة ذريعة للنيل من القطاع العام نفسه .

وفيما عدا ذلك ، فلا يمكن أن يكون هناك اعتراض على قيام القطاع الخاص ممثلا لقطاعين اقتصاديين حيويين فى بلادنا هما الرأسمالية الوطنية والرأسمالية الصغيرة وعلى العكس فإن مثل هذا القطاع الخاص جدير بكل رعاية من جانب الدولة ومجالاته واضحة فى الزراعة والتجارة الداخلية والتصدير والصناعة التحويلية والاسكان والنقل والسياحة وإذا كانت المناقشة تتناول مشاركة هذا القطاع الخاص فلتكن المشاركة محددة فى إطار خطة التنمية ، فى مشروعات صناعية جديدة — مثلا فى الصناعات المكملة للتصدير مثل التعبئة والتغليف والتجفيف ، وفى صناعات التجميع ، وفى الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة مثل أجزاء الآلات وقطع الغيار ومصنوعات المطاط والخشب والمعادن اننا بذلك نواصل التصنيع فى إطار خطة التنمية القومية ، ونضيف إلى القطاع العام لا ان ننقص منه .

الاستثمار الاجنبى فى القطاع العام

بقيت مسألة الاستثمار العربى فى القطاع العام والقضية المطروحة للمناقشة ليست هى الاستثمار الأجنبى بصفة عامة ، ولا هى الاستثمار العربى

فى مصر ، وإنما هى مشاركة رأس المال العربى فى شركات القطاع العام القائمة أو الجديدة . وهنا يمكن أن نهتدى بعدد من الحقائق التى يحسن الاعتراف بها من البداية خدمة للمناقشة نفسها وهى :

أولا — حقيقة احتياج التنمية الاقتصادية فى مصر لاستثمارات خارجية كبيرة — حبذا لو كانت عربية — توضع فى خدمة قضية التنمية القومية الشاملة .

ثانياً — حقيقة تراكم رؤوس أموال عربية طائلة خارج البلاد العربية ، فى أسواق أوربا وأمريكا ، فى صورة ودائع مصرفية أو سندات حكومية أو أسهم شركات . وفى هذه الأسواق يتزايد الخطر عليها سواء من تقلبات العملة الأجنبية او من أسعار الفائدة أو من إجراءات التجميد المحتملة ومن ثم استعدادها للتحرك عائدة إلى البلاد العربية إذا ما توفرت لها شروط استثمار رأسمالية طبيعية .

ثالثاً — حقيقة دولية رأس المال الذى لا يعترف لنفسه بوطن ولا تربطه إلا وشائج الاستغلال والسعى إلى الربح إن أى رأس مال من أى بلد عربى إنما يرضيه أن يسود الأسلوب الرأسمالى كل العالم وأن يشجع التطور الرأسمالى فى أى بلد ولا زلنا نذكر كيف كان البنك الدولى للانشاء والتعمير يقرض أحمد عبود ويرفض أن يقرض الدولة المصرية بعد الثورة وكانت تريد عندئذ تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية .

وإذا كانت رؤوس الأموال العربية قد ضمنت لنفسها عندنا عدم التأميم وعدم المصادرة وعدم نزع الملكية ، كما ضمنت لنفسها عندنا حرية تحويل أرباحها بالكامل إلى الخارج سنوياً وتحويل رأسمالها بعد خمس سنوات وأحياناً بعد سنة — فإننا يجب أن نضمن لأنفسنا من البداية أمرين هما

(ا) ألا تشارك فى القطاع العام القائم حالياً

(ب) وأن تشارك فقط طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية .

والواقع أن موضوع استثمار الأموال العربية لا يمكن أن يعالج على هذا النحو المبتسر ، والمنتزع انتزاعاً من اطاره السليم الصالح وحده للمناقشة ، وهذا الإطار الذى غدت مواجهته ملحة وعاجلة هو إطار التكامل الاقتصادى العربى وبين يدى ورقة أعدها المعهد العربى للتخطيط فى الكويت ، داعياً لعقد حلقة بحث فى نهاية شهر فبراير ١٩٧٤ ، تبحث عن (السياسة الاستثمارية للفوائض فى أموال الدول العربية المنتجة للنفط) تقول الورقة (إزاء ما قد تكشف من قيام أزمة عالمية فى الطاقة ، بالإضافة إلى اطراد الزيادة فى العائدات من صادرات النفط ، فإن حجم الأموال الفائضة لدول النفط الغنية سوف يزداد مرات عديدة خلال الحقبة الحالية وهذا من شأنه أن يدعو إلى التطلع إلى منافذ جديدة للاستثمار فى الدول الأجنبية) . وتضيف الورقة أنه (بينما تتطلع بعض الدول فى العالم العربى لفرص الاستثمار المأمون ، وإلى المحافظة على قيم استثماراتها فى ظروف دولية تتصف بعدم استقرار نظام النقد العالمى ، فإن

دولا عربية أخرى فى أمس الحاجة إلى المعونة الخارجية لدفع جهودها الإنمائية قدما إلى الأمام ولا ريب أنه قد تتكشف امكانيات ضخمة للاستثمار فى الدول العربية ، إذا أمكن للتخطيط الإقليمى على مستوى الوطن العربى أن يخرج إلى حيز الوجود) .

والموضوع مطروح ، إذن ، بأدق التصورات وأسامها ، وهو ما يعنى أنه قد دنت لحظة التحول المرتقبة إلى الهدف الكبير وهو التخطيط للتنمية الاقتصادية على مستوى الوطن العربى

إن هذه التنمية الاقتصادية المشتركة المخططة هى الإجابة الوحيدة على التساؤل الذى يحيط بمستقبل الوطن العربى كله ، لأنها تطرح هذا المستقبل فى إطار النضال المشترك من أجل تنمية اقتصادية حقيقية تقضى على التخلف المتنوع الأشكال الذى يعانى منه العرب جميعا انها تنمية مشتركة مخططة تعيد النظر فى التقسيم الدولى الحالى للعمل فما بين البلاد العربية ، وتسعى لإقامة تقسيم جديد للعمل يأخذ بعين الاعتبار التفاوت الراهن فى مستويات النمو والخصائص الاقليمية لكل بلد عربى ، ويقوم على تبادل المنافع فى إطار من المساواة الكاملة بين البلاد العربية .

وعندئذ ، فلن تكون القضية هى السعى المضنى لاستجلاب أموال العرب لتنمية مصر ، بل ستكون هى التنمية لكل بلد عربى على حدة فى إطار خطة للتنمية العربية الشاملة . تلك هى القضية ، وما عداها فهو قبض الريح .

مشكلات عملية بالغة التعقيد

كلمة أخيرة . اننا بالطبع نرفض كل دعوة ترمى إلى بيع ٤٩ فى المائة من أسهم شركات القطاع العام لكن لنفرض جدلا أن الأمر بات مطروحاً للبحث والتنفيذ ، فان الدعوة لابد أن تثير بالضرورة مشاكل عملية بالغة التعقيد نكتفى فيما يلى بأمثلة لها :

أولا — هل تطبق نسبه الـ ٤٩ ٪ على القطاع العام ككل أم على كل شركة من شركاته ؟ ان أهمية التساؤل تكمن فى أنه لو طبقت النسبة على القطاع العام ككل فلقد تعنى عندئذ تصفية الملكية العامة فى شركات وقطاعات بأ كملها

ثانياً — هل يدخل رأس المال الخاص فى الصناعة الثقيلة ونواتها الصناعات الهندسية ، بحيث ندع مصير التصنيع — وهو جوهر التنمية وميدان التخطيط — بأيدى رأس المال ؟

ثالثاً — هل يشترك القطاع الخاص بمدخراته الفعلية أم بقروض من البنوك ، أى بأموال الدولة — مثلما يفعل حاليا فى ميادين التجارة الداخليه والصناعه والاسكان ؟

رابعا — كيف تكون صورة الإدارة فى الشركات المختلطة ؟ اننا سنعود بالضرورة إلى نظام الجمعيات العمومية للمساهمين الذين ينتخبون وهذا حقهم الطبيعى بحكم الملكية — ممثليهم فى مجالس الإدارة فأين ممثلو العاملين ؟

خامسا ـ ما مصير القوانين الخاصة بالأجور والأرباح والتأمينات ونظم العاملين ؟ وما مصير الرقابه الذاتيه من العاملين على الإدارة ؟ وما الموقف من قرارات الفصل وأثرها على البطاله ؟

سادساً — هل تكون الرقابة المالية للجهاز المركزى للمحاسبات أم للشركات ذاتها ؟ وهنا الخشية ماثلة من اخفاء الخسائر أو تبديد الأرباح ومن تهرب الشركات من التزاماتها الضريبية .

سابعا — كيف يدار الانتاج على مستوى الشركة وكيف تحكم الصلة بالسوقين الداخلية والخارجية ؟ وكيف تكون سياسة الأسعار عندئذ ؟ وهل تستمر الصناعة تتمتع بالحماية الجمركية ؟ وهل يباح للشركات ـ ضمانا لنجاحها ـ أن تعود بالضرورة لأساليب المنافسة الحرة فى السوق؟ ومامصير الخطة عندئذ ؟

ثامناً — هل يسمح بفتح سوق للأوراق المالية تكون حرة فى تداول الأسهم ؟ اننا نود هنا أن نوضح أمرين :

(أ) إن البورصة لم تكن أبداً سوقاً حرة ، أو سوقاً شفافة تعكس أوضاع الشركات ، بل كانت سوقاً للمضاربة والمناورة لأقلية مالية بارعة تلعب بصغار المساهمين والمستثمرين . ولقد تحولت فى اللحظات الحرجة إلى بورصة سياسية تضارب على النظام نفسه .

(ب) ان السيطرة على حد أدنى يبلغ ١٥ فى المائة من رأس مال أى شركة تكفى للسيطرة على الشركة بأكملها وهكذا تتخذ الشركة فى الظاهر شكل شركة المساهمة وبذلك تمنح صغار المساهمين كل أوهام الملكية ، لكنها تخضع فى الواقع لإدارة أقلية مالية أو مجموعة أفرادأو أسرة واحدة

تاسعاً — هل يسمح بإنشاءسوق للصرف الأجنبى تضمن حرية تحويل الأرباح إلى الخارج بعيداً عن أى قيود ؟ وعندئذ فلابد أن يثور التساؤل عن مصير احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتركيزها لحصيلة النقد الأجنبى تحت أيديها تمكيناً للدولة من القيام بحد أدنى من تخطيط الاستيراد . ولابد أيضاً من أن يبحث أثر تحويل الأرباح ورأس المال على ميزان المدفوعات من أعباء إضافية قد تتجاوز قدرات البلاد .

تلك تساؤلات تكشف فى الواقع عن مشكلات عملية عويصة . ولا شك أن محاولة إيجاد الحلول لها ثم محاولة وضعها موضع التطبيق سوف تتطلبان بالضرورة فترة تحول قد تستغرق عدة سنوات . لكن المؤكد أنه ستكون لها انعكاساتها العميقة والواسعة على المجتمع بأسره ، فهل هذا هو ما نستقبل به مرحلة ما بعد الحرب ؟

اننا بفضل حرب أكتوبر نستطيع أن نقول أخيراً انه تم إحباط الأهداف الأساسية للعدوان الامبريالى الصهيونى ، وان حركة التحرير العربية لم تصمد فقط فى وجه الهجوم الامبريالى بل انتقلت أخيراً إلى

موقع أفضل . وبالتالى فلابد من تجاوز المرحلة الراهنة إلى مرحلة أعلى ، ليس فقط على مستوى النضال الوطنى المعادى للامبريالية ، بل وأساساً على مستوى البناء الاقتصادى والاجتماعى .

على أية حال لقد صدر فيما بعد قرار شديد الغموض يسمح ببيع أسهم بعض شركات القطاع العام ، سوف نعرض له عندما ننتقل إلى المرحلة التالية بعد أن وضع الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ .

•

الفصل الرابع

هل يقوم رأس المال الأجنبى بالتنمية ؟

وفى النهاية طرح الموضوع بصراحة : اننا نريد رأس المال الأجنبى لأنه سيقوم بتنمية اقتصادنا القومى . ولكن من الذى قال ان هذه التنمية ـ التى لا تريد الرأسمالية المحلية أن تضحى من أجلها بمليم واحد ـ سيكون رأس المال الأجنبى أفضل استعداداً منها للقيام بها ؟ ولماذا يضحى؟ من أجل عيوننا ؟ لذلك كان علينا أن نبدأ بطرح قضية التنمية الاقتصادية بمعناها الصحيح .

ولا نزاع فى بلادنا حول ضرورة التنمية الاقتصادية . فهناك إجماع تقريباً على ضرورة القيام بمحاولة شاملة للتغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى الموروث من عهد الرجعية القديمة والتبعية للرأسمالية الأجنبية من أجل هذا لا يرى الوطنيون فى التنمية الاقتصادية مجرد زيادة فى الثروة القومية أو ارتفاع فى الدخل القومى ، بل معارك متصلة لتعزيز الاستقلال الوطنى ، وذلك ببناء وتوطيد دعائم اقتصاد قومى متعدد النشاط ، حديث الهيكل ، سريع النمو، متحرر بالضرورة من السيطرة الاستعمارية والتخلف

الاقطاعى والاستغلال الرأسمالى الكبير ، وموضوع بالضرورة بالتالى فى خدمة الطبقات الوطنية جميعاً وفى مقدمتها العمال والفلاحون .

ولا نزاع فى بلادنا أيضاً حول ضرورة الموارد الأجنبية للتنمية الاقتصادية ، فهناك إجماع تقريباً على أن الموارد المحلية تقصر عن المهام التى تفرضها مطامح التنمية الاقتصادية الملحة هناك فى الواقع حاجة إلى التمويل الخارجى ، وهناك حاجة إلى الحصول على منجزات العلم والتكنولوجيا التى تمتلكها البلدان المتقدمة .

من هنا يمكن أن تثور بطريقة مشروعة قضية الاستثمارات الأجنبية التى شغلت بلادنا زمناً طويلا ، وما زالت تعتبر فى مقدمة القضايا التى تشغلنا. ولقد اختلف الرأى حولها وهذا طبيعى فكل منا ينظر إليها بمقياس المصالح التى يدافع عنها

ومن أجل أن نضع هذا الأمر فى إطاره الصحيح ، فإن المناقشة الموضوعية مطلوبة إلى أقصى حد . هناك من يرى أن رأس المال الأجنبى لن يأتى مهما نفعل ، لأنه لا يمكن أن يقدم على تنمية اقتصادية حقيقية لبلادنا وهى كما رأينا معركة وطنية معادية بحكم تعريفها لرأس المال الأجنبى وهناك من يعول التعويل كله على رأس المال الأجنبى الذى ينتظر مجرد الإشارة ، ويتوقع من ثم أن تكون لديه عصا سحرية تحول مصر من حال إلى حال .

والمناقشة الموضوعية وحدها ، المناقشة العلمية الصارمة وحدها ،

كفيلة بوضع أيدينا على الحقيقة التى يمكن أن تنير الطريق لنا جميعاً . ولذلك سوف يكون من المفيد أن نطلع فى البداية على الأوضاع الحالية فى السوق المالية العالمية ، لنكشف عن الاتجاهات التى تحكم الاستثمارات الأجنبية فى البلدان النامية

الصورة التقليدية للاستثمارات الأجنبية

الصورة المألوفة والمعروفة للاستثمارات الأجنبية هى صورة تصدير رأس المال من بلد رأسمالى متقدم إلى بلد متخلف ، حيث يستثمر فى مشروعات استخراج أو انتاج الخامات معدنية أو زراعية ، توضع فى خدمتها بعض المرافق الأخرى الضرورية لاستخراجها أو انتاجها كالبنوك والطرق والمواصلات على أن يتم تصدير الخامات إلى البلد الرأسمالى المتقدم حيث يعاد تشكيلها بالصناعة إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات . وعندئذ يترك للبلد المتخلف أن يشترى من الخارج بدخله الضئيل الناتج من بيع خاماته قليلا من المنتجات الصناعية المستوردة

وعندما سادت هذه الصورة منذ نهاية القرن الماضى أحدثت تطوراً كيفياً فى الرأسمالية المتقدمة ، إذ أصبحت امبريالية وذلك بفضل السيطرة الاستعمارية التى مارستها على البلدان المتخلفة التى غدت بالتالى مستعمرات أو أشباه مستعمرات . من هنا كان تصدير رأس المال هو البذرة التى نمت منها السيطرة الاستعمارية على البلد المتخلف ، حيث يبنى رأس المال لنفسه قطاعاً داخلياً أجنبياً ، منعزلا عن الاقتصاد القومى المتخلف ،

ومستندا فى سيطرته الاستعمارية إلى سطوته العسكرية والسياسية ، وإلى قوة ونفوذ الرجعية التقليدية التى تصون وتحمى أوضاع التخلف السائدة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، فان هذه السلسلة الاستعمارية التى أحاطت بالعالم كله ، قد تلقت الضربات والهزائم فى كثير من حلقاتها ، حتى لقد دخلت الامبريالية فيما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة التصفية الشاملة لسيطرتها الاستعمارية فى المستعمرات . ومع اضطرار الامبريالية إلى التراجع ، بدأت تظهر أساليب الاستعمار الجديد ، وهى الأساليب التى تحرص على استمرار الاستغلال الاستعمارى والتبعية الاقتصــادية للمستعمرات القديمة التى حصلت بنضالها الوطنى على الاستقلال السياسى . وغدت المعركة ضد الامبريالية تجرى فى ساحات الاستقلال الاقتصادى الذى صار يعنى بناء اقتصاد وطنى متحرر حديث من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية وأصبح من حقائق العصر المعروفة ان السيطرة الاستعمارية تتناقض بالتالى مع التنمية الاقتصادية تناقضا جوهرياً ، وبالذات مع محاولات التصنيع

هنا توالت نظريات الاقتصاديين الغربيين وبخاصة روستو وجالبريث من أجل كبت عملية التنمية الاقتصادية — تارة بالحديث عن حتمية التطور على مراحل بعينها لا يمكن للبلد المتخلف أن يتخطاها ، وتارة بالحديث عن خرافة التقدم من خلال التصنيع ، فلقد تكون الأوضاع المتخلفة هى التقدم بعينه .

غير أن صمود البلدان المستقلة فى معارك التنمية الاقتصادية ، والمساعدات

الجديدة التى تلقتها بهدف التصنيع من البلدان الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفيتى ، قد أوجدا وضعا واقعياً معيناً بحيث لم يعد فى الوسع اعتراض الدول الاستعمارية صراحة وإلى ما لا نهاية على تصنيع البلدان النامية ، أو الامتناع الكامل عن المشاركة فى عملية التصنيع الجارية فعلا . فلم يكن من الممكن تحقيق التنمية بتطوير الزراعة أو بتطوير صناعات الاستخراج فقط . ومع ذلك فليست التنمية الاقتصادية هى مجرد القيام بأى تصنيع وإنما ينبغى أن يهتم فى عملية التصنيع بتطوير الصناعة التحويلية والقيام بتنمية شاملة متعددة الجوانب من أجل انتاج وسائل الانتاج بما فيها الآلات وكذلك من أجل انتاج الطاقة .

الاستثمارات الأجنبية فيما بعد حرب السويس

فيما بعد حرب السويس التى كشفت بقوة عن سمات العصر الجديد ، عصر التحرر الوطنى والانتقال إلى الإشتراكية ، كان على الامبريالية أن تغير من أساليبها ، فغدت أشد ذكاء وأكثر تعقيداً والتواء . وبعد الاقتصار على تطوير ميادين الاستخراج والتعدين ، عمدت الامبريالية إلى أسلوب المعونة الاقتصادية ، المالية والفنية ، لمساعدة البلدان النامية .

(أ) ظهرت مثلا قروض فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية فقد تجمع لدى الولايات المتحدة فائض من الحاصلات الزراعية كان عليها — بمعايير الرأسمالية السائدة — أن تتخلص منه بتدميره أو برميه فى البحار حتى لا ينزل بأسعار الحاصلات الأمريكية . فلجأت من ثم إلى بيع هذا

الفائض للبلدان النامية مقابل الدفع بالعملة المحلية . ولقد استخدمت أمريكا واردات الحاصلات الزراعية فيما بعد لأغراضها السياسية ، محاولة بذلك شل إرادة البلدان المستقلة ومنعها من مواصلة تحررها الوطنى .

(ب) اتجهت رؤوس الأموال الأجنبية — التى تراخى تدفقها على البلدان النامية — كما تستمر مثلا فى فروع صناعية لا تحتاج إلى معدات معقدة أو لاستثمارات باهظة التكاليف ، أو لا تحتاج إلى كثير من العمال المؤهلين فنياً — وذلك مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والملابس والتريكو والخيوط الصناعية وصناعات مواد البناء . وبدا عندئذ أن الهدف الأول من وراء مثل هذه الصناعات هو السعى لإثراء الاحتكارات الأجنبية لا تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات الأجنبية . وطبقاً لإحصاء أمريكى عن الفترة بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٩ ربحت الولايات المتحدة ٢ر٥ دولار عن كل دولار مستثمر فى البلدان النامية . كما أن الأرباح التى حققتها الاستثمارات الأجنبية كانت تصدر إلى الخارج ، وبالتالى فلم تكن تلعب دوراً فى عملية إعادة الانتاج أى فى عملية التنمية فى البلدان النامية .

ولقد دلت التجارب على أنه كثيراً ما تأتى الاستثمارات الأجنبية فتكون تكلفتها مضاعفة . ففى العراق مثلا تكلف إنشاء مصنع الأسمنت فى السليمانية ثلاثة أضعاف تكلفته الأصلية ، لأن الشركة المتعهدة وهى شركة ألمانية غربية عمدت إلى بناء كل مبانيه والأسوار والطرق بالطوب الأحمر والأسمنت والمواد الأخرى التى نقلت خصيصاً له من ألمانيا الغربية .

كما أقيمت محطات الديزل الكهربائية فى مصنعى السليمانية وحمام على بقوة مبالغ فيها هى ٥ آلاف كيلووات مع أن الحد الأقصى من الحاجة إليها هو ٣ آلاف كيلو وات فقط ، بل كان من الممكن الحصول على الطاقة الكهربائية من شركات الطاقة القائمة محلياً . بيد أن المغالاة فى تكاليف المشروع كثيراً ما تخفى فى العادة خطراً أكبر هو خطر العمولات المتبادلة. ومن ثم تصبح المغالاة فى التكاليف أسلوباً فى التعامل لأنها تشكل مصلحة مشتركة فيما بين الخارج والداخل

ولقد أقبل رأس المال الأجنبي علينا فى يوم من الأيام من ألمانيا الغربية لكنه لم يلبث أن أحجم بعد أن خلف لنا تجربة سيئة كتجربة الحديد والصلب التى قامت بها شركة ديماج التى تولت توريد معدات قديمة لصناعة ثقيلة متطورة . ولولا التضحيات التى تحملها الاقتصاد القومى سنة بعد سنة، ولولا الجهود المضنية التى بذلها العاملون فيه ، لكان قد أفلس قبل أن يتم تصحيح قاعدته جذرياً بمجمع الحديد والصلب . ولقد أنجزت أيضاً مشروعات ناجحة ، لكن الذكريات السيئة فى هذا الصدد كانت بحيث غطت على كثير من الذكريات الطيبة .

الصورة الحالية للاستثمارات الأجنبية

وبدأت فى الستينات بلاد نامية كثيرة ، كانت قد تحررت من قبضة الاستعمار واختارت طريق التنمية المستقل ، بدأت تذهب بعيداً إلى حد اختيار الاشتراكية هدفاً أخيرا لها . عندئذ ، ومنذ منتصف الستينات ، فى عصر الاشتراكية والثورات الوطنية وتحت ضغط النضال الشاق لاختيار

طريق التطور ، بدأت الامبريالة المالية تغير أساليبهامرة أخرى . وتحولت من المحافظة على التخلف الاقتصادى للمستعمرات السابقة إلى تدعيم وضع داخلى للرأسمالية المحلية كضمان اجتماعى للاحتفاظ بالمستعمرات السابقة فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى وبالفعل فانه فى سبيل تعزيز وضع هذه الرأسمالية المحلية ، تقدم الرأسمالية المالية على عمليات لم تكن تجرى فى الماضى ، لأنها تنطوى على قدر معين من التعاون لاقامة الصناعات والسماح بانتقال الخبرة التكنولوجية إلى البلدان النامية .

ولا يمكن القول ببساطة بأن الاستثمارات الأجنبية عندئذ لا تستطيع موضوعياً أن تقدم مساهمة معينة فى تنمية البلدان النامية ، فالعمليات التى تشارك فيها تساعد بلا شك على نمو العمالة وتطوير الموارد الطبيعية ونقل التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال أيضاً مما قد يساعد على زيادة الصادرات وتحسين الموارد المالية للدولة وفى حالات معينة فانها تساعد أيضاً على إنهاء العزلة الاقتصادية وتحطيم العناصر القديمة الراكدة فى العلاقات الاجتماعية لأساليب تشغيل وإدارة الاقتصاد القومى وقد تساعد أخيراً على ظهور واكتمال الطبيعة المتعددة للهيكل الاقتصادى وبالتالى على بلورة وتطور الأوضاع الطبقية .

ولكنها دائماً وأبداً تنظر إلى نفسها بوصفها رأس مال أقرض مقدما من أجل الاستغلال اللاحق للموارد الطبيعية الغنية وللعمالة الوفيرة الرخيصة فى البلدان النامية . ومن ثم تتجه بالضرورة للتدخل فى الشئون الداخلية وفى خطط التنمية القومية ، ولمساندة الأوضاع الرجعية القديمة والجديدة ،

ولقهر الطبقة العاملة والحركات الديمقراطية ، وفى النهاية لفرض النماذج الرأسمالية للتطور . وكل هذا ماثل على سبيل المثال فى تجربة انقلاب شيلى التى شارك فيها احتكار أنا كوندا للنحاس والشركة الدولية للتليفونات والتلغرافات وهما ليسا من أكبر الاحتكارات الأمريكية

ان الاستثمارات الأجنبية التى تقدمها الرأسمالية العالمية فى السبعينات تشارك بلا شك فى تنويع الصناعة المحلية ، غير أن ذلك يتم بشكل ناقص وبثمن باهظ

(أ) إن التصنيع يتم عندئذ بشكل ناقص فالرأسمالية العالمية إنما تريد فى الواقع ان تتخلى لأسباب اقتصادية عن بعض الصناعات الثانوية غير الديناميكية ، إما لأنها بسيطة تكنولوجيا ، وإما لأنها تحتاج إلى أيد عاملة وفيرة ، واما لأنها صناعات تلوث البيئة فلقد ثبت مثلا أن تكلفة القضاء على التلوث أعلى من تكلفة استيراد منتجات تلك الصناعات الملوثة للبيئة . من هنا تقبل الرأسمالية العالمية ان تنقل الى البلدان النامية صناعات مثل صناعة السيارات وصناعة قطع الغيار وصناعة أجزاء الآلات وصناعات التجميع وبعض الصناعات البتروكيماوية ، بالاضافة إلى صناعات المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية والغذائية .

وفى هذه الحدود يوجد مجال لتوافق المصالح بين الرأسمالية العالمية والبلدان النامية . والواقع ان الرأسمالية العالمية إنما تصدر بعض مشاكل صناعتها إلى البلدان النامية بينما تقوم بتصوير هذا على أنه معونة مالية وفنية

من أجل تصنيع البلدان النامية . وهو ما تفعله حالياً مع البلدان العربية بالذات ، حين تعرض عليها صناعات فى قطاعين بالذات هما قطاع الصناعات البتروكيماوية وبخاصة فى مراحلها الدنيا ، وقطاع الصناعات الكثيفة العمالة مثل تجميع السيارات وقطع الغيار وأجزاء الأجهزة الالكترونية - وذلك مقابل تأمين احتياجات البلدان الرأسمالية من البترول العربى

(ب) فى الوقت نفسه فان هذا التصنيع الناقص يتم بثمن باهظ ، وهذا الثمن هو تشجيع معالم التطور الرأسمالى داخل البلد النامى ان تشجيع التطور الرأسمالى يحدث عندئذ فى الاقتصاد النامى عمليات تركز وتمركز للثروات ، مصحوبة بعمليات تمايز اجتماعى واسعة النطاق فيما بين الطبقات ولهذا يقبل الاستعمار الجديد على تصنيع بعض البلدان النامية عن طريق المشاركة ، حتى مع القطاع العام الذى يلعب عندئذ دور رأسمالية الدولة ، فى خدمة عملية أكبر هى التطوير أو التحويل الرأسمالى للمجتمع .

من هنا فان نتائج الاستثمارات الأجنبية لا تقاس بالتالى لأى من الطرفين فيها بحساب الأرباح والخسائر فقط وإنما تحسب بتأثيرها على التنظيم الاجتماعى كله ، وتأثيرها المحتمل على الاصلاحات الداخلية ، وتأثيرها على العناصر التقدمية فى الاقتصاد القومى ، وهى العناصر التى يمكن أن تلغى فى هدوء بواسطة قوى الملكية الخاصة الرأسمالية .

الاستثمارات الأجنبية لأهداف سياسية

وبعد حرب أكتوبر وانفجار أزمة الطاقة طرح السؤال من جديد : هل يقبل رأس المال الأجنبي على الاستثمار فى مشروعات التعمير والتنمية الاقتصادية ؟ ولسنا وحدنا الذين نطرح السؤال ، بل الدوائر الاستعمارية تطرحه قبلنا   وفى عدد ٤ مارس ١٩٧٤ حاولت مجلة « نيوزويك » الأمريكية أن تضع إجابة على السؤال ، عندما أرادت أن تحدد لقرائها أهداف واشنطن من وراء اهتمامها بتعمير ضفتى القناة   كتبت تقول إن هناك هدفين هما (طرد النفوذ السوفيتى الذى بدأ بالسد العالى ، وذلك بقيام رأس المال الأمريكى بدور هام فى إعادة تعمير ضفتى القناة . كما أن قيام منطقة مزدهرة على جانبى القناة سيلعب دوراً حاسما فى استقرار الوضع فى الشرق الأوسط) . ومضت المجلة تشرح هذا الهدف الثانى بقولها (إن تعمير وازدهار هذه المدن على ضفتى قناة السويس من شأنه اعطاء اسرائيل من الأمن والطمأنينة أكثر من وجود جيشها على القناة   إن هذه المدن قد تحول الهدنة المسلحة إلى سلام دائم) .

هكذا صارت الاعتبارات السياسية تلعب دوراً خطيراً فى تصدير رأس المال الأجنبى الذى لم يعد مرتبطاً دائماً ومباشرة بالسعى لاستخلاص الحد الأقصى من الأرباح   والواقع أن الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية والايديولوجية التى ترمى الدوائر الاستعمارية لتحقيقها فى

البلدان النامية قد غدت متشابكة فيما بينها إلى حد بعيد . وهنا تستخدم المساعدات والاستثمارات الأجنبية أداة للضغط السياسى على الحكومات والشعوب . وإلى جانب السعى المتصل لعزل مصر عن الاتحاد السوفيتى ، وفصلها عن حركة التحرر الوطنى العربية ، وتأمين التوسع الاسرائيلى ، فإن الهدف الرئيسى للدوائر الاستعمارية فى حالتناهو الحيلولة دون تطوير مصر تطويراً مستقلا يمكن أن يتجه بها نحو الطريق الاشتراكى ومن هنا السعى المحموم للابقاء على مصر فى إطار النظام الرأسمالى .

وعندئذ يتركز الهجوم على القطاع العام وإذا كانت بعض الدوائر الاستعمارية ترى ضرورة تصفية القطاع العام تصفية جسدية ، فان الدوائر الأشد ذكاء لا تتوقف طويلا عند هذه التصفية المادية التى تبدو مستحيلة أو شبه مستحيلة بل ترغب فيما هو أبعد وأخطر شأنا وهو تصفية الدور القيادى للقطاع العام

فى فبراير ١٩٦٣ وضع دافيد روكفلر تقريراً للرئيس الأمريكى عن (برنامج الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية) ولقد طالب فيه بتقديم المساعدات لأمريكا اللاتينية ، بشرط أن توفر بلادها الظروف المواتية للاستثمارات الأمريكية ، والتى حددها بأنها (الظروف المواتية لنشاط رأس المال الخاص) ومن ثم أدان بشدة أى محاولة للتأميم ، لتأميم رأس المال الخاص المحلى وليس فقط لتأميم رأس المال الأجنبى .

كان هذا فيما مضى ، أما اليوم فان التركيز كله يتجه نحو القبـــول بوجود القطاع العـام ، بشرط الغاء دوره القيادى ويصبح هذا الهدف جزءاً لا يتجزأ من عملية تشجيع معالم التطور الرأسمالى فى البلد النامى

الطبيعة الخاصة للاستثمارات العربية

من بين الاستثمارات الأجنبية تحتل الاستثمارات العربية مكانة خاصة ، ليس فقط لكونها أموالا عربية يمكن أن تساعد بلدانا عربية ، وليس فقط لأن أرقامها المذهلة قد تحققت بفضل حرب أكتوبر التى كشفت عن عمق أزمة الطاقة فى العالم ، وإنما كذلك لأن المستثمر العربى مستثمر من نوع خاص ، لا تحركه فى الغالب أهداف المستثمر فى أوربا الغربية والولايات المتحدة عندما يتجه إلى البلدان النامية

فالمستثمر العربى مستثمر من نوع معين يريد أن يضمن دخلا دائماً لنفسه من وراء ثروته الوحيدة وهى البترول ، هذه الثروة الناضبة بعد حين . فالدخل سواء كان هو الربح أو الفائدة هو الذى يجذب المستثمر العربى بغض النظر عن مصدر هـذا الدخل ، تنمية أو غير تنمية ، صناعة أو تجارة ومن ثم فهو أقرب إلى المضارب منـه إلى المستثمر الحقيقى أو رجل الأعمال .

إن كثرة عدد البنوك فى بلد كالكويت لا يضارعها إلا كثرة عدد

شركات الاستثمار وما شركات الاستثمار هذه فى الحقيقة سوى بنوك أعمال ، تجمع الأموال كى توظفها فى كل ما يدر دخلا مجزياً — حتى ولو جمعتها وأودعتها بدورها فى بنوك أوربا التى تدفع الآن أسعار فائدة خيالية

لذلك فان متوسط أرباح الشركات الكويتية فى عام ١٩٧٢ مثلا كان ١٤ فى المائة . وكانت أعلى الشركات ربحا هى شركات التأمين ثم البنوك ثم شركات الاستثمار ، تليها شركات الخدمات ، وأخيراً تأتى الشركات الصناعية لماذا ؟ لأن كل هذه الشركات والبنوك إنما تجمع الأموال كى تعيد توظيفها فى الخارج . حالة واحدة يمكن أن تجذب المستثمر العربى جاذبية خاصة ، وتلك هى حالة الاستثمار فى مجال العقارات فهذا استثمار واضح ملموس محسوس ، وهو استثمار دائم ، وقيمته دائما فى ارتفاع مضطرد لهذا يمثل فى هذه المرحلة جزءاً كبيراً من اهتمامات شركات الاستثمار . يشترون جزيرة فى أمريكا وأحياء كاملة فى بيروت ، وجزءاً من شارع الشانزليزيه فى باريس .

فكيف تنعكس هذه الصورة على مصر ؟ فى صحف الكويت إعلانات كبيرة عن (فرص استثمار فى مشاريع تجارية وصناعية فى مصر فى مجالات الأراضى والبناء شقق مفروشة أو خالية ، عقارات ، مصانع ، مقاولات ، تشغيل سيارة أجرة) . وكل هذا فى إعلان واحد . وهو أمر طبيعى فطالما بقيت المبادرة للاستثمار الفردى ، فذلك أقصى ما تبلغه من مدى : تنمية دخل الفرد لا تنمية الاقتصاد القومى لبلد عربى شقيق .

من أجل هذا ، وفى ظل الأوضاع الراهنة ، فانه لا يمكن لمصر أن تصبح سوقاً مالية هامة لاجتذاب رأس المال العربى لا يمكن أن تتحول القاهرة إلى بيروت أخرى . فلقد قامت مكانة بيروت المالية عند العرب على أساس الوساطة فى تلقى أموال العرب لإعادة توظيفها فى أسواق أوربا الغربية وأمريكا كانت بيروت سوقاً وسيطاً ، محطة مالية . وليس هذا ما تريده مصر التى تتطلع إلى تنمية اقتصادها القومى الذى أنهكته الحروب .

ولقد باعت بيروت عدة أحياء فيها لرأس المال العربى فأية تنمية اقتصادية تحققت للاقتصاد اللبنانى ؟ كل ما حدث هو ارتفاع فى أسعار الأراضى ، وارتفاع كبير فى أسعار مواد البناء ، وارتفاع فى تكاليف المساكن الفاخرة ، وارتفاع فى إيجاراتها . وهو ما انعكس حتى الآن على إيجارات جميع المساكن فى لبنان ، فاخرة وغير فاخرة على الاطلاق . وفى غمار المضاربة الكبيرة على العقارات ، والارتفاع السريع والقياسى فى أسعارها أثرت قلة من اللبنـــانيين وناءت الأغلبية تحت وطأة الغلاء والتضخم .

والآن ، عرف المستثمرون العرب طريق أوربا وأمريكا بلا وسيط ، وأصبحت بيروت تعانى . ان لبنان يفقد مكانته كوسيط مالى ، لـكنه يزدهر كوسيط تجارى . فلبنان ينمى صادراته من الزراعة سنوياً ، وعندما ينجح لبنان فى توسيع الصادرات الصناعية ، لتبلغ قيمة الصادرات ٤٥٦

مليون ليرة فى عام ١٩٧٣ وهو ما يقترب من ربع قيمة صادرات مصر، فان علينا ان نعلم أن أكثر السلع المصدرة تتمثل بصورة أساسية فى مواد مستوردة انخفض ثمنها نسبياً بارتفاع سعر الليرة . واستطاع لبنان بذلك أن يحقق من ورائها مكانته الهامة كوسيط تجارى . أما لبنان كوسيط مالى، فهو يفقد سوقه ليس فقط لحساب أسواق المال فى أوربا ، وإنما لحساب سوق الكويت أيضاً

بل بلغ الأمر ببعض المستثمرين العرب ، وقد ملوا العملات الأجنبية، أن تحولوا إلى العملات المحلية وبخاصة الدينار الكويتى - وكانت النتيجة هى زيادة فى العرض النقدى فى دول الخليج وارتفاعاً فى أسعار الأراضى وتضخماً محلياً

من ناحية أخرى فإن لدينا حتى الآن فكرة خاطئة عن الرأسمالى العربى إننا نتصوره دائماً فى صورة الرأسمالى الفردى الذى يريد أن يوظف أمواله أفضل توظيف . وننسى بذلك أن بالبلاد العربية صاحبة الفوائض المالية قطاعاً عاماً له وزنه المتزايد . وننسى أيضاً الدعوة المتعاظمة لتأميم البترول العربى نفسه . ففى الكويت مثلا قطاع عام هام فى البترول وفى البتروكيماويات وفى السماد وفى الاسمنت وفى البنوك . وفى الكويت صندوق التنمية الكويتى ، وفيه أيضاً أكبر شركتين للاستثمار تملك الحكومة فى احداها ٥٠ فى المائة من رأسمالها ومن الثانية ٨٠ فى المائة. وبصفة عامة فان الدولة فى الكويت تملك ٣٢ فى المائة من مجموع أسهم الشركات العاملة .

ونحن ننسى أيضاً ما هو أهم وأبعد أثراً ، وهو أنه مع الزيادة الهائلة في الأموال العائدة من البترول ، ومع غيبة خطط أو برامج كافية للتنمية الاقتصادية معدة مقدما ، ومع عجز كل بلد من بلاد البترول على حدة عن استيعاب فوائض العائدات ، فإن أغلب هذه الفوائض المتراكمة سنة بعد أخرى سيكون مملوكا للدولة لا للافراد . ومن ثم فإن المستثمر العربي المحتمل والذي سيكون علينا أن نتعامل معه في المستقبل القريب هو الدولة العربية وليس الفرد العربي ان ذلك يجب أن يدفع بجدية نحو تخطيط التنمية الاقتصادية أولا في كل بلد عربي على حدة ، ثم القيام بالتنسيق فيما بين هذه الخطط الموضوعة بأمل القيام بعملية تنمية اقتصادية تكون مخططة لكنها مشتركة فيما بين البلاد العربية

وإلى أن يتم ذلك ، فلسوف تظل الاستثمارات العربية محكومة بالميل إلى المضاربة وعندئذ فإن وجهتها ستكون إلى السوق المالية العالمية وليس إلى أي بلد عربي .

الأموال العربية في خدمة الرأسمالية العالمية

لهذا ، وفي غيبة خطط محلية للتنمية الاقتصادية وفي غيبة خطة على المستوى القومي لتنمية عربية مشتركة ، تبحث الأموال العربية في أيدي أصحابها عن الربح في السوق المالية العالمية يساعد على هذا الاتجاه عدم وجود أي رقابة على الصرف ، وضيق فرص الاستثمار المتاحة محليـــاً

فالكويت، بحكم ارتباطاته البريطانية التقليدية ومع ضمان سعر صرف الاسترليني ، ينظر باهتمام إلى سوق لندن . أما السعودية فتتجه إلى البنوك الأمريكية . بيد أن الجزء الذى تتلقاه من عائداتها بالاسترليني تحتفظ به فى لندن وفى الوقت الحالى ، تعكف البلدان العربية المنتجة للبترول على تجميع خبرتها فى الاستثمار وتختار العملاتِ الأجنبية التى تستثمر فيها وأى المراكز المالية تستخدم وغالباً ما تلجأ إلى السوق المختارة بغير وساطة البنوك السويسرية كما كان الأمر فى الماضى ، حين كانت البنوك السويسرية تلعب دور أمناء الاستثمار وتستثمر بدورها المبالغ المودعة لديها فى كافة أنحاء العالم .

فالمستثمرون العرب يفضلون التركيز على الودائع قصيرة الأجل ، مما لا يرضى رجال البنوك لسرعة حركتها كما يركزون على العملات الأوربية والسندات الأوروبية ، ولا يفضلون الاستثمار فى الأوراق المالية على نطاق واسع ، خوفاً من هزات الأسواق المالية الكبرى ولقد ذهبت بعض الأموال العربية لشراء الأراضى وتنمية الملكيات العقارية . واهتم بعض العرب بالسندات الفرنسية المقومة بالذهب وعندما يشترون الذهب فإنهم يتعاملون غالباً مع البنوك السويسرية

فى الوقت ذاته ، تتدفق الأموال العربية فى كل لحظة على السوق المالية العالمية من خلال البنوك المفتوحة فى البلدان العربية فالبنوك الأجنبية تمتلك فروعاً فى معظم البلدان العربية المنتجة للبترول ، وفى لبنان وهى تقوم بتجميع الودائع وتوجيهها نحو الدول الأوروبية

والأمريكية ، تمهيداً لإعادة بعضها إلى المنطقة العربية فى صورة قروض وتسهيلات ائتمانية بالغة التكلفة .

إن السوق المالية العالمية تتغذى يومياً بسيل لا ينقطع من أمـوال البلدان العربية المنتجة للبترول ، وفيما يلى أمثلة لأهم ما يجرى فى هذا الصـدد

أولا ـــ ساهمت الدول العربية المنتجة للبترول فى توفـير السيولة الدولية ودعم موازين المدفوعات للدول الرأسمالية الـكبرى وفى مقدمتها أمريكا ولقد قدمت للبنك الدولى للانشاء والتعمير دفعات متوالية من الأموال لمواصلة مهمته فى اقراض البلدان النامية ومنها مصر كما أبدت استعدادها لتزويد صندوق النقد الدولى بمبلغ ٢٤٠٠ مليون دولار ووافقت السعودية على تقديم ألف مليون دولار سنوياً لأمريكا فى صورة سندات على الخزانة الأمريكية . وقدمت قروضاً ومساعدات بالغةالأهمية لفرنسا وانجلترا واليابان وقد أعلن مسئول فى أحد البنوك الأمريكية الرئيسية أن المستثمرين والممولين العرب قد منحوا خلال شهور قليلة ماضية قروضاً مباشرة لبعض الأفراد من الأمريكيين وصلت إلى ٤٠٠ مليون دولار .

ثانيا ـــ ساهمت الدول العربية المنتجة للبترول فى أن تحقق شركات البترول العالمية ، وبخاصة الشركات الأمريكية ، أرباحاً مذهلة نتيجة

لارتفاع أسعار البترول وضآلة الزيادة في تكاليف انتاج النفط العربي الخام . ان تكلفة انتاج برميل البترول تبلغ فى دول الخليج ١٢ سنتا ، وفى ليبيا ٤٥ سنتا ، وفي الجزائر ٧٥ سنتا بينما تبلغ فى الولايات المتحدة ٨٠ر١ دولارا.
وفى مقابل ذلك بلغت أرباح احدى وعشرين شركة بترول أمريكية ١٠ آلاف مليون دولار ، وهو مبلغ يمثل ضعف ما حققته صناعة السيارات الأمريكية ، مع أن عام ١٩٧٣ كان أفضل عام بالنسبة لمبيعات السيارات كما يعادل هذا المبلغ عشرة أضعاف ما حققته صناعة الصلب الأمريكية العالمية الصيت . فاذا علمنا أن أرباح شركات البترول الأمريكية فى عام ١٩٧٢ كانت ٨ر٥ ألف مليون دولار ، تبينا أنه بفضل بترول العرب حققت هذه الشركات زيادة فى الأرباح الصافية لا تقل عن ٤ آلاف مليون دولار في عام واحد .

ثالثاً — بعد الاستثمارات العربية المتناثرة فى الأراضى والمبانى والأورق المالية الحكومية ، وبعد الاحتفاظ بودائع ضخمة فى البنوك فى الأسواق المالية الكبرى ، نشرت صحيفة (وول ستريت) الأمريكية فى بداية شهر مارس من العام الماضى تقريراً مطولا يكشف عن أن عدداً من المؤسسات المالية والمصرفية العربية بدأت سياسة ثابتة لاستثمار أموالها فى البلدان الرأسمالية وبخاصة فى الولايات المتحدة . وقدرت الصحيفة أن يصل الدخل العربى من البترول خلال العام الحالى وحده إلى ما بين ٨٥ ألف مليون دولار و ١١٠ ألف مليون دولار . وقدرت كذلك أن يستثمر

منها فى الأسواق المالية العالمية ما لا يقل عن ٤٠ ألف مليون دولار .

وبعد أن كانت الدول العربية تستثمر أموالها فى شراء سندات حكومية أو تودعها فى البنوك وتحصل من ورائها على فوائدها ، تتجه حاليا إلى تغيير سياستها التقليدية فى الاستثمار . فالمؤسسات المالية العربية تنوع الآن استثماراتها ، وهى بالفعل تدخل إلى ميدان الأعمال مباشرة .

— انها تقوم بشراء العقارات والأراضى والفنادق والمبانى السكنية والتجارية فى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وسويسرا وحتى فى أيرلندا .

— وتبدى بعض المؤسسات المالية العربية اهتماما متزايداً بشراء حصص فى رؤوس أموال البنوك والشركات فى الولايات المتحدة وأوربا .

— وتقوم مؤسسات مالية عربية أخرى بمفاوضات للمساهمة فى مشروعات مشتركة فى الولايات المتحدة وغيرها ، وخاصة فيما يتعلق بصناعات البترول والبتروكيماويات .

وأوردت صحيفة (وول ستريت) أمثلة عديدة لما عرضته . فأبرزت مثلا أن شركة الاستثمارات الكويتية قد اشترت جزيرة كيوا الأمريكية وتقع بالقرب من مدينة شاوستون بولاية جنوب كارولينا . ولقد دفعت فيها ١٧٫٤ مليون دولار وتنوى أن تنفق ١٠٠ مليون دولار أخرى لاقامة مشروعات سياحية بالجزيرة . وتقوم الشركة الكويتية نفسها بالاشتراك

مع شركة أمريكية بإنشاء مجمع هيلتون فى مدينة اتلانتا بولاية جورجيا، وهو مشروع سياحى ضخم يكلف ٧٩ مليون دولار. وللشركة نفسها استثمارات مماثلة فى أوربا عن طريق الشركة العربية العالمية للاستثمار ومركزها لوكسمبورج، وهى المؤسس المؤسسة المالية العربية فى بيروت للتمويل والمقاولات. كما تشارك أيضا فى تأسيس شركتين للملاحة البحرية، احداهما تعمل فيما بين قبرص وأمريكا، وتعمل الأخرى فيما بين بريطانيا وأيرلندا

وأبرزت الصحيفة الأمريكية أخيراً أن ليبيا أنشأت بنكا للاستثمار فى الأرجنتين، وان كلا من أبو ظبي والسعودية تتفاوضان لإنشاء مصفاة كبيرة للبترول فى بورتوريكو بالاشتراك مع شركة أمريكية.

الخلاصة

ان الدراسة الموضوعية للأوضاع فى السوق المالية العالمية كفيلة بأن تكشف لنا عن الاتجاهات الأساسية التى تعنينا عند معالجة موضوع الاستثمارات الأجنبية. فلقد خرجنا منها بالنتائج التالية :

أولا — لدى الدول الرأسمالية الكبرى استعداد لتصدير بعض الصناعات الدنيا إلى البلدان النامية، وهى الصناعات البسيطة تكنولوجيا، والصناعات الكثيفة العمالة بمشاكلها الاجتماعية، والصناعات الملوثة للبيئة. وهى على استعداد لتقديم هذا القدر من التصنيع فى إطار معونة مالية وفنية فى مقابل ثمن اقتصادى هو تأمين تدفق المواد الخام الاستراتيجية إليها

وفى مقدمتها البترول ، وثمن سياسى هو توطيد معالم التطور الرأسمالى فى البلدان النامية .

ثانياً — لدى البلدان العربية المنتجة للبترول أموال ضخمة صالحة للاستثمار ، لكنها بحكم طبيعتها المضاربة تتجه فى الوقت الحالى للاستثمار فى السوق المالية العالمية بحثاً عن توظيف مجز أو استثمار حقيقى ومثل هذه الاستثمارات العكسية تعتمد فى حركتها على آليات التعامل فى السوق الرأسمالية العالمية ، وهى آليات يعكسها فى الأساس قانون العرض والطلب فى إطار الاقتصاد الرأسمالى وبالذات قانون الربح ومن ثم فهى موضوعة بالضرورة فى خدمة الرأسمالية العالمية .

ثالثاً — من كل هذا يبرز التناقض صارخاً بين طبيعة الأموال المطروحة فى السوق الرأسمالية العالمية وبين طبيعة التنمية الاقتصادية التى تحتاج طبعاً إلى أموال إضافية من الخارج على أن توضع فى خدمة عملية التحرر الاقتصادى من الرأسمالية العالمية فالتحرر الاقتصادى هو الذى يميز فى النهاية بين تنمية اقتصادية حقيقية وتنمية اقتصاديةغير حقيقية . وفى الوقت نفسة فان القاعدة الذهبية الدائمة التى تحكم كل مستثمر أجنبى مازالت هى أن يحقق فى مصر ربحاً أعلى مما يحقق لو استثمر أمواله فى خارج مصر . فهذا الربح الأعلى هو فى النهاية هدف الاستثمارات الأجنبية ، وليس فعل الخير ولا نشر الفضيلة .

●

القسم الثالث

الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ

الفصل الخامس

قانون الانفتاح الاقتصادى

وأخيراً صدر قانون استثمار رأس المال الأجنبى وانتقل الانفتاح الاقتصادى من مرحلة التحضير إلى مرحلة التنفيذ انتهى التحضير الطويل، البطىء ، الدءوب . وبدأ التنفيذ ، لكن بحرص وحذر واصرار

حرب اكتوبر تغير الأوضاع

فيما بعد هزيمة العدوان الثلاثى فى حرب السويس ، شقت مصر طريق التنمية الاقتصادية المستقلة لبناء اقتصاد وطنى حديث ، يقوم على الصناعة ، ويكسر طوق التبعية المحكم للرأسمالية العالمية وبالفعل استطاعت مصر أن تسير خطوات حاسمة فى طريق التحرر الاقتصادى ، وان ظلت فى إطار السوق الرأسمالية العالمية ولقد جاء الاختيار الاشتراكى لطريق التطور إشارة هامة إلى ضرورة الخروج أيضاً ،فى نهاية الأمر ، من السوق الرأسمالية العالمية نفسها وكان التعويل الأساسى فى إرساء القاعدة المادية للتحول مستقبلا إلى الاشتراكية هو على قيام قطاع عام قوى قادر على قيادة عملية التحول ، وعلى نظام تعاونى يستطيع أن يضع حداً للتفتت

الذرى للزراعة المصرية ولمشا كل صغار الفلاحين وللتخلف الطويل الأمد الريف المصرى .

بيد أن قضية التنمية الاقتصادية لم تلبث أن اصطدمت منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى برفض عات لأسلوب التنمية المخططة ، ولأهداف التحويل الاقتصادى والاجتماعى المعلنة . وبتدبير من الدوائر الامبريالية العالمية ، جرت المحاولات لإعادة مصر إلى حظيرة التبعية الاستعمارية من جديد ، ثم أضافت الهزيمة العسكرية أسباباً جديدة إلى أسباب تعثر التنمية الاقتصادية واضطرت الثورة منذئذ لتقديم بعض التنازلات لقطاعات معينة من الرأسمالية الوطنية ، فى صورة رفع مستمر لأسعار بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية ، وإباحة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ووقف الانتقال التدريجى لقطاعى تجارة الجملة والمقاولات إلى القطاع العام ولقد أتيح لهذه القطاعات من الرأسمالية الوطنية أن تنمو فيما بعد نمواً كبيراً . وتكونت أقسام واسعة من الرأسمالية الكبيرة ذات طبيعة مضاربة خطيرأو بيروقراطية أو طفيلية ، شرعت تعيد النظر فى المقومات الأساسية للاقتصاد المصرى من أجل فرض سيطرتها الكاملة على المجتمع بأسره .

من هنا توجد التنمية الاقتصادية في مأزق خطير ، يعبر عن نفسه فى النهاية فى صورة هبوط معدلات الاستثمار وبدلا من ألا تقل نسبة الاستثمار عن ٢٠ فى المائة من الدخل القومى السنوى بلغت نسبة الاستثمارات فى السنوات الأخيرة قبل حرب أكتوبر ١٠ فى المائة ، ١١ فى المائة . وكان

السبب المباشر لذلك ، بالإضافة إلى اعتمادات المعركة ،هو عجز المدخرات المحلية ، لا بسبب عجز قطاع الأعمال العام ، ولكن بسبب عدم نمو المدخرات الخاصة التى هبطت إلى أقل من ٨ فى المائة من الدخل القومى . ومن ثم كانت الحاجة تشتد سنة بعد أخرى إلى تدفق مالى من الخارج .

وفى عام ١٩٧١ جرت أول محاولة لاستدعاء رأس المال الأجنبى فصدر القانون رقم ٦٥ للمال العربى والأجنبى . لكن ظروف المعركة عندئذ لم تتح له فرصة التطبيق وقبل حرب أكتوبر بقليل ، طرحت القضية من جديد تحت اسم الانفتاح بيد أن حرب أكتوبر هى التى أتاحت لهذه الدعوة بالفعل فرصة للتحقيق

فالقضاء على أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر بفضل فدائية وتقدمية الجندى المصرى وانفجار أزمة الطاقة فى الغرب نتيجة لحسن استخدام سلاح البترول العربى ، قد جعلا للرأسمالية العالمية مصلحة فى الاندفاع بأسلوب جديد نحو المنطقة العربية ، بهدف الاستفادة من مكانة مصر بين العرب ، وذلك لضمان استمرار تدفق البترول إلى السوق الرأسمالية العالمية .

هكذا ، بفضل حرب أكتوبر ، لاحت بارقة تشير إلى إمكانية حل مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية وهى المشكلة التى ازدادت تعقيداً باضافة أعباء التعمير إليها . والمعروف أن التعمير هو عملية إعادة البناء بعد الحرب . ومع أن الحرب لم تنته بعد ، فلقد وضعت قضية تعمير منطقة القناة موضع

التنفيذ . وعلى أى حال ، فالمهم هنا هو أن قضية التعمير فى مصر لا يمكن أن تطرح على النحو الذى طرحت به فى بلاد أخرى ، رأسمالية أو اشتراكية . ففى مصر لا يمكن للتعمير أن يطرح إلا كجزأ لا يتجزأ من القضية الأكبر وهى قضية التنمية الاقتصادية التى كانت قبل حرب أكتوبر وما زالت بعدها هى القضية الرئيسية الملحة فى بلادنا ولا يمكن أن نفصل بحال بين القضيتين ، وإلا سلكت كل من القضيتين مساراً منفصلا ومتناقضاً ، واتخذت لنفسها حلولا مستقلة ومتعارضة ، تكون نتيجتها فى النهاية الحاق أبلغ الضرر بالقضيتين كلتيهما

وجاءت ورقة أكتوبر فدشنت مرحلة الانفتاح الاقتصادى وهيأت المناخ لصدور قانون جديد للاستثمار الأجنبى فى شهر يونيو من العام الماضى ولقد قام مجلس الشعب فيما بعد بعمل ديمقراطى سليم عندما نشر مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون ، فوضع بين أيدينا وثيقة من مناقشات لجانه وأعضائه ، لا شك أنها تلقى ضوءاً جديداً على هذا القانون الذى يعتبر أخطر ما أصدره مجلس الشعب من قوانين ، والذى نسميه من جانبنا قانون الانفتاح الاقتصادى .

مجالات الاستثمار الأجنبى

فطبقاً للقانون الجديد أصبحت جميع المجالات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبى : التصنيع الخفيف والثقيل ، التعدين ، الطاقة ، السياحة ، النقل بما فيه النقل الداخلى ، استصلاح الأراضى واستزراعها ، تنمية الانتاج

الحيوانى والثروة المائية ، الاسكان فوق المتوسط والإدارى ، مشروعات الامتـداد العمرانى ، شركات الاستثمار وبنـوك الاستثمار وبنوك الأعمـال ، شركات إعادة التأمين بالعملات الحرة ، والبنوك التجارية بالمشاركة مع رأس مال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته عن ٥١ فى المائة. ثم يضيف القانون إلى المجالات السابقة عبارة (وغيرها من المجالات) ، بحيث يصبح التعداد السابق تعداداً على سبيل المثال لا الحصر ولهذا فإن جميع مجالات النشاط الاقتصادى قد صارت مفتوحة أمام رأس المال الأجنبى بالفعل .

من هنا ، أصاب القانون بالتعديل عدداً من المقومات الأساسية لاقتصـادنا .

— فقد فتحت مجالات التصنيع والتعدين أمام رأس المال الأجنبى . وكان الميثاق يوجب (أن تـكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى إطار الملـكية العامة للشعب وإذا كان من الممـكن أن يسمح بالملـكية الخاصة فى هذا المجال فإن هذه الملـكية الخاصة يجب أن تـكون تحت سيطرة القطاع العـام المملوك للشعب وفى ظله)

— فتحت مجالات البنوك وإعادة التأمين أمام رأس المال الأجنبى . وكان الميثاق يوجب (أن تـكون المصارف فى إطار الملـكية العامة ، فإن المال وظيفة وطنية لا تترك للمضاربة أو المقامرة كذلك فإن شركات

التأمين لابد أن تكون فى إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها) .

— فتح مجال الاستيراد أمام مشروعات الاستثمار الأجنبى . فالقانون يسمح لها بأن تستورد دون ترخيص بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه إقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل . وكان الميثاق يوجب (أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب . وفى هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى إطار القطاع العام) .

ولقد تدفقت بالفعل مئات المشروعات على البلاد من قبل إصدار القانون . وحتى منتصف فبراير ١٩٧٤ ، كانت هيئة استثمار المال الأجنبى قد تلقت عروضا بالاستثمار تمثل ٢٢٣ مشروعا تبلغ رؤوس أموالها ١٧٣٫٥ مليون جنيه . لكنها بعد المناقشة لم تقبل منها سوى ٥٦ مشروعا برأسمال يبلغ ١٣٥ مليون جنيه ومرة أخرى فقد كانت فى المجالات الثلاثة المألوفة : مشروعات سياحية برأسمال ٥٤٫٥ مليون جنيه ، ومشروعات بلاستيك برأسمال ٤٣ مليون جنيه ، ومشروعات إسكان برأسمال ٣٨ مليون جنيه — فهل كانت السياحة والبلاستيك والاسكان هى المجالات التى تتحرق شوقاً إليها تنمية الاقتصاد المصرى ؟ ولحسن الحظ فلم ينفذ شىء منها وفى منتصف مايو ١٩٧٤ قبلت الهيئة ١٤ مشروعاً للاستثمار الأجنبى لم تكن أفضل بكثير عما سبقها — فإلى جانب بعض الصناعات الاستهلاكية الصغيرة (الأحذية ، الأثاث) كانت توجد مشروعات السياحة

(من الفنادق إلى حوض سباحة على النيل) وبجانبها جميعاً مشروعات الاسكان المألوفة . وفيما بعد صدور القانون ، شهدت البلاد نوعاً من الغزو الخارجي : كثيرمن المشروعات الوهمية والمشروعات الاستغلالية الصارخة، وقليل من المشروعات الجادة محاولات كثيرة لبيع وتسويق الآلات الراكدة والتكنولوجيا التي صارت متخلفة وعروض قليلة لمشروعات مشتركة نافعة في الصناعة والاسكان والسياحة ، وافقت عليها الهيئة وبلغت قيمتها ١٠٠ مليون فقط واعتمدت عليها الخطة الانتقالية حتى نهاية عام ١٩٧٥ من جملة استثمارات مطلوبة تبلغ ١١٨٠ مليون جنيه .

ضمانات وامتيازات الاستثمار الأجنبي

والواقع أن المشروعات الأجنبية لم تعد تعوزها الضمانات والامتيازات كيما تتدفق ، فلقد أغدق عليها القانون حماية تجعل منها اقتصاداً قائماً بذاته داخل اقتصادنا القومي ، متميزاً ليس فقط عن القطاع العام بل وعن القطاع الخاص نفسه

١ — فلا يجوز تأميم المشروعات الأجنبية أو مصادرتها أو فرض الحراسة على أموالها

٢ — تعتبر المشروعات الأجنبية من شركات القطاع الخاص أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها .

٣ — لا تسرى عليها تشريعات ولوائح وتنظيمات القطاع العام

والعاملين فيه ، ولا تخضع لنظام انتخاب ممثلى العمال فى مجال الإدارة ولا لنظام توزيع الأرباح على العاملين .

٤ — بالإضافة إلى إباحة الاستيراد ، يكون للمشروع الأجنبى حق فتح حسابات بالنقد الأجنبى يستخدمها دون إذن أو ترخيص خاص ، لدفع قيمة وارداته السلعية والاستثمارية والمصروفات غير المنظورة وسداد أقساط القروض الخارجية وفوائدها ولأداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع .

٥ — تعفى المشروعات الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الأسهم من الدمغة ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات يمكن أن ترفع إلى ثمانى سنوات .

٦ — يجوز إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة للمشروع الأجنبى من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم

٧ — تعفى من الضريبة العامة على الإيراد كافة الأرباح الموزعة بواسطة المشروع الأجنبى بحد أقصى ٥ فى المائة من قيمة حصة الممول

٨ — تعفى الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التى يعقدها المشروع الأجنبى من جميع الضرائب والرسوم .

٩ — لا تخضع مبانى الاسكان الادارى وفوق المتوسط التى يقيمها الاستثمار الأجنبي لنظام تحديد القيمة الايجارية .

١٠ — يسمح للخبراء الأجانب العاملين فى المشروع الأجنبي بتحويل حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت لاتتجاوز ٥٠ فى المائة من مجموع ما يتقاضونه

١١ — للمشروع الأجنبي حق اعادة تصدير رأس المال المستثمر بعد مضى خمس سنوات من استثماره ، وله تحويل عائده بالكامل إلى الخارج فى حالات معينة وتحويل أرباحه فى حدود صادراته فى حالات أخرى .

وهكذا يتضح كيف أن نظام الاستثمار الأجنبي سوف يشكل بمشروعاته اقتصاداً قائماً بذاته داخل الاقتصاد القومى وبغض النظر عن تخلى الدولة فى القانون عن بعض حقوق سيادتها على المشروعات الأجنبية ، وبخاصة نتيجة لاعفائها من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكى من حيث الملكية والنشاط والادارة والعمالة والأرباح والاستيراد والنقد الأجنبي ، فإن هناك ملحوظتين على جانب كبير من الأهمية تقفزان أمام عيوننا وهما

أولا — ان رأس المال الأجنبي الذى بدأ يتجه طبقاً لصالحه هو نفسه نحو القبول بتصنيع معين للبلدان النامية ، إنما يأتى بغرض الربح والربح الأعلى ، مما يمكن أن يعرض الاقتصاد القومى لهزات الاقتصاد الرأسمالى

عالميا ومحليا . فالرأسمالية العالمية هى التى تتحكم فى أسعار المواد الاولية . واحتكارها شبه مطلق فى تحديد أسعار المنتجات الصناعية من آلات انتاجية وسلع وسيطة واستهلاكية . وفى الوقت نفسه يبدو الخطر واضحا من تحول المشروعات الأجنبية إلى وسيلة لتسريب موارد البلدان النامية إلى الخارج، بعبارة أخرى وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادى الذى يعقد عليه الأمل فى استمرار التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وأخيرا يبدو الخطر من احتمال تحول القطاع الأجنبى داخل الاقتصاد القومى إلى قطاع ثالث قائد ، لا بحجمه ولكن بنوعيته ونفوذه . ومن ثم يسعى لتكون له كلمته فى السياسة الاقتصادية والمالية للدولة . وبذلك يتخطى حدود حجمه الذاتى .

ثانياً — ان الحماية التى يتمتع بها القطاع الأجنبى سيتمتع بها رأس المال المحلى الذى يستطيع أن يلعب نفس الدور ، أو الذى يستطيع أن يشارك رأس المال الأجنبى . فمن التمييز الصارخ فعلا ان يقتصر التمتع بكل الضمانات والامتيازات على المستثمر الأجنبى ويحرم منها المستثمر المصرى المماثل . ومن ثم سوف تتميز عن القطاع الخاص تلك الفئات المحلية القادرة على مشاركة رأس المال الأجنبى أو مجاراته ومن هنا أهمية تلك الكلمة الصائبة للدكتور محمود القاضى فى اللجنة التحضيرية للقانون : (كنا فى فترة سابقة نجعل دور القطاع الخاص فى الأعمال محدودا بينما نوسع دور القطاع العام أما الآن فانا أخشى على القطاعين العام والخاص من منافسة المشروعات المستثمرة) .

اشكال الاستثمار الاجنبى

فى ندوة عقدتها جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء فى شهر يونيو ١٩٧٤ ، جاء فى أقوال السيد مصطفى كامل مراد عضو مجلس الشعب ان (وزير التعاون الاقتصادى فى ألمانيا الغربية قال لى : لا نستطيع أن نأتى إلا بالمشاركة مع القطاع الخاص المصرى . رأس المال لا يأتى بمفرده وإنما يأتى مع نشاط قطاع خاص فى مصر) .

وبالفعل صدر قانون الاستثمار الأجنبى وهو ينص على أن توظيف المال المستثمر انما يتم فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى ، العام أو الخاص . فلقد صارت المشاركة هى مطلب الرأسمالية العالمية عندما تستثمر أموالها فى البلدان النامية الهامة ، وذلك كما تفيد من الوضع الممتاز الذى تتمتع به الرأسمالية المحلية . وهذه الرأسمالية المحلية بدورها تتخذ من مقدم رأس المال الأجنبى وتمتعه بامتيازات وضمانات هامة فرصة للتمتع بالمزيد من النفوذ ، أولا باسم المساواة بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأجنبية . وثانياً بحكم المشاركة فى المشروعات الأجنبية التى يمكن أن تكون بدورها قطاعا قياديا بحكم نوعيته ونفوذه . وهو ما أشار إليه فى الندوة المذكورة السيد حسن زكى رئيس بنك القاهرة ، حين أدلى بملحوظة بالغة الأهمية . قال : (لا نستطيع أن نتجاهل أن البنك الأجنبى له أغراض سياسية . يدخل السوق ويعطى السلف لناس قد لا يستحقون السلف . يفعل ذلك ليربط نفسه بناس أو شخصيات لها مفاتيح فى الدولة) . من هنا يبدو خطر أن تتم التنمية الاقتصادية المنتظرة ـ ولو فى حدود الاستثمارات الأجنبية ـ

لحساب فئة خاصة من فئات المجتمع هى فئة الرأسماليين والمديرين والأعوان لتشكل رأسمالية كبيرة وثيقة الصلة بالرأسمالية الاجنبية

وعلى سبيل المثال ، فباسم تشجيع الاستثمار الاجنبى ، سارعت هذه الرأسمالية المحلية بالمطالبة بجملة من الطلبات تشكل مناخا معينا . طالبت مثلا بانشاء شركات مساهمة سريعة العائد يشترك فيها القطاع العام ، أو تكون كلها من القطاع الخاص . وطالبت ببيع الأوراق المالية والأسهم لبعض شركات القطاع العام الناجحة لتحريك بورصة الاوراق المالية . وطالبت بإباحة الاستيراد تماما للقطاع الخاص ، وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبى ، وطالبت بصفة عامة بمنح القطاع الخاص نفس مزايا القطاع العام . وبالفعل ومن أجل تهيئة المناخ المطلوب للاستثمار الاجنبى تمت تصفية الحراسات وصدر قانون التوكيلات الأجنبية الذى يبيح إعادة الوكالات التجارية إلى القطـاع الخاص .

وبالفعل أصبح من حق القطاع الخاص حرية استيراد مستلزمات الانتاج ، وإعداد حملات الاعلان لترويج صادراته ، والاحتفاظ بحصيلة صادراته بالنقد الاجنبى ، وله حرية استخدامها . بيد أن حرية الاستيراد هذه لم تجلب آلات ولا مواد خام فى الأساس ، وإنما جلبت سلعا وأدوات استهلاكية وغذائية وترفيهية ، بحيث أصبحت فى بعض الأحيان تهدد بوقف نشاط عدد من وحدات القطاع العام (العاملة مثلا فى الألياف الصناعية) وتهدد صغار المنتجين والحرفيين الذين لا يجدون خاماتهم ومعداتهم إلا فى السوق السوداء ، وتهدد جمهرة المواطنين الذين يشهدون الارتفاع السريع والمضطرد لأسعار كل شىء .

ومهما تكن خطورة المشاركة ، فهى أهون فى النهاية من انفراد المشروع الأجنبى وحده بالاستثمار ومع ذلك فالقانون يجيز فى الواقع انفراد المستثمر الأجنبى فى جميع الأحوال فهو يجيز انفراد رأس المال الأجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال متى كانت مشروعات تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج ، وهو ما سيتم بالفعل ثم يجيز القانون الانفراد أيضاً فى كافة المجالات الأخرى ، بقرار من الهيئة يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس إدارتها . وبذلك تنفرد الهيئة فى الواقع بسلطة تقديرية خطيرة الشأن .

اعادة النظر فى مبدأ التخطيط

من كل ما سبق ، يتضح أن قطاع الاستثمارات الأجنبية ، بأجانبه ومصرييه ، سوف يكون قطاعا رأسمالياً لا يخضع لتخطيط الدولة ولقد أعلن ذلك بصراحة ممثل الحكومة فى مناقشات اللجنة التحضيرية الدكتور شريف لطفى قائلا انه (لو ربطنا الاستثمار بمشروعات مدرجة فى الخطة فلن يتحقق الهدف من قانون الاستثمار) ولذلك يكفى فى رأيه أن يقال بأن يتم الاستثمار الأجنبي (فى إطار الخطة). ومن هنا رفضت الحكومة كل محاولة للربط بين قانون الاستثمار وقانون الخطة العامة للدولة ومعنى ذلك أنه لا يوجد فى الواقع ما يربط بين المشروعات الأجنبية والخطة العامة للدولة . يؤكد هذا المعنى أنه لا توجد بالفعل خطة عامة بمشروعات محددة ، وأن مشروعات القطاع الخاص لا توجد بالخطة أصلا ، وبحكم القانون يعتبر الاستثمار الأجنبي من القطاع الخاص .

إذن فهناك الآن قطاع جديد لا يخضع للتخطيط بالمرة ومعروف أن التخطيط نظام للتحكم فى اتجاهات نمو الاقتصاد القومى . وإذن فلا تحكم فى اتجاهات نمو القطاع الأجنبى وإذن فهناك تخل عن مبدأ التخطيط بالنسبة له ، ومن ثم يفتح المجال أمام قوى السوق لـكى تحـكم علاقاته الاقتصادية . وعند ما تصبح مدينة بورسعيد بأكملها ، على سبيل المثال ، منطقة حرة ، لا شأن لها بخطة الدولة ، فما هى علاقة اقتصاد بورسعيد باقتصاد مصر ؟ وعندما تعمل البورصة ، وهى أرقى أشكال السوق الحرة ، فى القاهرة والاسكندرية ، للاوراق المالية وللبضاعة وبخاصة القطن وللعملة الأجنبية ، فإن المسألة لا تصبح مجرد قطاع أجنبى لا يخضع للتخطيط ، وإنما هى عدوى السوق تمتد إلى جميع أجزاء الاقتصاد المصرى ، وتمتد حتى إلى القطاع العام نفسه المتروك ليواجه منافسة مشروعات لا تحكمها خطة الدولة ولا تقيدها التزاماتها ، والذى سوف يتحول التخطيط بالنسبة له إلى مجرد توجيهات غير ملزمة . والخلاصة نفسها ينتهى إليها ويليام سايمون وزير الخزانة الأمريكى الذى أعلن عقب زيارته لمصر أنه تأكد من (استمرار الاتجاه فى مصر للتحول من اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق) .

ومن هنا يخشى أن تصبح السمة الأساسية للتطور الاقتصادى هى اطلاق العنان لقوى السوق وقوانين السوق ، وسيادة قوانين التطـــور الرأسمالى من قانون العرض والطلب وقانون الربح الأقصى إلى قانون التركز وقانون التمركز إلى قانون النمو غير المحدود لرأس المال . ومن ثم

يطلق العنان بالذات لسيادة السوق السوداء ، وتنفلت قبضة الحكومة على الغلاء ، وينتشر نمط استهلاك طفيلي شديد الوطأة على الحياة الاجتماعية .

اعادة النظر فى الدور القيادى للقطاع العام

ومع إعادة النظر في مبدأ التخطيط كأسلوب لتوجيه وتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومى ، تم اعادة النظر فى الدور القيادى للقطاع العام. ولقد بذلت محاولات عديدة لتصفية القطاع العام تصفية جسدية أى لتصفية وجود القطاع العام ، بالادماج والبيع والغاء التأميم الكامل للقطاعات الاستراتيجية فى الاقتصاد القومى . وفى النهاية ، وبعد أن فشلت محاولات التصفية الجسدية الكاملة ، ترك القطاع العام ليواجه المنافسة الرهيبة من جانب القطاع الأجنبى الجديد .

لماذا فشلت محاولات تصفية وجود القطاع العام ؟ لأن القطاع العام صار حقيقة أساسية من حقائق الاقتصاد الوطنى ، ولأنه ليس من السهل ابدا الغاء القطاع العام — لماذا ؟

أولا — لأنه يمثل مكسباً وطنياً أحرز فى النضال ضد مراكز السيطرة الاقتصادية الأجنبية ، ولقد تأسس بالفعل فى لهيب المعارك الوطنية ابتداء من حرب التحرير عام ١٩٥٦ ومن ثم فمن الطبيعى أن تتعلق به قوى وطنية عديدة ، من بينها الرأسمالية الوطنية نفسها

ثانياً — لأنه يمثل مكسبا اجتماعيا هاما ، إذ قام القطاع العام منذ البداية على مبدأ التأميم قبل أن يقوم على مبدأ الإنشاء والتأسيس واستمر يتطور على أساس التأميم ، على حساب الاحتكارات والمصالح الاستعمارية والرأسمالية الكبيرة ثم نما بفضل الاستثمارات العامة التى مولتها تضحيات الشعب كله ومن ثم فمن الطبيعى أن تتعلق به القوى العاملة العريضة ومن بينها المثقفون وترى فيه أملا للتطور نحو الاشتراكية .

ثالثاً — لأنه يمثل ضرورة اقتصادية لنمو الرأسمالية المحلية . اذ يتصدى للقيام بالأنشطة الأساسية التى لا تستطيع القيام بها لكنها ضرورية للانتاج الرأسمالى، من صناعات ثقيلة ومرافق أساسية كما يتصدى القطاع العام لتمويل ميزانية الدولة وتقديم فائضة لتمويل التنمية سنوياً ، مما يرفع عن عاتق الرأسمالية مسئولية أعباء التنمية وأخيراً فإن وجوده يعنى مصدراً لا ينضب لتكوين ثروات ودخول دورية ضخمة للرأسمالية التى تتعامل معه

لهذا لا يبقى إلا أن يبقى القطاع العام — بشرط أن يبقى عاجزاً وذلك بأن يصفى دوره القيادى داخل الاقتصاد القومى ، هذا الدور الذى يمثل فى السيطرة على الصناعات الأساسية والتجارة الخارجية وتجارة الجملة وكل البنوك وشركات التأمين فإذا ما فقد القطاع العام سيطرته القيادية فى توجيه التنمية الاقتصادية ، أصبحت القيادة لرأس المال الخاص . لكنها

عندئذ تـكون لرأس المال الخاص بالاسم ، بينما تنتقل القيادة الفعلية إلى أيدى رأس المال الأجنبي .

ماذا نعنى بالدور القيادى للقطاع العام ؟ اننا نعنى به مجموعة من المبادىء المتكاملة وهى :

أولا — التحكم فى المفاتيح الأساسية للاقتصاد القومى ، فى مصادر التمويل وفى الصناعة وفى التجارة الخارجية وفى تجارة الجملة ، تلك المفاتيح التى تستطيع التأثير بدورها على كافة قطاعات الاقتصاد القومى تأثيراً مباشراً وفعالا

ثانيا — وجود خطة مركزية قومية تشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومى ، وتجعل قرارات الدولة من خلال القطاع العام هى القرارات التى تقود وتوجه وترشد نحو النمو المتوازن للاقتصاد القومى بأسره

ثالثا — توجيه العلاقات الانتاجية على اختلافها فى الاقتصاد القومى نحو الحد من الاستغلال الرأسمالى وتقريب الفوارق بين الطبقات .

ولذلك من الممـكن أن يفقد القطاع العام دوره القيادى فى أكثر من حالة :

أولا — بأن يدخل رأس المال الخاص ، المحلى أو الأجنبى ، ليشارك الدولة فى ملـكية القطاع العام القائم حالياً . فالقطاع العام الذى يتكون

مثلا من شركات مختلطة يصبح عندئذ قطاعا رأسماليا ، أو فى أحسن تقدير قطاعا لرأسمالية الدولة . لكن الجديد عندئذ هو اقرار مبدأ عودة رأس المال الخاص الى الشركات العامة التى قامت فى الأساس على التأميم . الجديد كذلك هو مبدأ اعتبار أى شركة عامة يدخلها الاستثمار الأجنبى من شركات القطاع الخاص . ومن ثم فهى طريقة سهلة جدا لالغاء القطاع العام

ثانيا — بأن يسمح لرأس المال الخاص ، المحلى والأجنبى ، بالنمو المطلق بلا قيود . وعندئذ يغرق القطاع العام فى بحر من النمو الرأسمالى ، بحيث يتحول بالفعل إلى جزيرة ملحقة وتابعة لرأس المال الخاص ، يقوم بدلا منه بالاستثمارات التى لا يقبل عليها الرأسماليون ، إما لضخامة الاستثمارات المطلوبة لها أو لبطء توليدها للارباح أو لضآلة عائدها فى النهاية . لكنها مع ذلك ضرورة للنمو الرأسمالى الواسع ، ومن ثم فلا بأس من وجودها فى القطاع العام . ولقد يتولى هذا القطاع عندئذ مهمة اجراء التجارب بدلا من رأس المال ، يقتحم المخاطر التى لابد منها ، ويتحمل الخسائر المحتملة ، الى أن ينجح المشروع فيستولى عليه رأس المال الخاص . فكأن المطلوب من القطاع العام هو ان يوضع فى النهاية فى خدمة رأس المال .

ومثل هذا الوضع وارد تماما اذا علمنا أنه طبقا لآخر تقارير متابعة الخطة فان انتاج القطاع العام انما يمثل ٥٤ر٥ فى المائة فقط من قيمة

الانتاج الـكلى ، بينما يمثل القطاع الخاص ٥ر٤٥ فى المائة منها فالمسافة قريبة بين القطاعين .

فاذا أضفنا لذلك أيضا التخلى عن مبدأ التخطيط بالنسبة للقطاع الأجنبى ، والنمو الرأسمالى الذى تشهده البلاد حاليا والمتوقع أن يزيد فى المستقبل ، فان الدور القيادى للقطاع العام يصبح فى خطر ان الخطر يتهدد بالفعل دور القطاع العام كقطاع قائد ، أى كقطاع غالب بوسمه أن يقود التنمية الاقتصادية فى طريق لا رأسمالى يمكن أن يفضى مستقبلا إلى الاشتراكية

اعادة النظر فى الطريق اللا رأسمالى

من هنا ، فلابد أن يطرح السؤال الذى يفرض نفسه عن ماهية طريق التطور الذى نسلكه . فمنذ اجراءات يوليو ١٩٦١ التى وجدت صيغتها النظرية فى الميثاق الوطنى ، أصبح الاتجاه المعلن لبلادنا هو الاتجاه فى طريق التطور اللا رأسمالى ، وهو الطريق الذى أطلق عليه أحيانا اسم الطريق الاشتراكى ومن شأن الطريق اللا رأسمالى أن يقطع الطريق بالفعل على التطور الرأسمالى غير المحدود أى أن يوقف عملية تركز وتمركز رأس المال وهى أساس التطور الرأسمالى فى كل مكان. بعبارة أخرى فان الاتجاه فى طريق التطور اللا رأسمالى كان يعنى وقف النمو الرأسمالى ، بحيث لا يستطيع رأس المال ان يتطور باستمرار وبحرية . بالطبع لايلغى الطريق اللا رأسمالى علاقات الانتاج الرأسمالية بل تبقى ، تبقى الملكية الرأسمالية، وتبقى الرأسمالية الوطنية . لـكنها تتخذ طابعا انتقاليا ، وتتطور تبعا لذلك

فى الطريق اللا رأسمالى، بحيث لا تكون عقبة أو حائلا دون اتخاذ التحويلات الاجتماعية الجذرية

وهكذا بينما يجرى التطور فى الطريق الرأسمالى بشكل عفوى أى طبقا لقوانين الرأسمالية ، فانه فى الطريق اللا رأسمالى يحتاج التطوير إلى الاختيار الواعى و القيادة العلمية التى تعمل للتوفيق بين مصالح التنمية الاقتصادية ومصالح الجماهير الشعبية وبغير ذلك فلا مفر من أن تنمو عناصر الرأسمالية وعناصر رأسمالية الدولة

ان الطريق اللا رأسمالى يفترض فى الواقع شرطين جوهريين : أحدهما سياسى والآخر اقتصادى أما السياسى فهو السلطة لتحالف طبقى من بعض اقسام الرأسمالية الوطنية والفلاحين وصغار المنتجين والطبقة العاملة بقيادة البورجوازية الصغيرة غالبا . وأما الاقتصادى فهو عدم السماح بحرية النمو الرأسمالى، بل التضييق المضطرد على الرأسمالية ، والتحسين المضطرد لأحوال معيشة الجماهير المنتجه. وتصبح المهمة الكاملة للطريق اللا رأسمالى هى باختصار ارساء القاعدة المادية للانتقال إلى الاشتراكية . ومن ثم تصبح القاعدة المادية لهذا التطور اللا رأسمالى هى وجود وتدعيم القطاع العام واقامة قطاع تعاونى انتاجى

وعندما تطرح مسألة الاستثمارات الأجنبية فى حسابات الدوائر الاستعمارية ، فيجب أن نعلم بصراحة أن فى مقدمة مراميهم ازالة القاعدة المادية للتطور اللا رأسمالى المحتمل، ووقف أى اتجاه نحو الطريق اللارأسمالى،

واستعادة مصر فى اطار النظام الرأسمالى . ولا شك أن هناك اعتبارات تغرى بنا تلك الدوائر الاستعمارية . وفى مقدمتها هذه الحقيقة التى لا جدال حولها وهى حاجة التعمير والتنمية الاقتصادية إلى أموال طائلة . والواقع أنه بدلا من أن تفرض البلاد على نفسها بكامل طبقاتها مستوى من التضحيات تعيد به البناء والتعمير مثلما فعلت شعوب كثيرة قبلنا ، تبدو الطبقات المالكة بالذات — وهى التى تبشر بمجتمع الرخاء فى الغد القريب — غير راغبة فى تحصيل التضحية المطلوبة . وليس لذلك من معنى سوى تحميل الجماهير الكادحة نفسها مزيداً من الأعباء وعندئذ يبدو الاعتماد على الاستثمار الأجنبى مخرجا سعيدا للجميع

لكن هذا المخرج ينطوى – ان لم يتدارك – على مخاطر جسيمة سوف تلحق يوما بعد يوم بالاستقلال الوطنى والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى والتطور الديمقراطى للبلاد .

لقد تساءل عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب داخل اللجنة التحضيرية لقانون الاستثمار عن معنى القانون ، وهل يعنى الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد غير موجه ، هل يعنى الانتقال إلى الاقتصاد الحر انتقالا كاملا . وعلى الرغم من الرد الحاسم للسيد مصطفى كامل مراد وهو أنه (لا بد من تغيير النظام الاقتصادى) فما زال التساؤل مطروحاً فى كل مصر .

الخلاصة

ليست المسألة اذن أن تأتى الاستثمارات الأجنبية أو لا تأتى ، فهى

يجب أن تأتى . لكن المسألة هى كيف تأتى ، وفى أى المجالات تأتى ، وفى اطار أى اتجاه للتطور تأتى . تلك هى المسألة الجوهرية .

لكل هذا لابد من تنظيم دقيق يحيط بقبول الاستثمارات الأجنبية . ومن أجل أن يكون الأستثمار الأجنبى لصالح بلادنا ، لابد أن ينطلق التنظيم من المبادىء التالية :

أولا — عدم المساس باتجاه التطور الذى ارتضته البلاد، وهو الاتجاه فى طريق التطور اللا رأسمالى .

ثانيا — عدم المساس بالقطاع العام ولا بدوره على رأس الاقتصاد القومى فى قيادة التنمية

ثالثا — عدم المساس بمبدأ التخطيط الذى يجب أن يشمل بلا إستثناء جميع القطاعات التى يتكون منها الاقتصاد القومى .

رابعا — الاعتماد أولا على النفس فى محاولة لاستنفاد كافة مصادر زيادة المدخرات والموارد المحلية ، واعادة توزيع الأعباء الداخلية بحسب توزيع الثروة والدخول .

يقابل هذه المبادىء تنظيم لقبول الاستثمار الأجنبى يتضمن الاتجاهات التالية :

١ — تحديد المشروعات الجديدة للتنمية الاقتصادية التى تتطلب عونا ماليا من الخارج ، على أن يتم التحديد مقدما فى خطة شاملة للتنمية الاقتصادية .

٢ — تفضيل القروض الخارجية على استيراد رأس المال ، حتى تظل الدولة حرة فى استخدامهـا وحتى تظـل ملـكية المشروعات للدولة .

٣ — قبول رأس المال الأجنبى بالمشاركة مع الدولة فقط فى كل من المشروعات الصناعية الجديدة التى تتطلب أموالا ضخمة وخبرة تكنولوجية عالية لا تتوفر محليا ، أو التى يكون من شأنها تنمية الصادرات أو احلال الواردات بصورة جذرية ، وفى المشروعات السياحية الـكبرى

٤ — القيام بالمشروعات المشتركة مع رأس المـال العربى ، العام أو الخاص ، فى الصناعة أو النقل ، مثلما تم بالفعل بصورة سليمة فى مشروعات صناعية مشتركة مع العراق ، وفى مشروعات أنابيب البترول المصرية والأسمدة والاسمنت والسكر مع الـكويت والسعودية ان المستثمرين العرب على استعداد لأن يقدموا أموالهم لمشروعات جاهزة ملموسة ، ناجحة ، ما دامت قد أعدتها الدولة اعدادا مدروسا فى خطة للتنمية

الاقتصادية وهيأت لها أسباب النجاح الاقتصادى والفنى والادارى .

وكل هذا التحديد انما يعنى فى النهاية ضرورة الغاء قانون الاستثمار الأجنبى ، قبل أن ندفع ثمنا غاليا فى مقابل أمل . . مجرد أمل فى المساعدة فى انجاز تنمية اقتصادية مشكوك فيها .

●

الفصل السادس

القاعدة الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى

مثلما لم تـكن سياسة الإنفتاح الاقتصادى بنت يوم وليلة ، فـكذلك لم تـكن بنت فرد أو جماعة أفراد ، وإنما هى سياسة هـذه الرأسمالية الـكبيرة الجديدة ، التى تشكلت من جديد بعد تصفية أهم أجزاء الرأسمالية الـكبيرة القديمة ولقد ظل الحديث زمنا عن هذه الرأسمالية الـكبيرة يتخذ أشكالا غير دقيقة مثل الحديث عن الدخول الطفيلية .

كنا نحس بوجودها ولـكن لا تلمسها حتى وجه الرئيس رسالته المشهورة إلى كل من مجلس الشعب والحـكومة ففجرنا المشـكلة برمتها

رسالة الرئيس

لقد كانت رسالة الرئيس السادات التى وجهها فى شهر فبراير من هذا العام إلى كل من مجلس الشعب والحـكومة جديرة باهتمام أكبر مما نالته

من التنظيمات السياسية وأجهزة الاعلام ومع أن هذه الرسالة لم تدع لنفسها ماليس من حقها ، فلقد أسرعت المحاولات من كل جانب للحد من أهميتها قيل مثلا إن الرسالة ليست وثيقة نظرية ، وليست توجيها ملزماً لدولة المؤسسات ، ولكنها مجرد ملامح واتجاهات وآراء وخطوط عريضة يناقشها مجلس الشعب والحكومة لاتخاذ اجراءات متعقلة بحيث لا تؤثر على انطلاق المجتمع ولا تثير حقداً بين طبقة وأخرى والواقع أن الرسالة كانت مجرد دعوة لوضع (التشريعات) التى تكفل (فى حدود القانون) تأمين بل تحقيق (السلام الاجتماعى) هكذا تعلن الرسالة بوضوح .

فانطلاقا من واقع المشكلات الداخلية الطاحنة التى تعانى منها الطبقات الشعبية الكادحة وبخاصة الطبقة العاملة ، بينما (مظاهر البذخ تدل بذاتها على أن هناك ثروات تنمو بغير جهد) ، كانت الرسالة تحاول تأمين بل تحقيق السلام الاجتماعى ، اعتماداً على أسس أهمها :

أولا — تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان الاستقلال الاقتصادى والتحسين المضطرد لمستوى معيشة الشعب .

ثانياً — الحرص على الاستقلال الاقتصادى ورفض التبعية الاقتصادية لأى دولة أو مجموعة من الدول .

ثالثاً — السعى لصالح التقدم الاقتصادى لجماهير الشعب

ورفض أن يكون الجهد لا ثراء فئة محدودة على حساب الأغلبية الساحقة

وهى جميعا أسس تتفق جميع القوى الوطنية على أهميتها وسلامتها وضرورتها الملحة . ومن ثم تطالب الرسالة (بتغييرات) تتحقق من خلال سبيلين محددين هما :

أولا — اعادة النظر فى النظام الضريبى لتصبح الضريبة (هى الأداة الرئيسية السليمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية من تذويب للفوارق بين الطبقات ومن توفير لمتطلبات الحياة الكريمة لأوسع جماهير الشعب)

ثانياً — اتخاذ مجموعة من الاجراءات المتنوعة ترمى لابراز (التكافل الاجتماعى والمساواة فى التضحيات) ، مثل تطوير نظام الزكاة ليكون مصدراً لتمويل ذاتى للقرية تنفق من حصيلته فى شئون القرية،ومثل التأمين الاجبارى على المبانى السكنية لتوجيه جزء من حصيلته لتمويل الاسكان المتوسط ، ومثل تحديد أسعار بيع الشقق ، ومثل زيادة موارد بنك ناصر اجتماعى لمد التأمينات إلى فئات محرومة منها ، ومثل مساهمة المقاولين ومتعهدى التوريد مع الحكومة والقطاع العام فى هذا التأمين ، ومثل سرعة تطبيق قانون الكسب غير المشروع ، ومثل تعديل نظام المحاكمات التأديبية ، ومثل عدم التردد في توزيع أى سلعة ضرورية بالبطاقة .

ولا يمكن لأى وطنى أن يعترض على مطلب عريض مثل تحقيق العدالة الاجتماعية ، ولا على اعادة النظر فى النظام الضريبى ليصبح أكثر فعالية ، ولا على الاجراءات المتنوعة التى يمكن أن تعالج جوانب معينة اجتماعية أو مالية أو اقتصادية من مشاكلنا المتفاقمة ولقد كان يمكن تجنب كثير من المشكلات الراهنة لو كان قد طبق فى البلاد منذ البداية نظام سليم لاقتصاد الحرب يكفل عدالة توزيع الأعباء بين الطبقات على أساس المساواة أمام التضحيات ، ولا يسمح منذ البداية لأى فئة أن تستغل ظروف الحرب لتثرى على حساب آلام الأغلبية الساحقة من المواطنين ولكن الأمور سارت منذ البداية على غير هذا النهج ، وتطورت الأوضاع فيما بعد بحيث أصبحت تستدعى — بلا ابطاء — اتخاذ اجراءات جذرية (لتذويب الفوارق بين الطبقات وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لأوسع جماهير الشعب) ولكن على الرغم من كل أهمية الرسالة التى وجهها الرئيس السادات فلم تعد الضريبية تكفى لتصحيح الأوضاع .

فمشكلة المشاكل فى مصر لا تنحصر فى أن هناك غلاءاً فاحشاً أو فساداً مستشريا ، أو أن مستوى معيشة الجماهير الشعبية يتدهور بسرعة نحو الجوع ، أو أن دخولا طائلة تتدفق بلا جهد على فئة محدودة بينما البلاد كلها تعانى من استمرار مقتضيات الحرب ومطالب التعمير ، فهذه فى الحقيقة أعراض وآثار ونتائج للمشكلة ان مشكلة المشاكل هى أن هناك وضعاً اجتماعياً معينا صار يولد كل يوم وكل ساعة بل وكل دقيقة هذه الأوضاع التى نشكو منها . ولم يعد يجدى أن نواجه أعراضه وآثاره ونتائجه من غير أن نتصدى له هو نفسه . وهذا الوضع الاجتماعى يتمثل

فى أن هناك طبقة عليا جديدة قد نمت وصار لها وجودها المحسوس ، بل صارت لها تطلعاتها لفرض سيادتها على المجتمع بأسره وتلك هى المشكلة الأم فى بلادنا — لأنها تقف مباشرة ضد أسس العمل الوطنى التى حرصت عليها الرسالة وهى التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

هناك رأسمالية كبيرة جديدة

ومن الانصاف أن نقول إن هذه المشكلة ليست بنت اليوم ، وإنما لها تاريخ يرجع فى النهاية إلى الوقت الذى اتخذت فيه الثورة إجراءات يوليو ١٩٦١ وما بعدها . ففى ذلك الوقت نجحت الثورة فى توجيه ضربة قاصمة للسيطرة الطبقية للرأسمالية ، وذلك بتصفية أهم مراكز الرأسمالية الكبيرة فى الصناعة والتجارة ، وكانت الملكية الكبيرة الاقطاعية قد صفيت من قبل فى الزراعة ولذلك عندما أعلن الميثاق حتمية الحل الاشتراكى واختيار الطريق الاشتراكى لتطوير البلاد ، كان ذلك تعبيراً عن واقع اجتماعى معين أزيلت منه الطبقة العليا — وهى الرأسمالية الكبيرة — من مراكزها الاقتصادية وجردت من كل نفوذ سياسى . وبالطبع فتح الطريق للنمو أمام بقية الطبقات الاجتماعية وبالذات أمام الرأسمالية الوطنية ، وهى طبقة تضم الرأسمالية المتوسطة والأجزاء العليا من البورجوازية الصغيرة . ولكنها سميت عندئذ بالرأسمالية غير المستغلة بمعنى ألا تنمو إلى الحد الذى تصبح معه رأسمالية كبيرة ، وإلا صارت مستغلة ، ووجب عندئذ تصفيتها شأن الموقف من كل رأسمالية كبيرة . لقد كان هناك إدراك معين لحقيقة

أن الطريق إلى الاشتراكية يجب أن يمر بمراحل انتقالية عديدة ، وأن جوهر هذه المراحل هو تصفية التخلف الكامن فى اقتصاد المستعمرات وبناء اقتصاد وطنى حديث يصلح قاعدة مادية للانتقال إلى الاشتراكية من أجل ذلك كان لا بد من التصفية المضطردة للاستغلال الرأسمالى فى المجتمع وكان المفهوم عندئذ أن يتم ذلك بالحد المستمر من النمو الرأسمالى ، والا حدث بروز رأسمالى يهدد عملية التحول الاجتماعى كلها .

وبالفعل كان من جراء إجراءات يوليو ١٩٦١ وما بعدها أن تباطأت جداً عملية التراكم الرأسمالى فى مصر صحيح أن أجزاء طفيلية ومضاربة قد بقيت إلى جانب القطاع العام ، متركزة فى قطاع المقاولات وقطاع تجارة الجملة . وصحيح أن قيادات من القطاع العام والدولة قد نجحت فى تكوين ثروات لها ، مستغلة فى ذلك سلطتها الوظيفية وأوضاعها البيروقراطية ، ولقد شكلت ما سمى بعد ذلك بالطبقة الجديدة غير أنها كانت جميعاً أوضاعاً شاذة فى بيئة تلفظها وتلاحقها وتصر فى مواجهتها على مواصلة التحول الاجتماعى .

ثم أخذت الأمور تتغير انتهت الخطة الخمسية الأولى وعجزت الثورة عن بدء الخطة الخمسية الثانية . وبدأ الهجوم على أسلوب التنمية المخططة الشاملة واصطحب ذلك بالهجوم على القطاع العام وتزيين طريق التطور الرأسمالى والاقتصاد الحر والنشاط الخاص ثم جاءت الهزيمة العسكرية فاعتبرها دعاة الرأسمالية أبلغ تعبير عن هزيمة الأمل الاشتراكى نفسه . وبالفعل اتسعت الحملة ، فقد انضمت لها أجزاء واسعة

والواقع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ونشاط الرأسمالية الوطنية ينمو باستمرار وبخاصة فيما بعد قيام ثورة يوليو لقد تغيرت المواقع الاقتصادية للرأسمالية الوطنية ، واتسعت دائرة نشاط رأس المال الوطنى . وبتصفية مراكز الاستعمار فى الاقتصاد ، ثم بتوجيه الضربات القاصمة بعد ذلك للرأسمالية الكبيرة القديمة ، أصبحت الرأسمالية الوطنية قوة حاسمة فى الاقتصاد ، واستعانت من أجل تعزيز مواقعها بقطاع الدولة كما نما الدور السياسى الذى تمارسه وكل هذا طبيعى فما لم توضع سياسة واعية للحد باستمرار من النمو الرأسمالى ، فلابد أن تنمو الرأسمالية. ستنمو الرأسمالية حتى من أبسط اشكال الوجود الرأسمالى ، وهو شكل الانتاج الصغير . إنها عملية لا تتوقف أبدا .

ولا شك أن نمو الرأسمالية الوطنية مطلوب ومفيد ، طالما كان ذلك يجرى طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيقاً لأهداف المجتمع كله وقد نمت الرأسمالية الوطنية بالفعل ، ونجحت فى بناء صناعات تكميلية مساعدة لبت احتياجات حقيقية فى الاقتصاد القومى غير أن تنشيط التطور الرأسمالى بلا رقابة الخطة ، لا بد ان يحدث فى مجرى الاقتصاد القومى عمليتى تركز وتمركز للثروة ، مصحوبين بعملية تمايز اجتماعى . ومن ثم كان لا بد أن تتجمع لدى الرأسمالية المحلية ثروات

كبيرة تضعها فى مركز متميز يجعلها تعيد النظر فى علاقاتها بالطبقات المالكة القديمة ، وكذلك علاقاتها برأس المال الاحتكارى الأجنبى

وفيما بعد الهزيمة العسكرية جرت تنازلات لقطاعات معينة من الرأسمالية الوطنية فى صورة رفع مستمر لأسعار بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية ، واباحة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ووقف الانتقال التدريجى لقطاعى تجارة الجملة والمقاولات إلى القطاع العام ومع توسيع القاعدة الانتاجية ، وزيادة وزن القطاع الرأسمالى ، جرى تمايز طبقى جديد وظهرت فئات وقوى متميزة داخل الرأسمالية نفسها . لقد تكونت أقسام واسعة ذات طبيعة تجارية أو مضاربة أو بيروقراطية وهى أقسام غدت تشكل رأسمالية كبيرة جديدة متميزة عن الرأسمالية الوطنية التى مازالت تضم الرأسمالية المتوسطة أساساً ولقد شرعت هذه الرأسمالية الكبيرة من ثم تعيد النظر فى المقومات الأساسية للاقتصاد القومى ، وراحت تتطلع إلى العون من جانب الرأسمالية العالمية من أجل تعزيز مكانتها المحلية وفرض سيطرتها الكاملة على المجتمع المصرى بأ كمله .

هكذا تبلورت فى قمة المجتمع — من جديد — فئات وأقسام عليا تشكل رأسمالية كبيرة ، ذات كيان طبقى مستقل عن الرأسمالية الوطنية ، وذات اتجاهات مختلفة عنها ، وفى أحيان كثيرة متعارضة معها .

إن هذه الرأسمالية الكبيرة الجديدة تضم الآن الفئات والأقسام العليا من الرأسمالية المحلية . ويساهم فى تشكيلها عنصران اجتماعيان جوهريان هما :

اولا — فئات تجارية ربوية وتجارية صناعية ، من التجار والمموّلين والمقاولين والوكلاء ، فى مجالات التصدير والاستيراد ، فى تجارة الجملة ونصف الجملة ، فى الصفقات العقارية ، فى المقاولات والتوريدات . وكثيراً ما يغلب الطابع الطفيلى على هذه الفئات العليا ، نتيجة لاشتغالها بالمضاربات وأعمال الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء ، وبخاصة فى تعاملها مع القطاع العام والدولة

ثانيا — فئات بيروقراطية فى قيادات القطاع العام والدولة ، من المتعلمين الذين يحصلون على دخول عالية بفضل وظائفهم فى مواقع السلطة ، مما يتيح لهم إمكانية تجميع ثروات كبيرة تعتبر رأسمالا بيروقراطيا ، أى غير مرتبط بشكل مباشر بظروف الانتاج المادى ، ومصادره هى المرتبات والبدلات والمكافآت ثم الدخول غير الرسمية من العمولات وكافة مظاهر الفساد والانحراف والانحلال فى مواقع السلطة وفيما بعد يمكن أن يتحول رأس المال البيروقراطى هذا إلى رأسمال تجارى وصناعى .

ومن ثم توجد إمكانية موضوعية لنشأة رأسمالية بيروقراطية تتحد مع رأس المال الكبير الطفيلى ، كما توجد امكانية لاتحادهما معا مع العناصر من الطبقات المالكة القديمة ليشكلوا جميعاً جبهة متحدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً تدافع عن امتيازاتها الطبقية بالدفاع عن مبدأ الاقتصاد الحر وتبنى الطريق الرأسمالى للتطور والتحالف مع رأس المال الأجنبى . وتلعب لعبتها الأساسية بالضغط المستمر على الرأسمالية الوطنية كيما تنحاز إليها والواقع ان هذه الفئات العليا من الرأسمالية لا تعادى جماهير العاملين فحسب ،

بل هى تعادى أيضاً الفئات الأخرى من رجال الأعمال فى القطاعين العام والخاص مثلما تعادى جميع القوى الوطنية والديمقراطية فى البلاد وهذا تأكيد آخر لاختلاف هذه الرأسمالية الكبيرة عن الرأسمالية الوطنية سواء من حيث الطبيعة الطبقية أو من حيث الاتجاهات الفكرية والعملية .

الرأسمالية الكبيرة تستدعى الاستعمار الجديد

ومن أجل التأمين الكامل والنهائى لامتيازاتها الطبقية ، تلجأ الرأسمالية الكبيرة إلى التحالف مع رأس المال الأجنبى ، أى مع الرأسمالية العالمية وهذا هو المصدر الموضوعى لخطر ضياع الاستقلال الاقتصادى وإعادة السيطرة الأجنبية ، لأن التحالف بين الرأسمالية الكبيرة المحلية وبين الرأسمالية العالمية يشكل بالدقة جوهر الاستعمار الجديد

فالاستعمار الجديد هو محاولة من النظام الرأسمالى العالمى الابقاء على الرأسمالية كنظام عالمى ، سواء بتأكيد معالم بقاء البلدان النامية فى إطار السوق الرأسمالية العالمية ، أو بتشجيع معالم التطور الرأسمالى داخل البلدان النامية نفسها فالواقع أنه على الرغم من التحرر السياسى للبلدان النامية ، فان معركة التحرر الاقتصادى مازالت تجرى فى ظروف جديدة بالغة الدقة . فالاستغلال الاقتصادى الذى كان يتم ويجرى فى الماضى من قبل البلدان الامبريالية للبلدان النامية ما زال قائما بعد ، بل ويتم توسيع نطاقه أحياناً . وما زالت الامبريالية تتمتع بكثير من الوسائل للتأثير على

اقتصاديات البلدان النامية ، مستغلة فى ذلك نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التى تكونت فى الماضى إن مهمة فرض الجزية الاستعمارية واستخلاصها لم تعد موكلة بأيدى قوات الاحتلال العسكرى ، ولا بأجهزة ونظم القهر السياسى ، وإنما صارت موكلة بأيدى القوانين التلقائية للاقتصاد الرأسمالى العالمى ومن ثم يكفى لتأكيد طابع التبعية الاقتصادية وجود هيكل اقتصادى صناعى ومالى وتجارى يهىء ظروف التبعية للامبريالية العالمية . ومن هنا حرص الرأسمالية العالمية على تطوير بل وأحياناً زرع العلاقات الرأسمالية فى البلدان النامية ، وتأكيد معالم النمو الرأسمالى والحرص على وجود رأسمالية كبيرة فيها

ومن هنا بالمثل حرص الرأسمالية الكبيرة المحلية على استدعاء الاستعمار الجديد ولهذا تركز هذه الرأسمالية الكبيرة على ضرورة فتح أبواب الاقتصاد المصرى أمام الرأسمالية العالمية ولدى هذه الرأسمالية العالمية الآن استعداد موضوعى لتصدير بعض الصناعات الدنيا إلى البلدان النامية، وهى الصناعات البسيطة تكنولوجياً والصناعات الكثيفة العمالة بمشاكلها الاجتماعية الملتهبة والصناعات الملوثة للبيئة وهى على استعداد لتقديم هذا القدر من التصنيع فى إطار معونة مالية وفنية لها ثمنها المزدوج. لها ثمنها الاقتصادى وهو تأمين تدفق المواد الخام الاستراتيجية إليها وفى مقدمتها البترول ولها ثمنها السياسى وهو توطيد معالم التطور الرأسمالى فى البلدان النامية . وعندئذ تتخذ العلاقة صورة المشاركة بين رأس المال الأجنبى ورأس المال المحلى ، بحيث تتم التنمية المطلوبة لحساب فئة خاصة

هى الرأسمالية الكبيرة المحلية والرأسمالية العالمية ومن ثم تضغط الرأسماليتان من أجل إعادة النظر فى أسلوب التخطيط وفى الدور القيادى للقطاع العام تمهيداً لإعادة النظر فى الاختيار الاشتراكى كله

وفى سبيل استعادة مصر فى إطار النظام الرأسمالى ، يمكن الحاق أبلغ الضرر بكل قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى وحتى بالتطور الديمقراطى ان رأس المال الأجنبى يشكل عندئذ بمشروعاته مع الرأسمالية الكبيرة اقتصاداً قائماً بذاته داخل الاقتصاد القومى ، يتمتع باعفائه من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكى. ويمكنه أن يتحول إلى قطاع قائد لا بحجمه ولكن بنوعيته ونفوذه ، لكنه يمكن أن يستنزف الفائض الاقتصادى للبلاد ويكون وسيلة لتسريب مواردنا إلى الخارج ومن ثم يصبح أداة لتكريس التبعية الاقتصادية إزاء الخارج ، فى الوقت الذى يمكن الرأسمالية الكبيرة من تحقيق ثروات هائلة تعمق الفوارق بين الطبقات ومظاهر التفاوت الاجتماعى، ويفتح السبيل لا محالة أمام إعادة النظر فى الهيكل السياسى نفسه .

من هنا التركيز حالياً على قضية الانفتاح الاقتصادى وهى قضية تؤكد الخلاف الجوهرى بين الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية الوطنية فبينما ترى الرأسمالية الكبيرة فى الانفتاح بابا لاستعادة مصر فى إطار الرأسمالية محليا وعالمياً ، ترى فيه الرأسمالية الوطنية محاولة لمواجهة أزمة تمويل التنمية الاقتصادية وذلك بجذب رأس المال الأجنبى والعربى مع الحفاظ على الإستقلال الاقتصادى . أنهما اتجاهان كامنان داخل صفوف

الرأسمالية المحلية يجب التمييز وعدم الخلط بينهما بأى حال

من هنا نرحب بالتحديد الذى جاءت به رسالة الرئيس السادات فى موضوع الانفتاح الاقتصادى فلقد عرفت الرسالة سياسة الانفتاح بأنها (سياسة شاملة تعبىء مواردنا الذاتيةوتوفر لها الانطلاق والحركة وتجلب لها ما يكملها ويضاعف من فاعليتها من تمويل وخبرة خارجية ، مدركين أن عبء التنمية يقع أولا وقبل كل شىء على عاتقنا نحن ومن ثم يصبح التمويل الخارجى مجرد اضافة إلى مواردنا الذاتية وحددت الرسالة مهمة هذه الاضافة الخارجية بأنها (زيادة الانتاج القومى حسب الأولويات التى وضعتها الخطة) وهو تحديد بالغ الأهمية . لكن كان من الضرورى بالتالى أن تترتب على هذا التحديد كله نتيجتان هامتان

الأولى — أن يكون تمويل استثمارات الخطة الاقتصادية بالاعتماد أولا وقبل كل شىء على مواردنا الذاتية ، لا أن تكون الموارد الخارجية هى الأساس فى التمويل . ومن ثم فإن المهمة الأولى كان يجب أن تكون هى البحث عن الموارد الذاتية وكيفية تعبئتها ، ليس فقط بالضريبة وإنما بكافة الوسائل الفعالة للتعبئة .

الثانية — أن لا تمول الموارد الخارجية سوى مشروعات انتاجية واردة فى الخطة ، ومطروحة لمساهمة أجنبية فيها وعندئذ فقد كان يحسن أن يكون شريكها هو القطاع العام

الرأسمالية الكبيرة تفاقم مشاكلنا

لكن الرأسمالية الكبيرة ، وهى رأسمالية طفيلية ، تعرف الانفتاح بأنه حرية النشاط الرأسمالى وحرية الاستغلال الرأسمالى وحرية الاندماج بين رأس المال المحلى ورأس المال العالمى ومن ثم تضيق بكل ما بقى من أشكال التنظيم والتوجيه والتخطيط ، وتعتبرها قيوداً على حريتها المزعومة وهى لا تقف موقف المتفرج مما يجرى ، بل تدفع الأمور دفعا كيما تفرض نمط وجودها وأسلوب حياتها ونظام قيمها على المجتمع ، تمهيداً لفرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية عليه . وهكذا فانها تفاقم من مشاكلنا . إن قدراً كبيراً من مشاكلنا يرجع إلى الدور المتزايد الذى تلعبه هذه الرأسمالية الطفيلية فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية

أولا — فمشكلة السوق السوداء ، مشكلة استفحال الغلاء ، إنما ترجع فى قدر كبير منها إلى موقف الرأسمالية الكبيرة الطفيلية وبالذات إلى عمليات التهريب وسلسلة الوساطات فى التوزيع ، ثم إلى اباحة الاستيراد للقطاع الخاص والالغاء التدريجى لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومن ثم عادت السوق المصرية مفتوحة على السوق الرأسمالية العالمية تفضل أن تصدر إليها بدلا من السوق الاشتراكية ، وتفضل أن تستورد منها فتستورد منها التضخم والغلاء رأساً إلى الداخل . ونحن نعلم أن معدلات التضخم فى عام ١٩٧٤ قد ارتفعت بمعدلات قياسية فى كل البلدان الرأسمالية الكبرى : بمعدل ١٢٫٢ فى المائة فى أمريكا ، ١٤٫٩ فى المائة فى فرنسا ، ١٩٫١ فى المائة فى بريطانيا ، ٢٥٫٢ فى المائة فى ايطاليا ، ٢٦٫٥ فى المائة فى اليابان .

وهذه المعدلات تتضاعف عند الاستيراد . فأسعار سلع مثل القمح والسكر والصلب والخشب ومواد البناء والكيماويات والأجهزة الكهربائية قد تضاعفت مثلا من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٣ ، ولقد واصلت ارتفاعها خلال العام الماضى وتعكس أسعار الاستيراد التى ندفعها استمرار الضغوط التضخمية فى البلدان الرأسمالية وما يتبعها من استمرار ارتفاع أسعار السلع الصناعية ولقد زادت من هذا الارتفاع أيضاً الزيادات التى حدثت فى أسعار البترول وبعض السلع الأخرى مثل الحبوب والأسمدة. ثم يضاف إلى ذلك كله بالنسبة لنا ، أن الطعام يشترى بالقروض القصيرة الخارجية التى تصل أعباؤها إلى ١٩ فى المائة ، وتظل واجبة السداد خلال ١٢ شهراً على الأكثر . وكل هذا مفترضين أننا نستورد من خلال نظام الدولة للتجارة الخارجية وبأجهزتها ، مستخدمين الحصص النقدية المخصصة للاستيراد أما إذا تم الاستيراد عن طريق القطاع الخاص فإن الأمر يزداد تفاقماً فإذا حسبنا أسعار السلع نفسها عندما نستورد على حساب السوق الموازية تبين لنا كيف تزيد الأسعار منذ البداية عند شباك البنك بنحو ٦٠ فى المائة ثم تتوالى الزيادات حسب سلسلة الوساطات والعملاء والعمولات وشدة حاجة السوق والمشترين . والسوق الموازية هى فى النهاية سوق رسمية تلجأ إليها الرأسمالية الطفيلية ، فكيف يكون الحال عندما تلجأ إلى السوق غير الرسمية للاستيراد ؟

ثانيا — ومشكلة الفساد والانحراف إنما ترجع هى الأخرى فى قدر كبير منها إلى الدور الذى تلعبه الرأسمالية الكبيرة الطفيلية فى حياة المجتمع

فالفساد والانحراف ليسا مشكلة أخلاقية بل إنهما وضع اجتماعى له مضمونه الاقتصادى الصريح انهما مظهر لوضع طبقى فى الأساس ناشىء عن مجموعة القيم الاجتماعية التى تفرضها الطبقة العليا السائدة وهى الآن هذه الرأسمالية الطفيلية إن الفساد ينشأ دائماً من اغراء الملكية الخاصة . لكنه يستشرى عندما يكون هو بالذات أسلوب وجود وحياة وتطور الطبقة العليا . فالرأسمالية الطفيلية بوجودها غير المشروع ، بنشاطها ونفوذها وأسلوب انجاز أعمالها وضخامة أرباحها وسهولة الحصول عليها وأسلوب ونمط استهلاكها وارتباطاتها الداخلية بالدولة والقطاع العام وعلاقاتها برأس المال الاحتكارى الأجنبى ، هذه الرأسمالية لا يمكن الا أن تنشر وتكرس الفساد والانحراف فى كل مكان . فالسمسرة والوساطة والمضاربة تصبح هى المثل العليا للنشاط الاقتصادى، وتصبح العمولات هى الصورة المثلى للدخل. وعندما تختل القيم الاجتماعية أمام الأجيال ، وعندما تصبح قيمة رأس المال فوق كل قيمة بما فيها قيمة العمل ، وعندما تصبح الملكية الخاصة المشبوهة موضع التمجيد الاجتماعى ، وعندما تستطيع النقود ان تشترى كل شىء، وعندما تتسع الهوة وتتعمق بين الطبقات ، يصبح الفساد والانحراف أسلوبا اجتماعيا سائدا ، ويتسرب حتى الى صفوف الطبقات الشعبية نفسها . فالجميع تستولى عليه عندئذ التطلعات الى الحياة الحلوة السهلة .

وتساعد على استشراء الفساد ظروف معينة ، أولها غيبة الرقابة الشعبية من قبل الجماهير المنظمة فى تنظيماتها النقابية والسياسية ، فميزة

الديمقراطية هنا انها حق إذا حدث الفساد أو الانحراف فانه سرعان ما يكتشف ويقاوم ، ويمكن عندئذ الحد منه · وثانيها غيبة سلطة الدولة ، أو عدم الاحساس بوجود سلطة عليا فى المجتمع تحول دون بعثرة المال العام وتنزل العقاب الرادع بالعابثين عند اكتشاف السرقة أو الاختلاس أو الرشوة ، وتضع حدا للتواطؤ المالى بين أجهزة الدولة والقطاع العام وبين الرأسمالية الطفيلية .

وطالما كانت الرأسمالية الطفيلية هى التى تحدد لنا القدوة وتضرب المثل ، فان الكسب غير المشروع يصبح هو الكسب المشروع . وتستحيل عندئذ مطاردة الكسب غير المشروع من غير مطاردة الرأسمالية الطفيلية هى نفسها . فهى المصدر الرئيسى لافساد الحياة الاجتماعية بأسرها

الضريبة وحدها لا تكفى

لكل هذا تصبح المسألة الملحة هى تحديد الموقف من هذه الرأسمالية الكبيرة الطفيلية ، وعندما تحدد رسالة الرئيس السادات ان المطلوب هو تأمين بل تحقيق السلام الاجتماعى، وعندما تلح على هدف تذويب الفوارق بين الطبقات ، فهى انما تحدد الحجم الحقيقى للمشكلة الاجتماعية . فالمطلوب بعد ذلك فعلا هو اجراءات قادرة على تحقيق السلام الاجتماعى، حتى ينطلق المجتمع الى تحقيق أهدافه فى التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

ولا نعتقد أن الضريبة وحدها تكفى لتحقيق المطلوب ان الرسالة تحدد بوضوح أن الضريبة يجب أن تكون وسيلة لتوزيع الأعباء العامة توزيعا عادلا بين المواطنين ، ووسيلة للحد من تضخم الثروات بما يضمن عدالة فى توزيع الدخل القومى ، ووسيلة للحد من مظاهر البذخ والاندفاع نحو الاستهلاك الترفى ، وحافزا على الاستثمار المنتج . وكلها أمور واجبة ومفيدة . وقد تنجح عملية تصحيح النظام الضريبى فى الحصول على موارد جديدة . وقد تستخدم هذه الموارد فى التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعى . لكن يظل مصدر الداء قائما ، تعالج معالمه وآثاره ونتائجه فحسب . وفى سبتمبر ١٩٥٢ واجهت الثورة الوليدة مشكلة مماثلة عندما رأى مجلس الثورة معالجة التفاوت الاجتماعى بالاصلاح الزراعى ورأت الحكومة عندئذ الاكتفاء بالضريبة ، وحسمت الثورة الموقف باصدار قانون الاصلاح الزراعى

والواقع أن نظامنا الضريبى متخلف ، ليس فقط عن احتياجات بلد نام فرضت عليه أعباء أربعة حروب خلال ربع قرن ، وانما حتى عن المعترف به فى أى بلد رأسمالى . وفيما يلى جوانب من هذا التخلف الصارخ :

أولا — ان نظامنا الضريبى لا يعبىء فى أحسن الفروض سوى ٤٥ فى المائة فقط من الفائض الاقتصادى ، أى أقل من نصفه وتبقى بالضرورة مشكلة البحث عن كيفية تعبئة النصف الباقى وليست الضريبة هى أنجح

الوسائل دائماً فى تعبئة المدخرات ان عبء الضرائب المصرية منسوبا إلى الانتاج القومى يتراوح بين ١٢ فى المائة و ١٦ فى المائة بينما يصل هذا العبء فى اسرائيل مثلا قبل حرب أكتوبر إلى ٣٥ فى المائة ، ولقد زاد بعدها والواقع أنه بعد الاصلاح الزراعى ، ونشأة وتطور القطاع العام واتساع دائرة التأمينات الاجتماعية ، اتجه التمويل بالضريبة إلى الانخفاض، ومن هنا كان استفحال مشكلة التمويل باستمرار . وتتمثل مشكلة التمويل فى قصور معدل الادخار (الاختيارى والاجبارى) عن تمويل الاستثمارات ان تحقيق معدل نمو سنوى يبلغ ٧ فى المائة كان يتطلب فى الخطة الخمسية الأولى معدل ادخار أعلى يبلغ ٢٠ فى المائة . لكنه بلغ بالفعل فى السنة الأولى نحو ١٣ فى المائه ، بينما بلغت معدلات الاستثمار نحو ١٧ فى المائة بعجز بلغ ٤ فى المائة ، ارتفع فى السنة الثانية للخطة الى ٦ر٦ فى المائة ولقد تم تمويل هذا العجز بالاعتماد على الموارد الخارجية التى بلغت نحو ثلث اجمالى المدخرات المحلية ،فكشف ذلك عن نمو فى الاستثمارات لم تقابله رغبة مناظرة لدى الطبقات المالكة فى تمويل هذه الزيادة فى الاستثمار. كان هذا فى الخطة الخمسية الأولى ، واليوم عندما وضعت الخطة الانتقالية ، اعتمدت نسبة استثمارات تبلغ ٢٧ فى المائة من اجمالى الناتج المحلى ، بينما تدهورت المدخرات الى نسبة ٨ر٣ فى المائة فقط . ومن ثم اعتمدت الخطة على الموارد الخارجية فى حدود ١١٠٠ مليون جنيه ، تمثل نحو ثلاثة أمثال المدخرات المحلية وكان القطاع العام يقدم وحده حتى وقت قريب ٩٠ فى المائة من المدخرات المستثمرة وعندما تستفحل مشكلة

التمويل الى هذا الحد تصبح التنمية الاقتصادية وحتى مشكلة الغذاء نفسها تحت رحمة الموارد الخارجية . وعندما تتعثر هذه الموارد الخارجية نفسها يكون الاعتماد بالضرورة على التمويل المصرفى لسد الفجوة الادخارية .

ثانيا — ان النظام الضريبى ينحاز انحيازا تاما لصالح الضرائب غير المباشرة التى زادت أهميتها فعلى الرغم من زيادة معدلات كثير من الضرائب وادخال الضريبة العامة على الايراد ، فما زالت الضرائب غير المباشرة من ضرائب ورسوم سلعية ودمغات واتاوات تشكل مع فروق الأسعار قرابة الجانب الأساسى (أكثر من ٥٠ فى المائة) من الايرادات الجارية للحكومة ونحو ٦٥ فى المائة من جملة ايرادات السيادة وهى نسبة تجعل تمويل الخدمات يقع على كاهل أصحاب الدخول الوسطى والدنيا الذين تمس هذه الضرائب دخولهم الحقيقية فى الصميم . يقابل ذلك ان الضرائب على الدخل والثروة ضئيلة ، حصيلتها أقل من حصيلة فروق الأسعار وحدها . وهى لا تشكل الا نسبة ضئيلة من الناتج القومى تتراوح بين ٣ فى المائة و ٤ فى المائة ، وهى نسبة لم تتغير كثيراً منذ عام ١٩٣٩ . هذا بينما استطاعت دخول كثيرة ان تنأى عن الضريبة مثل الدخل من الاستغلال الزراعى ، بينما تهربت دخول أخرى بالكامل مثل أرباح البضائع المهربة واعمال المقاولات وخاصة مقاولى الباطن وبناء العقارات وشراء الأرض الفضاء واعادة بيعها ، وتأجير الشقق المفروشة وأصبح المواطنون العاملون فى الدولة والقطاع العام وصغار المنتجين وصغار التجار هم

وحدهم الذين يتحملون الجزء الأكبر من العبء الضريبي. فاذا أضيفت أقساط التأمينات الاجتماعية ، تبينا أن العمل صار هو المصدر الأساسي لتمويل الدولة بالمدخرات الاجبارية وتدل البيانات على أن ٨٦ ألف مواطن فقط هم الذين تنطبق عليهم ضريبة الدخل العام ، ومع ذلك فان نصفهم من العاملين فى الدولة والقطاع العام . كما تشير البيانات نفسها إلى أن ٣٥ فى المائة من مجموع الممولين متهربون من الضرائب

ثالثا — ان النظام الضريبي يحابى ملاك الأراضى ورأسمالية الريف. فحصيلة الضرائب فى الريف ، من ضريبة أطيان وضريبة أمن وضريبة دفاع لا تمثل سوى ٥ر٤ فى المائة من حجم الفائض الزراعى كله . وبينما تخلف القطاع الزراعى عن تحقيق معدلات النمو التى وضعتها له الخطط المختلفة ، مما أدى الى زيادة الاعتماد على الواردات حتى لتغطية الطلب على المواد الغذائية ، اتجهت حصيلة ضريبة الأطيان والمبانى للانخفاض وهبطت نسبتها إلى جملة الضرائب والرسوم من ٥ر٩ فى المائة فى بداية الثورة إلى ٥ر٥ فى المائة بعد الخطة الخمسية الأولى ، وهبطت نسبتها إلى جملة إيرادات الدولة من ٩ر٦ فى المائة الى ٥ر٣ فى المائة . يضاف إلى ذلك اعفاء الاستغلال الزراعى أى الانتاج الرأسمالى فى الريف من كل ضريبة تماثل ما يفرض على الاستغلال التجارى أو الاستغلال الصناعى وبينما يتجه الاستغلال الزراعى الرأسمالى فى جزء هام منه إلى انتاج الخضر والفاكهة وهى تحقق أرباحا مضاعفة عن الحاصلات التقليدية ، نجد التركيب

المحصولى ينقص من مساحات الأرز والقمح ويزيد من مساحات الخضر والفاكهة

إن دعوة رسالة الرئيس السادات لعدم إفلات أى إيراد من الضريبة، وامتداد الضريبة إلى جميع دخل المواطن، وفرضها على أرباح الثروة، وزيادتها على السلع الكمالية والخدمات الترفيهية، دعوة فى موضعها تماما. بل يجب أن تستمر العملية الخاصة بتطوير النظام الضريبى لتشمل ما يلى فرض ضريبة على الريع الزراعى، فرض ضريبة على إجمالى الثروة ولو كضريبة مؤقتة، والوصول فى النهاية إلى ضريبة موحدة على مجموع دخول المواطن أياً كانت مصادرها تحل محل الضرائب النوعية الحالية.

وكل هـذا مقبول إذا كان كل المطلوب هو البحث عن موارد جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية، بمعنى معالجة التفاوت الاجتماعى عن طريق الضريبة لـكننا أمام وضع آخر يتمثل فى الواقع فى وجود الرأسمالية الطفيلية على قمة الهرم الاجتماعى، وهذا يزيد الأمور تعقيداً.

فمن جانب، من الصعب إن لم يكن من المستحيل التوصل إلى الدخول الطفيلية لفرض الضريبة عليها كيف يمـكن مثلا أن ترصد عمليات السمسرة والوساطات؟ وكيف يمـكن أن نصل إلى العمولات؟ كيف نتوصل إلى الأرباح الفعلية للتصدير والاستيراد؟ كيف نصل إلى أرباح البضائع المهربة؟ كيف نصل إلى أرباح متعهدى التوريد والمقاولين؟ كيف نصل إلى الأرباح الحقيقية للمشروعات المشتركة مع رأس المـال الأجنبى خاصة إذا كانت تمارس نشاطاً فى الخارج؟ كيف يمكن أن نصل إلى

عمولات وأرباح التوكيلات الأجنبية ؟ إن هذه كلها دخول خفية لن تصل إليها الضريبة وحتى لو وصلت إليها ، فلن تكون حصيلتها فى النهاية إلا ضئيلة لا تساوى الجهد الذى يبذل من أجل ملاحقتها . وعلى العكس من ملاحقة الدخول الطفيلية ، فإن الممكن فعلا هو ملاحقة النشاط الطفيلى نفسه

ومن جانب آخر ، فإنه حتى لو توصلنا إلى الدخول الطفيلية بالكامل وأمكن بالتالى فرض الضريبة الكاملة عليها ، فلن يتخلص المجتمع من وطأة وجود الرأسمالية الكبيرة الطفيلية فهذا الوجود نفسه هو الذى يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى بل وكل احتمالات التطور الديمقراطى . وهو فى النهاية الذى يفاقم المشاكل الداخلية ، ويفسد الحياة الاجتماعية كلها . ومن ثم فليس يكفى أن يتخذ الإجراء الضريبى لمنع هذا كله ، بل لابد من إجراء اجتماعى ، هو تصفية النشاط الطفيلى باعتباره نشاطاً معادياً لكل أهداف المجتمع . ومن الغريب فى هذا الصدد أن يكون هذا الإجراء الاجتماعى هو الكفيل عندئذ بتقديم موارد مالية هامة بينما يعجز عن تعبئتها الاجراء الضريبى . ويمثل هذا الاجراء الاجتماعى وحده يمكن أن يعاود المجتمع مسيرته من جديد نحو الطريق اللا رأسمالى ، وإلا فإن الرأسمالية الكبيرة الطفيلية تظل هى القاعدة الاجتماعية المواتية للتطور الرأسمالى وللتبعية الاستعمارية وذلك بوصفها السند الاجتماعى للانفتاح الاقتصادى

•

القسم الثالث

نتائج الانفتاح الاقتصادى

الفصل السابع

تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد القومى

فيما بين شهرى يونيو من عام ١٩٧٤ ويوليو من عام ١٩٧٥ ، تتابعت القوانين والقرارات التى تضع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التطبيق ، بدءاً بقانون استثمار المال العربى والأجنبى وانتهاء بقانون الغاء المؤسسات العامة . وعلى الرغم من أن حكومة الدكتور عبد العزيز حجازى هى التى أخذت على عاتقها المهمة الصعبة الخاصة بتحويل شعار الانفتاح الاقتصادى إلى سياسة للتنفيذ ، إلا أنها عجزت عن الاستمرار . يقول الرئيس السادات : « عندما وجدت البطء والتلكؤ غيرت الحكومة وأتيت بممدوح ، ممدوح اليوم ينسف نسفاً كل الاجراءات والقيود التى تعوق حرية الحركة الاقتصادية » . ويشرح السيد ممدوح سالم هو نفسه هذا الموقف بقوله : « سياسة الانفتاح الاقتصادى اصطدمت بعوقين خطيرين هما التمسح بشعارات الاشتراكية والتعقيدات الادارية والمكتبية » . وهذا بالدقة ما يجرى الآن نسفه .

وبالفعل ، وفيما بعد تشكيل حكومة ممدوح سالم فى شهر ابريل الماضى ،

دارت آلة التشريع بسرعة مذهلة ، متخطية كل اجراء وكل قيد حتى آراء المجالس القومية المتخصصة والجهاز المركزى للمحاسبات والاتحاد العام للعمال — وحتى ليقول وزير التجارة إنه « تم خلال الشهور الماضية اعداد ١٠٢ مشروع قانون لإزالة العقبات أمام الانفتاح الاقتصادى » .

وبعد أن ساد لبعض الوقت منهج (التغيير البطىء) وهو المنهج الذى ميز الحكومة السابقة ، أصبحت التغييرات السريعة ملحة على المستوى الاقتصادى ، مثلما صارت ملحة على غيره من المستويات . لكن أمراً آخر قد ميز الحكومة الحالية أيضاً فبعد أن كان تركيز حكومة عبد العزيز حجازى على الانفتاح الخارجى صار التركيز الآن على الانفتاح الداخلى . وعلى حد قول محمود أبو وافية فى تقريره الذى مهد لتغيير الحكومة « يجب أن يسبق الانفتاح الخارجى انفتاح داخلى »

وبهذا المعنى ، اكتمل بالفعل مفهوم الانفتاح الاقتصادى باعتبار أن المقصود منه هو التغيير الشامل للاقتصاد المصرى فليس الانفتاح الاقتصادى إذن مجرد موقف من رأس المال فى الخارج . وليس الانفتاح الاقتصادى مجرد سياسة عارضة أو عابرة أو مؤقتة . وإنما الانفتاح الاقتصادى هو جوهر استراتيجية المرحلة التاريخية التى بدأت بعد حرب اكتوبر .

لقد بدأت بحرب أكتوبر مرحلة جديدة ولقد حددت ورقة اكتوبر التى أعلنت ميلاد هذه المرحلة أنه يجىء فى مقدمة مهام هذه المرحلة الجديدة « الانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج ، الذى يوفر

كل الضمانات للأموال التى تستثمر فى التنمية » هى إذن مرحلة توفير كل الضمانات لرأس المال فى التنمية ، مرحلة نسف كل العقبات فى وجه حرية الحركة الاقتصادية لرأس المال

ولذلك فهى مرحلة جديدة ، بل هى فى رأى كاتب مثل احسان عبد القدوس عصر جديد هو عصر الانفتاح يقول احسان « إن التطورات السريعة التى تحدث عندنا لتحقيق عصر الانفتاح ، انعكست لا على أنها تطورات انتاجية ولكنها فقط تطورات سياسية هى : العدول عن الاشتراكية وفرض الرأسمالية ، والاتجاه إلى الولايات المتحدة ومقاطعة الاتحاد السوفيتى ، وقصر قوة الحكم فى أصحاب رؤوس الأموال وإبعاد العمال والفلاحين عن أى قوة ، وفتح الأبواب للاحتلال الاقتصادى الأجنبى » وبغض النظر عن تفنيد احسان عبد القدوس لمثل هذا التقييم ، فلا يستطيع المرء إلا أن يشعر بالاحترام نحو محاولته التى اتسمت بالجدية فى المناقشة

والمناقشة الجادة تغرى بالمزيد من المناقشة الجادة . وهذا هو بالدقة ما نحاوله هنا — بادئين بمحاولة لتجميع أجزاء الصورة التى تنعكس الآن على الاقتصاد المصرى .

ففى حديث أخير للرئيس السادات ، حدد المهمة الرئيسية التى تواجهنا بأنها « اعادة النظر فى التجربة التى تمت خلال الخمسة عشر عاما

الأخيرة» . وفى مثل هذا الاطار الصريح يجب أن تطرح بالضرورة مهمة الانفتاح الاقتصادى .

ولا شك أنه قد دار حديث كثير — بعضه ثقيل وممل بل ومبتذل — حول هذا الموضوع، غير أن كثيراً من جوانبه ما زال غامضاً كل الغموض. إن الآلة التشريعية التى صاغت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى قوانين وقرارات قد قامت بعملية ضخمة من التغيير فى النظم الاقتصادية وبخاصة تلك التى استقرت — منذ بداية الستينات — كمقومات أساسية للاقتصاد القومى والتى أقرها الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦٢

ولذلك فلا بد أن تثور أول ما تثور مسألة العلة والسبب فلماذا التغيير ؟ لماذا الانفتاح الاقتصادى ؟ بعبارة أخرى ، كيف حدث أن متاعبنا الاقتصادية الراهنة — وهى حقيقة لا ينازع فيها أحد — قد صار علاجها والخلاص منها رهناً بشىء اسمه الانفتاح الاقتصادى ؟ بعبارة أدق ما هو المعنى الحقيقى للانفتاح الاقتصادى ؟ ما هو تعريفه ؟ ما هو مفهومه الحقيقى ؟ ومن ثم فلا بد من أن تتم عملية صياغة لمعالم هذا المفهوم على ضوء التغيير العميق الذى أجرته الآلة التشريعية الجبارة على المقومات الأساسية لاقتصادنا القومى

ولكن لنبدأ بالسؤال الأول الذى لا يمكن أن نتجنبه طويلا

ما هو الانفتاح الاقتصادى

وبعيداً عن كل تلاعب بالألفاظ ، وبعيداً عن كل تصريفات الافعال،

فالانفتاح الاقتصادى بحكم ورقة اكتوبر هو « توفير كل الضمانات للاموال التى تستثمر فى التنمية » . ولـكن هذه الضمانات لمن وضد من ؟ هى أولا ضمانات للخارج وللداخل بل للداخل قبل الخارج ، وهى ثانيا ضمانات ضد ما ومن يقف فى وجه « حرية الحركة الاقتصادية » لهذه الأموال ، ضد كل القيود التى تضمنتها أى نصوص مكتوبة حسنا ـ ولـكن إلى مدى ؟ هنا تختلف العقول والافهام ، واختلفت بالفعل الاجتهادات . وأشهد أن قد ظل الغموض قائماً هنا حتى قال رئيس الوزراء ممدوح سالم قولته الحاسمة : « الأصل هو إباحة الاستثمار وكل شرط هو قيد وكل قيد هو انغلاق »

إن الأصل إذن هو إباحة الاستثمار بلا شرط وبلا قيد . الانفتاح إذن هو إباحة الاستثمار ، والانغلاق هو تقييد الاستثمار وبهذا المعنى الحاسم يجب أن اعترف بأنه كان هناك انغلاق اقتصادى منذ إجراءات يوليو ١٩٦١ وما بعدها ، بل وأذهب أيضاً ومرة أخرى بعيداً للوراء إلى إجراءات التمصير والتأميم التى جرت فى أعقاب العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ، وأصابت فى الصميم رأس المال الأجنبى .

فبهذا المعنى المحدد ، وهو أن الانفتاح يعنى رفع كل قيد على حرية رأس المال فى الاستثمار ، وأن الانغلاق يعنى وضع أى قيد على حرية رأس المال فى الاستثمار ، يجب أن تـكون لدينا الشجاعة لنعترف بأننا باجراءات يوليو المجيدة للتحول الاجتماعى وباجراءات التمصير والتأميم لرأس المال الاستعمارى إنما كنا فى الواقع نمارس سياسة الانغلاق

الاقتصادى لكن يعزينا أن هذا الانطلاق الاقتصادى كان وما زال مشرعاً بالميثاق الوطنى مثلا ولن أرجع هنا لنصوص هذا الميثاق بل سأرجع للتقرير الذى وضعته لجنة الميثاق وهى اللجنة التى حاولت — كما هو معروف — الحد قدر استطاعتها من عملية التحول الاجتماعى التى قام عليها الميثاق . فهذه اللجنة تقول فى تقريرها :

« إن تزايد الانتاج بالمعدل الذى يكفل فى وقت واحد زيادة الاستهلاك لتحقيق الرفاهية وزيادة الادخار لتوسيع الاستثمارات الجديدة لا يمكن أن يترك للجهود الفردية لأصحاب المشروعات » ، ثم تضيف أنه « إذا كانت ملكية الشعب للقطاع العام قد ضمنت سيطرته على الجزء الأكبر من أدوات الانتاج ، فإن سيطرته تمتد أيضاً إلى القطاع الخاص بما يباشر عليه من رقابة وتوجيه » .

من هنا ، فرضت القيود فعلا على حرية الحركة الاقتصادية ، على حرية الاستثمار ، لرأس المال الخاص — وبصفة خاصة راس المال الخاص الأجنبى وكان المعنى العلمى لهذه القيود هو إخضاع عملية التنمية الاقتصادية كلها لنوع من التوجيه المركزى يتحقق بواسطة قدر معين من التخطيط يشمل بدرجات متفاوتة كلا من القطاع العام والقطاع الخاص مع تأكيد دور القطاع العام فى قيادة التنمية الاقتصادية كلها لقد كان المعنى العلمى لهذه القيود هو توجيه (نمو) رأس المال الخاص ، وبالذات المحلى ومن ثم أصبح هناك نمو مسموح له ، ونمو آخر محظور عليه .

أولا : بالنسبة لرأس المال الأجنبى

فقد سمح لرأس المال الأجنبي أن يوجد ، ومن ثم أن ينمو ، فى قطاعات معينة مثل البترول وفيما عداها استعادت مصر سيادتها على ثرواتها القومية وصناعاتها الاستراتيجية وأموالها المتراكمة فى البنوك وشركات التأمين ، مثلما استعادت سيطرتها على تجارتها الخارجية وهكذا تمت تصفية المراكز الاستعمارية الأساسية فى اقتصادنا القومى ، وتهيأت الظروف المادية لبناء اقتصاد وطنى مستقل بكل معنى الكلمة

ثانيا : وبالنسبة لرأس المال المحلى

فإنه بتأميم المصالح التى كانت لكبار الرأسماليين ، صفيت الرأسمالية الكبيرة — بصفة عامة — إلا فى بعض القطاعات مثل التجارة الداخلية والمقاولات . وبهذا التطور الهام ، أصبح هناك تمييز على المستوى السياسى بين نوعين من الرأسمالية المحلية بين الرأسمالية المستغلة أى الرأسمالية الكبيرة ، وهى رأسمالية محظورة — وبين الرأسمالية غير المستغلة أى الرأسمالية الوطنية ، وهى رأسمالية مسموح بها ومعنى هذا على المستوى الاقتصادى أنه صار مسموحا لرأس المال المحلى بما يلى :

(أ) أن يتواجد كرأسمالية وطنية ، أى كرأسمالية صغيرة أو رأسمالية متوسطة

(ب) أن ينمو فى إطار محدد هو إطار الرأسمالية الوطنية .

وكان معنى هذا الكلام هو السماح بأن ينمو عدد الرأسماليين الوطنيين، وأن تنمو ثروة كل رأسمالى منهم فى حدود الرأسمالية الوطنية ، وأن ينتشروا فى كل أنشطة القطاع الخاص ، وبخاصة فى النشاط الصناعى

أما المحظور على رأس المال المحلى فكان ما يلى :

(أ) أن يستثمر فى الأنشطة التى تعتبر المفاتيح الاستراتيجية للاقتصاد القومى ، وقصرت لذلك على القطاع العام تأكيداً وتمكيناً لدوره القيادى

(ب) أن ينمو من رأسمالية وطنية إلى رأسمالية كبيرة ، أو أن يرتبط برأس المال الأجنبى

هكذا كان مسموحا لرأس المال الخاص أن ينمو نموا أفقياً فى كل مجالات القطاع الخاص فقط ، وأن ينمو نموا رأسياً فى حدود الرأسمالية الوطنية فقط

بهذا التحديد يتضح لنا الآن معنى الانفتاح الاقتصادى فهو إباحة الاستثمار لرأس المال . أى هو السماح لرأس المال الخاص الأجنبى والمحلى عما كان محظوراً عليه الانفتاح الاقتصادى هو السماح لرأس المال الخاص بالنمو الأفقى وبالنمو الرأسى على السواء ، بلا قيد ولاشرط . وبصفة خاصة ، فهو السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو إلى رأسمالية

كبيرة ، وبأن ترتبط بالرأسمالية العالمية . وهو السماح للرأسمالية العالمية هى الأخرى بأن تستعيد مراكزها داخل الاقتصاد المصرى .

بالطبع ، كانت الرأسمالية المحلية فيما مضى تحاول أن تتغلب على الحواجز التى كانت تقف فى سبيل نموها ، كما كانت الرأسمالية العالمية تحاول أن تتسلل إلى الداخل . لكن الأصل كان الحظر . أما الآن فقد صار الأصل هو الإباحة

وعلى هذا النحو تتابعت التشريعات فى السنة الأخيرة تسمح بما كان محظوراً ولم يعد فى الامكان مناقشة أى إجراء منها على حدة بعيداً عن الصورة المتكاملة التى تراد للاقتصاد القومى ككل . لم يعد الوقوف عند الاجراء الواحد كافيا فلقد قامت هذه الاجراءات معا بتغيير المقومات الأساسية لهذا الاقتصاد ، وأصبح من الضرورى عرض الصورة متكاملة بكافة ملامحها

اباحة الاستثمارات الاجنبية

افتتح عصر الانفتاح الاقتصادى فى شهر يونيو من العام الماضى وذلك باصدار قانون الاستثمار الأجنبى الذى يبيح استثمار رأس المال العربى والأجنبى فى كافة الأنشطة الاقتصادية . وعلى الرغم من الخطورة القصوى لهذا القانون ، إلا أنه كان مجرد فاتحة لتهيئة المناخ المناسب . ولهذا قال شريف لطفى مندوب الحكومة عند مناقشة مشروع القانون « إن المناخ المناسب فى هذه المرحلة ليس فقط قانون الاستثمار ولكن المفروض

أن تـكون هناك نظرة شاملة فى النواحى أو التشريعات الاقتصادية » ــ وهو ما تم بالفعل فيما بعد

وجاء قانون الاستثمار الأجنبى فأصاب مباشرة بالتعديل عدداً من المقومات الأساسية للاقتصاد القومى .

(ا) فقد فتح لرأس المال الأجنبى مجالات التصنيع والتعدين ، ومجالات البنوك وإعادة التأمين ، وأباح له حرية الاستيراد وكانت كلها مجالات مؤممة بالـكامل ، مقصورة على القطاع العام .

(ب) وفى سبيل ممارسة هذا النشاط الاقتصادى الشامل ، منح رأس المال الأجنبى امتيازات سياسية واقتصادية ومالية وجمركية فى مقدمتها وقوفه فوق خطة الدولة للتنمية ، ووعده بعدم التأميم ، وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص حين يشارك رأس المال الأجنبى .

هـكذا تم التخلى إزاءه عن بعض حقوق السيادة ، وأعفى من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكى ، من حيث الملـكية والنشاط والادارة ، والعمالة والأرباح والاستيراد والنقد الأجنبى . وتـكون بذلك داخل الاقتصاد القومى اقتصاد قائم بذاته ، قطاع أجنبى متميز بالطبع عن القطاع العام ، ومتميز حتى عن القطاع الخاص الذى لم تعوزه المناسبة لبدء حملة من أجل المساواة مع القطاع الأجنبى . وبالطبع ، فإن مثل هذا القطاع الأجنبى لا يمكن إلا أن يكون قطاعاً رأسمالياً ، شحماً ولحماً ، لأنه مجرد امتداد للرأسمالية العالمية وجزء لا يتجزأ منها، تحكمه قوانينها الموضوعية وفى مقدمتها اعتبارات الربح والتعرض للأزمات الدورية ولاستيراد التضخم.

ويحرص رأس المال الأجنبي على أن يأتى — وبهذا يسلم قانون الاستثمار — فى صورة المشاركة مع رأس المال المحلى سواء كان خاصا أو عاما . والسبب فى ذلك أن الرأسمالية العالمية اليوم توجد فى أوضاع تجبرها على أن تحتمى بالمشاركة المحلية من أجل أن تحكم سيطرتها على الاقتصاديات التابعة . انها تستفيد من الوضع الممتاز الذى صارت تتمتع به الرأسمالية المحلية ، ثم تعود لتضفى حماية أكبر على هذه الرأسمالية المحلية التى تتخذ من مقدم رأس المال الأجنبى وامتيازاته الباهظة فرصة تاريخية سانحة للتمتع بالمزيد من النفوذ الاقتصادى ثم السياسى . من هنا ، اصطحب قانون الاستثمار الأجنبى عند صدوره بقوانين تصفية الحراسات ، ونقل التوكيلات التجارية إلى الرأسمالية المحلية . انها قوانين تهيء المناخ المواتى للاستثمار الأجنبى . لكنها في الوقت نفسه تتيح للرأسمالية المحلية أكثر من فرصة عملية لزيادة ثرواتها .

فى هذا الاطار أصبح للاجانب حرية تملك حتى الاراضى الزراعية . وفى هذا الاطار أيضا أعفيت الهيئات والشركات العالمية مثلا فى مشروعات تطوير قناة السويس من جميع الضرائب والرسوم المستحقة عن أرباحها وتوزيعاتها وعلى أموالها ومعداتها ومعاملاتها . وفى نفس الاتجاه أصبح يباح للبنوك الأجنبية ان تتمتع بنشاط غير محدود فى الداخل ، وبخاصة تحت ستار البنوك المشتركة — وهو الأمر الذى دعا الدكتور عبد المنعم القيسونى نفسه للمطالبة « بقصر تعامل وحدات القطاع العام على البنوك المملوكة بالكامل للدولة حتى يمكن تطبيق الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها » . وحتى هذا التحفظ المتواضع ، لم يعره أحد أى التفات .

ان القطاع الأجنبي يزحف ، يتحول بحكم ارتباطاته العالمية ، وبحكم نوعية نشاطاته الداخلية ، وبحكم حجم أمواله وامكانياته ، وبحكم تداخله مع الرأسمالية المحلية وحتى مع القطاع العام والدولة - ليصبح هو القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى

اطلاق حرية رأس المال المحلى

مع إباحة الاستثمار الأجنبى ، تم اطلاق حرية رأس المال المحلى كما وكيفا ، أفقيا ورأسيا ، فمن غير المعقول أن يتمتع رأس المال الأجنبى بامتيازات لا يتمتع بها رأس المال المحلى . لقد تمت مثلا تصفية الحراسات فانتقلت ثروات إضافية إلى الرأسمالية المحلية، وبخاصة الكبيرة بتشكيلاتها الجديدة : من بقايا إقطاعية ، وبقايا رأسمالية كبيرة قديمة ، ورأسمالية بيروقراطية ، ورأسمالية طفيلية . فالكل فى الواحد ، والواحد فى الكل. وبالفعل ، فلم تفهم الرأسمالية الكبيرة بتشكيلاتها الراهنة سياسة الانفتاح الاقتصادى الا بوصفها اباحة للنمو الرأسمالى السريع . ولذلك انصب جل اهتمامها على أكثر الانشطة طفيلية وهى المقاولات والتجارة وبخاصة التجارة الداخلية وتجارة الاستيراد

أولا عقب صدور قانون اباحة الاستثمار الأجنبى ، صدر قانون التوكيلات الأجنبية الذى يسمح باعادة الوكالات التجارية الأجنبية الى الرأسمالية المحلية،إلى الأفراد والقطاع الخاص . ومن ثم فسوف يتكفل هذا القانون بتصفية القطاع العام فى التجارة الخارجية تدريجيا وعمليا . فمن

المعروف أنه بتأميم الاستيراد بالكامل وتأميم أغلب التصدير ، قصرت أعمال الوكالة التجارية فى الماضى على القطاع العام وحده . ومن ثم لجأت الاحتكارات الدولية إلى إنشاء مكاتب لها وتكليف أشخاص بتمثيلها فى الداخل، من أجل أن يتابعوا أعمالها واتصالاتها . ولقد تولاها عندئذ — وبصفة غير رسمية — عدد من الأجانب والمصريين ، كانوا حلقة الوصل بين السوق المحلية والقطاع العام من جانب وبين الاحتكارات الدولية من جانب آخر وفى شهر يونيو من عام ١٩٧٤ ، صدر قانون يقرر حق المصريين — رسمياً — فى تمثيل هذه الاحتكارات الأجنبية من هنا ، فتح السبيل أمام الأفراد والقطاع الخاص ليس فقط للحصول على التوكيلات التجارية الأجنبية الجديدة ، وإنما أيضاً لسحب هذه التوكيلات القائمة لدى القطاع العام نفسه وبذلك فتح الباب أيضاً أمام تصفية القطاع العام فى التجارة الخارجية فهو قطاع قائم فى الأساس على التوكيلات التجارية . وهكذا أصبحت وكالة الرأسمالية المحلية عن الرأسمالية الدولية أمراً مباحاً ومشروعاً . وغدا كل مطلب الرأسمالية المحلية بالتالى هو إلزام كل شركة أجنبية بأن يكون لها وكيل مصرى .

ثانياً : توالت التيسيرات الخاصة بإباحة الاستيراد للقطاع الخاص . وبعد أن كان الاستيراد مؤمماً بالكامل واحتكاراً للدولة ، سمح بالاستيراد بدون تحويل عملة وهو تهريب غير مشروع لثروات البلاد ، ثم سمح بالاستيراد من حصيلة السوق الموازية للنقد الأجنبى ، أى السوق التى تمنح للعملات الأجنبية سعراً بالجنيه المصرى أعلى من سعرها

الرسمى . ثم بدأت التيسيرات فى شهر يونيو من عام ١٩٧٤ ، بإباحة الاستيراد العينى لقوائم لا تنتهى من السلع . ولقد بلغت قيمة التراخيص الصادرة باستيرادها نحو ٢٧٠ مليون جنية فى عام واحد ، وهى تمثل بذلك قيمة كل واردات مصر منذ سنوات قليلة . وإذا كانت هذه الواردات قد سمحت باستيراد بعض الخامات وأدوات الانتاج التى شقت طريقها مع ذلك إلى السوق السوداء — فلقد استخدمت أساساً فى جلب سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة ، تحقق أرباحاً غير عادية بسلسلة طويله من الوسطاء فى الخارج والداخل ، تضارب أعمالهم على تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، وتستنزف الموارد التى كان يجب أن تغذى السوق الموازية ، وتساهم بالتالى إلى حد كبير فى استيراد التضخم ونشره فى ربوع الاقتصاد القومى .

ثالثاً : هنالك تهيأت الظروف لإلغاء مبدأ تأميم الاستيراد ، وصدر فى شهر يوليو من العام الحالى قانون اباحة الاستيراد أمام الأفراد والقطاع الخاص بالمخالفة الصريحة للميثاق الوطنى ، وبحجة صريحة هى « اعادة التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص فى الاستيراد والتصدير » . هكذا أصبح الاستيراد مباحا للرأسمالية المحلية ، وترك لوزير التجارة تحديد الاحتياجات والاجراءات التى تنظم هذا الاستيراد . وفيما عدا (جواز) لا (وجوب) قصر الاستيراد من بلاد الاتفاقيات ومن بعض السلع الأساسية على القطاع العام ، أصبح للرأسمالية المحلية أن تستورد ما تشاء وقتما تشاء ومن أى مصدر تشاء . وحتى السلع التى قصر استيرادها على

القطاع العام ، فقد أصبح من حق القطاع الخاص منافسة القطاع العام فيها ، وتقديم العروض لاستيرادها على أن ينفذها القطاع العام وهكذا انتهى تماما احتكار الدولة للاستيراد وأصبح الاستيراد بأكمله مفتوحاً للرأسمالية المحلية

وهنا يجب أن نفهم أن تأميم الاستيراد لم يكن نزوة ولا عبثاً ولا خطأ اقترفناه فى الماضى وإنما هو تقدير صائب لأهمية وخطورة الدور الذى تلعبه التجارة الخارجية فى بلد متخلف فقير يسعى للتحرر الاقتصادى ويناضل من أجل انجاز التنمية المتوازية لاقتصاده القومى فالتجارة الخارجية ، وبخاصة تجارة الاستيراد هى القناة التى تربط الاقتصاد القومى بالاقتصاد العالمى وهى قناة يمكن — إذا لم يحسن توجيهها — أن تتحول إلى بالوعة لتسريب الثروات القومية إلى الخارج ، وتبديد الفائض الاقتصادى المحدود المعد لتمويل التنمية ، واخضاع الاقتصاد القومى من ثم للتبعية ازاء السوق الرأسمالية العالمية وكل بلد يسعى إلى التنمية المتوازنة يحاول — حتى لو كان غنياً — أن يتحكم فى حصيلته من النقد الأجنبى ، حتى يتمكن من توجيهها نحو تنمية فروع الانتاج المادى وذلك باستيراد مستلزمات الصناعة والزراعة ، ونحو حماية الصناعة المحلية وهى صناعة ناشئة وتشجيع تصدير المنتجات الفائضة ، ونحو تقليص العجز فى الميزان التجارى وهو عجز قد يكون محتوماً بالحاجة إلى واردات انتاجية . ومن هنا تصبح التجارة الخارجية أداة حاسمة فى انجاز التنمية الاقتصادية ويكون من الأهمية بمكان عندئذ تقليص التجارة الخارجية الطفيلية ، تلك

التى تباشرها الرأسمالية الكبيرة التجارية ، وبالذات نصيبها فى الاستيراد ، وعصير — إن تعذر تأميم — كافة الأجهزة التى تتعامل فى التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً ، واخضاع تيارات التجارة الخارجية لقدر من التخطيط يضمن نجاح التنمية المرسومة للصناعة والزراعة بل وللتجارة الداخلية وعندما يخل بهذا المبدأ الجوهرى ، يختل كل البنيان الذى تقوم عليه التنمية المتوازنة فمن ذا الذى يحدد الآن ما الذى نستورده ، وبأى حصة من النقد الأجنبى ، ومن أى مصدر خارجى ؟ ومن ذا الذى يضمن انسياب الواردات فى السوق المصرية لأغراض الانتاج والاستهلاك ، فى الزمان والمكان ، بلا اختناقات ؟

إن اباحة الاستيراد للقطاع الخاص دفعة بعيدة المدى من أجل تنمية الرأسمالية التجارية ، وبخاصة الرأسمالية التجارية الكبيرة وتأتى دفعة أخرى لها فى صورة تصفية بعض وحدات القطاع العام فى التجارة الداخلية ، واتساع السوق السوداء وتجارة التهريب إلى الداخل ومن الداخل على السواء . ثم يأتى القرار الخاص ببيع بعض أسهم شركات القطاع العام ، تجارية كانت أم صناعية ، لمن يشتريها من المواطنين .

تفكيك وتقليص القطاع العام

لا شك أن الاجراءات السابقة من اباحة للاستثمارات الأجنبية ، ومن اطلاق لحرية الرأسمالية المحلية فى النمو ، تمثل بحد ذاتها تقليصا وتفكيكا للقطاع العام ، لحجمه ولدوره . لكننا نريد هنا أن نتكلم فقط عن تلك

الاجراءات التى انصبت على القطاع العام مباشرة

فباسم (القضاء على المعوقات التى تعترض طريق الانطلاق فى الانتاج) ، تجرى عملية انفتاح القطاع العام ، فالقطاع العام هو الآخر يجب أن ينفتح وقد تولى مهمة انفتاح القطاع العام قانون صدر بالغاء المؤسسات العامة فأطلق بذلك حرية الادارة فى شركات القطاع العام ، وقرار صدر بإلغاء تخصص البنوك ، وقرار آخر ببيع بعض أسهم شركات القطاع العام

أولا تم إلغاء المؤسسات العامة وكانت المؤسسة العامة جهازاً يتولى الوزير عن طريقه تنفيذ السياسة العامة للدولة كما تحددها خطة الدولة للتنمية . كانت المؤسسة العامة جهازاً للتنسيق بين الشركات العامة ، وجهازاً للرقابة الفنية عليها — وذلك فى اطار خطة الدولة للتنمية . وكانت سلطتها الواسعة بالنسبة للشركات ، سلطة فنية لا غنى عنها فى الظروف الراهنة لنشأة وتطور القطاع العام ، إذ كانت تتمثل أساساً فى اعتماد الخطط الانتاجية والميزانيات السنوية وحسابات الأرباح والخسائر والفائض الذى يقدمه القطاع العام للدولة كما كانت تتمثل أيضاً فى الرقابة على سلامة وعدالة الهياكل الادارية والوظيفية بالنسبة لمجموع العاملين . وكانت سلطات المؤسسة العامة تمارس فى الواقع بواسطة مجلس إدارة وكان هذا المجلس يتكون أساساً من رؤساء الشركات العامة نفسها وبذلك كان يتحقق التنسيق المشترك والرقابة المتبادلة فى تنفيذ خطة التنمية عن طريق جهاز المؤسسة العامة

هذا الجهاز الهام قد تم إلغاؤه بقانون (نظر على وجه الاستعجال)، أحيل من الحكومة إلى مجلس الشعب فى ٢٦ يوليو وأقره المجلس فى ٢٨ يوليو أى بعد يومين. وبذلك ألغيت المؤسسات العامة تمهيداً لتكوين (مجالس عليا للقطاعات)، لا تتشكل أساساً من رؤساء الشركات العامة. وأخطر من ذلك أن مهمتها مجرد مهمة إرشادية إذ تقتصر على (تقرير الاهداف العامة للقطاع، وتحقيق التنسيق والتكامل، وتنظيم عمليات التمويل) — على أن تفعل ذلك بصفة عامة شديدة العمومية لكن الأخطر من كل ذلك أنها مجالس لا شأن لها بما هو جدى، لا شأن لها باعتماد أو رفض خطة إنتاج الشركة العامة، لا شأن لها باعتماد أو رفض ميزانيتها السنوية وحساب أرباحها أو خسائرها.

وهكذا فإنه بإلغاء المؤسسة، ألغى هذا الجهاز المباشر المعد لاحكام التنسيق المشترك والرقابة المتبادلة للقطاع العام على نفسه وتبددت خبرة هائلة تجمعت بصعوبة بالغة لدى قيادات ورجال المؤسسات العامة — أى القطاع العام وتركت الآن لتبدد أو توضع فى خدمة الشركات الأجنبية والرأسمالية المحلية التى لا تكف عن عروضها المغرية للجميع

ثانيا أعلنت الحكومة أن « برنامجها لدعم سياسة الانفتاح الاقتصادى هو أن تطلق حرية وحدات القطاع العام » وباسم محاربة البيروقراطية فإن ما يسمى تحرير الشركات العامة إنما يتمثل فى الواقع فى تحرير إدارتها من (التزامات) التخطيط المركزى للدولة، وهى التزامات لامفر منها إذا ما أريد تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تبدأ أولا وقبل كل شىء من القطاع العام. واذن، فكيف تم تحرير الشركات العامة؟

(أ) تغير تشكيل مجالس الإدارة فالشركة المملوكة بالكامل للدولة ينضم إلى مجالس إدارتها عدد من الخبراء من القطاع الخاص وهكذا يجعلون للقطاع الخاص دوراً فى إدارة القطاع العام وبذلك يتحرر القطاع العام وينجح ! والمهم أن معنى التحرير هنا إنما يتمثل فى منح القطاع الخاص وزناً إضافياً ، وخاصة إذا كان على ارتباط برأس المال الأجنبى . أما الشركة العامة التى توجد بها حصة خاصة ، فيشكل مجالس إدارتها من أعضاء معينين بنسبة ما تملكه الدولة ، وأعضاء من الخارج يختارهم أعضاء الجمعية العمومية بنسبة ما يملكه رأس المال الخاص ويتحدد عدد الأعضاء المنتخبين عن العاملين بعدد الأعضاء المعينين والمختارين . إنما المهم هنا أن تنتهى فى الواقع صفة الشركة العامة ، وهى الشركة التى كان يكفى أن يساهم فيها رأس المال العام بأى نسبة لتصبح شركة عامة من شركات القطاع العام هنا تظهر للوجود شركة أطلق عليها اسم (الشركة المشتركة) . وهى شركة بين رأسمال عام ورأسمال خاص سواء كان محلياً أو أجنبياً والخلاصة أن تحرير الإدارة إنما يبدأ بإدخال عناصر القطاع الخاص إلى إدارة وحدات القطاع العام

(ب) نقلت سلطات المؤسسة العامة إلى الجمعية العمومية لأصحاب رأسمال الشركة فالجمعية العمومية هى التى تقر مشروع خطة الشركة ، وهى التى تعتمد الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر ، وهى التى تعدل أنظمة الشركة ، وهى التى تقرر تصفية الشركة وتخفيض أو زيادة رأسمالها والترخيص باستخدام المخصصات المالية فى (غير) أغراضها

وللجمعية العمومية بأغلبية ثلثى الأصوات تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وتبدو خطورة كل هذه السلطات عندما تكون بيد الجمعية العمومية لشركة مشتركة فبالغاء المؤسسة العامة ألغيت الواسطة الحقيقية والمسئولة بين الشركة والوزير. وبمنح الشركات كل السلطات التى كانت مخولة للمؤسسات أصبحت الشركات تراقب نفسها، لكن هذه السلطة الخطيرة قد انتقلت فى الواقع إلى الجمعية العمومية لأصحاب رأس المال وأصبحت قرارات هذه الجمعية العمومية نهائية، بلا اعتماد من الوزير، ولم يعد للوزير حق الاعتراض على قراراتها التى تكفى الأغلبية — مجرد الأغلبية — لصدورها

(ج) يتولى مجلس إدارة الشركة — سواء كانت عامة أو مشتركة — وضع اللوائح الداخلية والنظم اللازمة لتنظيم أعمال الشركة وإدارتها وحساباتها وشئونها المالية ودون التقيد بالنظم الحكومية. ان مجلس الإدارة يتولى بذلك الإدارة اليومية كاملة، ويضع النظم الداخلية التى تقوم عليها هذه الإدارة ومن ثم يفتح الباب واسعاً أمام التفاوت فى نظم العمل والهياكل الوظيفية ومستويات الأجور واستخدام الأموال تفاوتاً لاحد له ما بين شركة وأخرى من شركات القطاع العام وبذلك انتهى للأبد خضوع الوحدات الاقتصادية فى القطاع العام، حتى تلك التى تعتبر شركات عامة بالكامل، لما كان يسمى بالتخطيط المركزى. وأصبح المطروح اليوم هو المزيد من حرية الإدارة للشركات، وذلك من جانب بتخويلها حرية التصرف فى

العمالة الزائدة أى حرية الفصل ، مع منح العامل المفصول اعانة بطالة تبلغ ٦٠٪ من الأجر لمدة ستة شهور ، ومن جانب آخر بعدم تقييد الادارة بالتعيين عن طريق القوى العاملة أى حرية التعيين أى حرية (عـدم) التعيين أيضاً وليس لذلك من معنى سوى تدعيم وتوسيع الأساليب الرأسمالية للادارة فى القطاع العام

(د) باطلاق حرية الإدارة فى الشركات العامة بمعنى إخضاع القطاع العام كله لرقابة من القطاع الخاص ، وتحويل بعض الشركات العامة إلى شركات مشتركة تتمتع فيها الجمعيات العمومية — فضلا عن مجالس الادارة — بسلطات كبيرة نهائية تخرج بها عن دائرة التنمية المخططة مركزياً ، يفتح القانون الباب أيضاً لما يسميه (دمج بعض الوحدات) إن تصفية هذه الشركات ستتم هذه المرة باسم القانون لـكن هناك تصفية أخرى سوف تجرى وهى تصفية اقتصادية يقول وزير المالية فى تصريح له : « إن الحـكومة حين اتجهت إلى سياسة الانفتاح كان أول ما فعلته إلغاء المؤسسات وإطلاق الحرية للوحدات الاقتصادية لتنطلق فى إصلاح إدارتها المالية دون حاجز أو عائق ، حتى تحقق الأهداف المرسومة لها . وعلى ذلك فان أى وحدة لا تحقق أهدافها سيتم تصفيتها باعتبارها عبئاً على الدولة وباعتبار أن خسارتها تعنى عدم الـكفاءة وعدم الجدية » وإذن ، فـكل شركة عامة وقد أطلقت يدها فى الادارة ، وصارت بلارقابة من مؤسسة أو وزير ، وبلا توجيه مركزى

من خطة عامة للدولة — عليها أن تكسب وإلا صفيت ومن ثم ، فانها من أجل أن تكسب ولا تخسر ، سوف تفعل كل ما يمكن ومالا يمكن ، كل ما يجوز وما لا يجوز . وستندفع فى هذا الاتجاه لا يحكمها فى ذلك — شأنها شأن أى رأسمالى فى السوق — إلا قانون الربح وحده فى ظل فوضى المنافسة الرأسمالية .

ثالثا تأكيدا لطابع انفتاح القطاع العام ، صدر قرار جمهورى بالغاء تخصص البنوك ، وترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك ، أى مع أى بنك يفضل التعامل معه — حتى لو كان بنكاً أجنبياً أو بنكاً مشتركا أى أجنبيا محليا وبغض النظر عن الضرر الذى يمكن أن يحل بالبنوك العامة ، وهى الملكية المشتركة للشعب كله ، فإن فكرة حرية التعامل مع أى بنك ، وبخاصة بالنسبة لشركات القطاع العام ، وهى الملكية المشتركة للشعب كله ، هذه الفكرة تمثل تراجعاً عن مبدأ التخطيط المالى بصفة خاصة ، وهذا التخطيط المالى هو ما كان الجميع يلحون على البدء فى الأخذ به إذ لا يمكن ضمان تمويل الخطة القومية للتنمية بغير وضع خطة مالية مصاحبة ومقابلة للخطة العينية وعندئذ فإن تخصص البنوك وتخصيصها فى التعامل يعد ضرورة اقتصادية ومالية لا غنى عنها .

رابعا تأكيداً لدور الانفتاح الاقتصادى ، صدر قرار بإباحة بيع بعض أسهم شركات القطاع العام للأفراد . وباسم إقامة (مجتمع المنتجين)

وبحجة (اشعار العامل بالملكية) سيبدأ بطرح الأسهم على العاملين ، فإن لم يغطوها طرحت للاكتتاب العام . والواقع أن كل من له أدنى صلة بالطبقة العاملة يعرف مدى جدية مثل هذه الدعوة فليس هناك عامل لديه فائض مالى يشترى به سهما واحداً وحتى من سوف يسعده الحظ بشراء هذا السهم ، فلن يكون سوى (محطة) لنقله سريعا إلى رأسمالى حقيقى . أما لو حدث وبقى السهم لدى العامل ، فأغلب الظن أنه لن يستطيع تحطيم شىء من الفوارق الطبقية بين الرأسمالى والعامل . فهل من يشترى سهما أو سهمين فى مجمع الحديد والصلب يصبح شريكا فى الملكية يشعر بالملكية ، ومن ثم ينتقل ليصبح عضواً فى الطبقة المالكة فى المجتمع؟ إنها محض أوهام الملكية الخاصة لكنها من جانب آخر ظاهرة تعبر عن واقع معين هو تزايد خضوع الانتاج الصغير للانتاج الكبير ، وتزايد جماعية العمل فى الاقتصاد الرأسمالى إنها تعبير عن حتمية تمليك العاملين ، أى تعبير عن حتمية الاشتراكية

المهم هنا أن كل ما يتوقع أن يحدث هو انتقال ملكية بعض أسهم شركات القطاع العام إلى الرأسمالية المحلية — وبذلك يكتمل انفتاح القطاع العام .

فانفتاح القطاع العام هو فى النهاية السماح بتقليص حجمه وتفكيك بنيانه وتحريره — إن صح التعبير — من التخطيط المركزى ، لكنه بنفس القدر يخضع عندئذ لفوضى السوق وخاصة ، إذا كان تحرير

ادارته انما يعنى اخضاعه لقدر معين من رقابة الرأسمالية المحلية .

الانفتاح الاقتصادى ينتقل الى الريف

امتد الانفتاح الاقتصادى ليشمل عودة الاستثمارات الأجنبية ،واطلاق حرية نمو الرأسمالية التجارية والصناعية ، وتفكيك وتقليص القطاع العام. وبقى أن يمتد إلى الريف . فلابد أن يسمح للرأسمالية الريفية هى الأخرى بحرية الحركة الاقتصادية لكن المهم هنا أن الانفتاح فى الريف يتخذ — على غير المتوقع — صورة تدعيم الملكية الزراعية .

فى العام الماضى ، سمح ببيع الأراضى المستصلحة بالمزاد باستثناء الأراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين التى تقرر تمليكها لهم. وكل ما اشترط فى المشترى ألا تزيد ملكيته الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر عن ١٠٠ فدان !

وفى هذا العام ، صدر قانون بتعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين للاراضى الزراعية وهو قانون يدخل تعديلا جوهرياً على قانون الاصلاح الزراعى فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة للمستأجرين

أولا تقرر رفع القيمة الايجارية للفدان من سبعة أمثال الضريبة القديمة إلى سبعة أمثال الضريبة الحالية وسعرها أعلى .

ثانياً تقرر حق المالك فى طرد المستأجر إذا تأخر عن دفع الايجار بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية .

ثالثاً   تقرر جواز تحويل العلاقة الايجارية من الايجار النقدى إلى الايجار العينى أى المزارعة .

رابعاً   تقرر الغاء لجان فض المنازعات ورفع المنازعات الخاصة بالايجار إلى القضاء العادى وهو المحاكم الجزئية   ومن المعروف أن اللجان كانت أقرب إلى الفلاح وأسرع فى الفصل ، فضلا عن كونها قضاء مجانياً بلا رسوم .

وواضح أن هذه التعديلات تصيب بالأذى الشديد وتهدد بالخراب صغار المستأجرين ، وعددهم لا يقل عن مليون ونصف المليون من الفلاحين يعيشون على استئجار ٢ر٥ مليون فدان تمثل ٤٣٪ من جملة الأراضى الزراعية . أن هذه التعديلات تعبر فى الواقع عن رغبة الملاك فى استغلال أراضيهم استغلالا مباشراً ، وهى رغبة تكشف عما وراءها من اعتبارات تتحكم الآن فى أوضاع الريف من ضيق الرقعة الزراعية ، والضغط المتزايد على الأرض ، وارتفاع قيمة الأراضى بالتالى تعبيراً عن ذلك كله لا تعبيراً عن زيادة فى إنتاجية الأرض نفسها . من هنا يتحول الملاك من الزراعة التقليدية زراعة الفواكه والخضروات — وهى محاصيل تتميز بربحها الكبير نظراً لحرية إلى تحديد أسعارها   وما هذا كله إلا تعبير عن النمو الرأسمالى المتزايد فى الريف والذى يتمثل بالتحول المضطرد إلى الانتاج الزراعى المكثف . أن عجز صغار الملاك عن استخدام أساليب تكثيف الانتاج ، وخروجهم بدورهم من مجال الملاك ، يفتحان السبيل من جديد

أمام تركز الملكية الزراعية   ومن هنا فإن التعديلات الأخيرة تفتح السبيل هي الأخرى (لتحرير) الأراضي الزراعية الصغيرة من مستأجريها ، كي تعيد لملاكها حرية التصرف فيها

وإنما علينا أن ندرك أن هذه التعديلات الخطيرة لن يكون من شأنها سوى جر الريف إلى اتون الصراعات الاجتماعية الحادة   فمن شأنها في الواقع إحداث المزيد من التمايز الطبقي في الريف ، والمزيد من التلاعب في العلاقة الإيجارية ، والطرد الجماعي لأعداد غفيرة من المستأجرين ، وبالتالي التعجيل بخرابهم الاقتصادي وانهيارهم الاجتماعي إلى اجراء — ومن ثم زيادة قاعدة المعدمين في الريف ، لصالح الرأسمالية النامية بشراهة في الريف والمدينة على السواء   ويفاقم من هذا الوضع التحام الملكية الزراعية أي ملكية الأرض بالملكية الرأسمالية أي ملكية رأس المال في الريف   كما يفاقم منه ارتداد الرأسمالية الريفية — بعد أكثر من عشرين عاما من الإصلاح الزراعي ضد بقايا الإقطاع — إلى أسلوب المزارعة وهو أسلوب شبه إقطاعي أقرب إلى السخرة ، ويعتبر أكثر أشكال العلاقات الزراعية تخلفا . ومع ذلك فيجب الاعتراف بأن المزارعة كانت وما زالت أسلوبا قائما في حوالي مليون فدان تمثل سدس الرقعة الزراعية ، ومعنى هذا ببساطة أن الريف المصري قد ازداد تخلفا . وعلى أية حال فإن المستأجر الحالي مضمونة عبوديته للمالك ، لأنه سواء كان مستأجرا بالنقد أو بالمزارعة ، فهو لن يحصل عمليا في الحالين على السماد أو البذور أو السلف إلا بموافقة المالك نفسه .

اننا نشهد بذلك اضطراد النمو الرأسمالى فى الريف . إذ أنه باسم كل الاعتبارات الخاصة بالانفتاح الاقتصادى ، فلقد كان من حق الرأسمالية الزراعية أن تنال نصيبها — هى الأخرى — من (حرية الحركة الاقتصادية) ، أى من حرية النمو الرأسمالى

تغيير المقومات الاساسية

تلك هى ملامح الصورة التى تشكل سياسة الانفتاح الاقتصادى . وفى كل خطوة خطتها هذه السياسة فى صياغة تلك الصوره ، كان عليها أن تدخل تعديلا على واحد أو أكثر من المقومات الأساسية لاقتصادنا القومى . فاباحة حرية الاستثمارات الأجنبية ، وإباحة حرية النمو الرأسمالى ، واباحة حرية تفكيك وتقليص القطاع العام ، تصطدم جميعاً بكلام صريح ورد فى هذا الموضع أو ذاك من الميثاق الوطنى والدستور الدائم وحتى ورقة أكتوبر . ولن نرجع بالمرة للميثاق الوطنى ، وإنما سنكتفى بايراد القاعدة التى أرستها لجنة الميثاق فى صدر تقريرها وهى تقول « إن المبادىء والأسس والحقوق والواجبات التى وردت فى الميثاق ، وقد صدرت عن الارادة الشعبية فى اجماع يمتد من القاعدة إلى القمة ، لها صفة الالزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة جميعها »

أما الدستور الدائم فقد جاء فى المادة الرابعة منه أن « الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على

الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات »

ثم أفرد الدستور بابا كاملا عنوانه « المقومات الاقتصادية » يعنينا منه فى حديثنا هنا مواده التالية :

المادة ٢١ — يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة .

المادة ٢٢ — ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية شاملة .

المادة ٢٦ — للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها

المادة ٣٠ — الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية

المادة ٣٢ — الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل .

وواضح أن الانفتاح الاقتصادى يدخل تعديلات جوهرية على المقومات الاساسية السابقة غير اننا سنكتفى فيما يلى بالتعرض لثلاثة مقومات أساسية فقط هى الملكية الخاصة والملكية العامة والخطة الشاملة للتنمية . فلقد تغيرت مفاهيمها جميعا .

أولا : الملكية الخاصة

تتمثل الملكية الخاصة فيما يسميه الميثاق والدستور برأس المال غير المستغل ، أى فى رأس المال الوطنى فقط ، أى فى رأس المال الصغير والمتوسط ومن ثم لا يقوم الاقتصاد القومى على رأس المال الكبير ، الذى يعتبر عندئذ بحكم الميثاق والدستور رأسمالا مستغلا كذلك لا تسمح مقومات الاقتصاد القومى بنمو الرأسمالية الوطنية ، أى الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ، إلى رأسمالية كبيرة ، طفيلية ، ربوية ، بيروقراطية ، احتكارية . وتعتبر من ثم بروزا رأسماليا يجب تصفيته . وبصفة خاصة ، فهى لا تسمح لرأس المال المحلى بأن يرتبط باى شكل من الأشكال برأس المال العالمى وحصرت احتمالات ذلك فى المشاركة مع الدولة وحدها

لكن الانفتاح الاقتصادى يتيح كما رأينا حرية النمو للملكية الخاصة بلا قيد ولا شرط كما يتيح حرية النمو غير المحدود لرأس المال الخاص ومن ثم فهو يسمح بتركز الثروة ويفتح السبيل أمام حرية الاستغلال الرأسمالى ، ومن ثم إلى المزيد من التمايز الطبقى وإلى احتدام الفوارق بين الطبقات . وإذ يتيح الانفتاح الاقتصادى أيضاً حرية ارتباط رأس المال المحلى برأس المال العالمى ، وبخاصة من خلال التجارة الخارجية والمقاولات ، فانه يتيح نموا هائلا للرأسمالية المحلية ويفتح أبواب اقتصادنا للرأسمالية العالمية التى تعفى من كافة قوانين مرحلة التحول الاجتماعى وتتمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والمالية ولهذا تشكل داخل

اقتصادنا القومى قطاعا أجنبياً لا يسيطر عليه الشعب ، لا يوجه فائضه ، ولا يخضعه لخطة شاملة للتنمية

ثانيا : الملكية العامة

الملكية العامة هى ملكية الشعب ، هى القطاع العام وتتأكد الملكية العامة بالدعم المستمر للقطاع العام الذى يتمتع — من جانب — بالدور القيادى داخل الاقتصاد القومى ، ويتحمل — من جانب آخر — المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية والمعنى الجوهرى هنا هو أن القطاع العام يجب أن يدعم باستمرار . أى :

(أ) ان لا يمس وجوده المادى. فلا يجوز إلغاؤه،أو إشهار افلاسه ، أو الحجز عليه ، أو تملكه بالتقادم ، كله أو بعضه . ولا يجوز التصرف فى أمواله أو نقل ذمته المالية كاملة أو مجزأة إلى القطاع الخاص . ولا يجوز بيعه ، أو نقل ملكيته كله أو بعضه لرأس المال الخاص ، المحلى او الأجنبى .

(ب) أن لا يمس دوره القيادى . فدوره القيادى هو الضمان الاقتصادى لتحمله المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . ومن ثم فاباحة تقليص حجم القطاع العام ، وإباحة تحويل الشركة العامة إلى شركة مشتركة ، وإباحة دخول القطاع الخاص إلى الأنشطة المقصورة على القطاع العام ، والقول بنظرية التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ، إنما يعتبر كله اخلالا بالدور القيادى للقطاع العام وبمسئوليته الرئيسية فى التنمية . وهو يمهد

من ثم لاخضاع القطاع العام — أكثر فأكثر — لمصالح الرأسمالية وانحرافاتها المدمرة ، وخاصة إذا اشترك مع رأس المال العالمى .

ثالثا : الخطة الشاملة للتنمية

لضمان التقدم ، تضع الدولة خطة شاملة للتنمية هى المسئولة عن تنظيم الاقتصاد القومى بأكمله . وإنما يشترط لذلك شرط طبيعى هو أن يوضع تحت تصرف هذه الخطة كل الفائض الاقتصادى للمجتمع من أجل أن يتم توجيهه توجيها مخططا نحو التنمية .

وأساس وجود الخطة هو وجود القطاع العام ، فاذا لم يوجد فلا مجال للتخطيط أصلا ، اللهم إلا أن يكون التخطيط موضوعا للرأسمالية كما فى فرنسا وعندئذ يصبح التخطيط توجيهياً من جانب الدولة اختيارياً من جانب المشروعات ، ويكون غير ملزم لأحد . لكنه موضوع فى خدمة الرأسمالية وحدها ، عدها بالمعلومات الكافية ، ويزودها بالتوجيهات الدقيقة ، ومن ثم يرشد مسلكها العام . أما فى بلد نام كمصر ، فالأخذ بالتخطيط ليس زينة ولا حلية ، وإنما هو ضرورة ملحة من أجل حسن توجيه الموارد المحدودة وتحقيق أهداف التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى . فى بلد نام كمصر لا بد من كفالة التطور المتناسق والمتوازن للاقتصاد القومى بكل قطاعاته ، لا بد من كفالة التناسب فيما بين كل أجزاء الاقتصاد القومى . وعندئذ فان التخطيط يجنب المجتمع فوضى المنافسة الحرة المدمرة والأزمات والبطالة ، ويفتح المجال لتحقيق معدلات عالية لنمو الاقتصاد القومى ومن ثم لرفاهية الشعب .

من هنا الأهمية القصوى للطابع الالزامى للتخطيط ، من أجل ضمان أن تقوم كل وحدة اقتصادية ، وفى مقدمتها وحدات القطاع العام ، بدورها كاملا فى انجاز التنمية الناجحة وليس معنى ذلك أبدا اهدار حرية الوحدة الاقتصادية . فالخطة فى البداية مجرد مشروع غير نهائى ، تناقش فى الوحدات وتصحح ولـكن ما أن تقر الخطة حتى تصبح ملزمة لـكل وحدة اقتصادية ، بحيث يصبح عدم إنجازها للخطة انقطاعا فى سلسلة الانتاج يشـكل خسارة للاقتصاد القومى بأسره . ولهذا تؤكد على ضرورة الطابع الالزامى للخطة ، فلا خطة هناك إذا قضى على هذا الطابع الالزامى

ان الـكلام عن حرية الادارة فى الوحدة الاقتصادية لا يمكن أن ينفصل عن المعنى العلمى للحرية ، وهو معرفة القوانين الموضوعية للاقتصاد القومى واستخدام هذه القوانين استخداما موضوعيا وعندئذ يجب أن تكون الحرية بحيث تدعم من وجود ومكانة ودور القطاع العام ، وتسمح بتقدم المجتمع نحو أهداف التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ومن ثم فان إباحة قيام قطاع أجنبى لا تتحكم خطة الدولة فى اتجاهاته ، وإباحة حرية النمو الرأسمالى للقطاع الخاص ، وبعث عناصر النمو والتطور الرأسمالى ، وتقليص وتفكيك القطاع العام وهو القاعدة المادية للتخطيط — ان ذلك كله ليس له من معنى سوى الغاء مبدأ التخطيط بالفعل ، وفتح المجال أمام قوى السوق العمياء ، والسماح بحرية عمل قوانين التطور الرأسمالى ابتداء من تفتت القرارات الاقتصادية وفوضى استخدام الموارد المحدودة

وأخطار المنافسة الرأسمالية وانتهاء بالازمة والبطالة والتضخم والسوق السوداء

وعلى الاقل ، فانه باسم التخلى عن البيروقراطية واطلاق حرية الادارة فى القطاع العام ، تصبح الخطة — ان كان ثمة تخطيط — اختيارية ، توجيهية ، تأشيرية ، غير ملزمة حتى للقطاع العام نفسه فكيف يكون الحال والقطاع الخاص (حر) أصلا فى نموه ؟ اذن — لا خطة شاملة هناك تحكم كلا من القطاع العام والقطاع الخاص ، ولا خطة ملزمة حتى للقطاع العام

ولقد صدر مشروع الخطة للعام المقبل ١٩٧٦ ، وفيه اعلان للجميع بأن مفهوم التخطيط قد تعدل . يقول المشروع بصراحة لا يحسد عليها « كان التخطيط فى المرحلة السابقة يتسم بأنه تخطيط ملزم قانونا ، ولا يعنى هذا أن يكون التخطيط فى ظل الانفتاح الاقتصادى تخطيطا تأشيريا ، بل ينبغى أن يكون أداة ضبط وتنسيق بين القطاعات » حسنا لم يعد التخطيط ملزما وهو أيضاً لن يكون تأشيريا فماذا يمكن أن يكون إذن ان لم يكن تخطيطاً غير ملزم ! ؟

●

الفصل الثامن

سيطرة المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية

لا يمكن أن نتوقف طويلا عند حقيقة التغيير الذى حدث فى المقومات الاساسية للاقتصاد القومى ، فمثل هذا التغيير انما يعبر فى الواقع عن تغييرات أعمق في هيكل وبنيان الاقتصاد المصرى أنه يكشف على سبيل المثال عن مدى وعمق التغيير الذى أصاب الاسلوب المتبع للتنمية الاقتصادية ، أى أسلوب تنمية القوى المنتجة فى المجتمع . لقد تغير مفهوم التنمية فى ظل الانفتاح .

(١) تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية

مفاهيم التنمية الاقتصادية

فالتنمية الاقتصادية هى العملية التى يتم بها تنمية القوى المنتجة فى كل مجتمع ، اشتراكيا كان أو رأسماليا ، متقدما كان أو متخلفا كل المجتمعات تقوم بعملية تنمية اقتصادية ، أى تنمية لقواها الانتاجية — والا انهارت . وهى تحدد لنفسها الهدف من وراء هذه العملية ، بحسب درجة نمو ونضج

القوى الانتاجية ، وعلاقات الانتاج فيها وهذا الهدف هو عندئذ تكوين الثروات الفردية فى ظل الرأسمالية أو تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لجميع المواطنين فى ظل الاشتراكية . وبحسب الهدف يتم اختيار الأسلوب الذى تجرى به التنمية الاقتصادية المعنية ولذلك تتعدد الاساليب وتتعدد من ثم النظرة الى التنمية الاقتصادية ، وتتعدد بالتالى الصيغة التى تطرح بها تمهيدا لوضعها فى التطبيق . لهذا كله تتعدد مناهج التنمية الاقتصادية من مفهوم رأسمالى الى مفهوم اشتراكى الى مفهوم لا رأسمالى . ويظهر ذلك أوضح ما يظهر فى البلدان المتخلفة التى لم تحسم فيها بعد عملية اختيار الطريق الذى تسير فيه .

وبغير حاجة للاسهاب ، نستطيع أن نقول ان المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية يقوم من جانب على سيادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية ، حتى لو كان هناك قطاع عام بجانبها ، ويقوم من جانب آخر على وجود السلطة السياسة أساسا بأيدى الطبقة البورجوازيه ، بأيدى الرأسمالية ، حتى لو كان هناك تحالف يجمعها مع بعض الطبقات الاخرى.

واما المفهوم الاشتراكى للتنمية الاقتصادية فانه يقوم من جانب على سيادة الملكية العامة لوسائل الانتاج الاساسية ، حتى لو وجدت هناك ملكية خاصة لبعض وسائل الانتاج ، ويقوم من جانب آخر على وجود السلطة السياسية أساسا بيد الطبقة العاملة، حتى وهى متحالفة مع الفلاحين وصغار المنتجين .

بقى المفهوم اللارأسمالى . وهو مفهوم حديث ظهر فيما بعد الحرب العالمية الثانية تعبيرا عن امكانية — لا حتمية — تقدم البلدان المستعمرة والمتخلفة الى بلدان مستقلة ونامية . ويتحقق هذا التقدم بصفة مبدئية من خلال طريق التطور المستقل الذى يصفى التبعية للرأسمالية العالمية ، دون أن يلغى وجود البلد المستقل فى اطار السوق الرأسمالية العالمية عالميا وفى اطار النظام الرأسمالى محليا ثم مع تعمق وجذرية التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعادية للرأسمالية العالمية والمصاحبة لعملية التحرر الاقتصادى، يمكن أن يتحقق التقدم من خلال طريق التطور اللارأسمالى ، أى الطريق الذى ـ دون أن يخرج عالميا عن اطار السوق الرأسمالية العالمية ـ يرفض نظريا وعمليا المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية المحلية . وهكذا يعمل بالتالى على أن يرسى قاعدة مادية تقوم فى الاساس على الملكية العامة لاهم وسائل الانتاج ومن ثم ـ ومع استمرار وجود ملكية خاصة وقطاع خاص ـ ينشأ قطاع عام يكون مسئولا عن قيادة عملية التنمية الاقتصادية ضماناً لكفاءة استخدام القوى المنتجة ورفع مستوى معيشة الشعب العامل. وعندئذ يشترط ان تكون السلطة السياسية للدولة فى أيدى تحالف طبقى يضم الطبقات والقوى الاجتماعية ذات المصلحة فى التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى . وهو تحالف لا تقوده بالضرورة الطبقة العاملة لكنها يجب بالضرورة أن تلعب فيه دوراً أساسيا أما قيادته فغالبا ما تذهب — بصفة انتقالية — الى أيدى أقرب الطبقات الى الطبقة العاملة وهى البورجوازية الصغيرة .

ولسنا هنا بصدد الدراسة المفصلة للطريق اللارأسمالى ، وهو ما نأمل أن نخصص له دراسة مقبلة . لكننا نركز هنا فحسب على المفهوم اللارأسمالى للتنمية الاقتصادية ، وهو المفهوم الذى ظهر بعد انتصار حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات السابقة ، وتفكك النظام الامبريالى فى المستعمرات، وبفضل الظاهرة التى تميز بها عصرنا وهى الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على المستوى العالمى . فمن غير حاجة لان تصبح المستعمرات السابقة بلدانا اشتراكية ، فان عليها ان تشق طريقها الى التنمية الاقتصادية وفى ظل هذه الظروف العالمية المواتية ، لم تكن التنمية الاقتصادية لتتم من غير أن تجرى معها عملية التحرر الاقتصادى من الامبريالية العالمية . ومن هنا وضعت البلدان المستقلة حديثا على طريق العداء الجذرى للامبريالية. ومن هنا أيضا كانت حتمية العداء الجذرى ضد التبعية للاستعمارية العالمية بحيث تشير الى حتمية اللقاء مع الاشتراكية العالمية ، من أرضية النضال المشترك ضد الامبريالية العالمية فلاول مرة فى التاريخ ، توجد قوة عالمية جبارة — هى العالم الاشتراكى — تشارك المستعمرات والمستعمرات السابقة والبلدان المستقلة حديثا فى نضالها لتصفية الامبريالية فى العالم كله

المهم أن العداء للامبريالية أصبح هو نقطة البدء فى عملية التحرر الاقتصادى ، أى فى عملية التنمية الاقتصادية نفسها فى البلدان المستقلة حديثا . لكن الأهم أن مثل هذا العداء كان كفيلا بأن يضع هذه البلدان — فى الوقت نفسه — على طريق العداء ليس فقط للامبريالية ، بل للرأسمالية

ذاتها ، لهذه الرأسمالية التى ولدت الامبريالية فما الامبريالية كما هو معروف إلا المرحلة العليا للرأسمالية

ولقد ساعدت على ترسيخ وتعميق هذا العداء للرأسمالية أوضاع التخلف القائمة محلياً . فهذه الأوضاع تشهد فى الواقع هياكل وتركيبات وأبنية اقتصادية واجتماعية ، متعددة ومتباينة ومتناقضة ، والكل متواجد معاً ، جنباً إلى جنب ، يكرس التخلف ويعمقه ويضمن له الدوام

المفهوم الرأسمالى فى مصر

ففى بلد كمصر ، فيما قبل ثورة يوليو مثلا ، كان الاقتصاد القـــومى يتـكون من مجموعة غير متـكاملة أو متـكاملة تـكاملا مشوهاً من الهياكل الاقتصادية هيكل استعمارى أجنبى ، وهيكل رأسمالى كبير مربوط عضوياً بالهيكل الأجنبى ، وهيكل اقطاعى أو شبه اقطاعى فى الزراعة والريف ، وهيكل رأسمالى صغير يضم أصحاب الحرف وصغار التجار والفلاحين . وهكذا فى اطار من التبعية الإستعمارية والتخلف شبه الاقطاعى ، كانت تسود علاقات شبه اقطاعية وشبه رأسمالية وعندئذ ، ساد نوع من المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية وبخاصة فى سنوات المد الثورى وانتعاش الحركة الوطنية ، مثلا فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وبخاصة عقب الحركة الوطنية فى عام ١٩٤٦ عندئذ ساد بقدر أو بآخر مفهوم رأسمالى للتنمية الاقتصادية ومثل هذا المفهوم فى بلد تابع ومتخلف لم يكن من شأنه أن يحرر البلاد من التبعية الاستعمارية أو التخلف الاقطاعى

ولذلك قامت ثورة يوليو لتعلن — عمليا — فشل هذا المفهوم فلقد كان من الضرورى لنجاح أى تنمية اقتصادية فى بلادنا عندئذ أن تبدأ بتصفية الهياكل الاستعمارية وشبه الاقطاعية . وهو ما فعلته ثورة يوليو بعد ذلك على خطوات بالاصلاح الزراعى ، وبتمصير بعض المصالح الاستعمارية ومع ذلك فلم يكن هذا كافيا ، فلقد أقرت الثورة عندئذ — عمليا وأحيانا فكريا — باهمية المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية ، بينما كان لابد من البدء فى بناء اقتصاد وطنى حديث ، ومستقل بالفعل لا بالقول . ومن هنا جاءت الصدمة الأولى للثورة ، إذ لم تنجح التنمية التى بدأتها ولذلك لم يكن هناك مفر فيما بعد من التصفية الشاملة للمصالح الاستعمارية وتأميم وتصفية الرأسمالية الكبيرة المحلية . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، تم التخلى — ومن واقع التجربة وحدها — عن المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية

ففى بلد نام كمصر، غير تابع وغير متخلف بالمعنى التقليدى لا يمكن أن ينجح المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية لماذا ؟ لأنه من أجل أن تجرى تنمية حقيقية — ولو بالمعنى الفنى للتنمية — يجب فى الواقع بناء اقتصاد وطنى حديث ، يأخذ بتكنيك وطرق الانتاج الحديثة ، ويوفر موارد كبيرة للاستثمار الرأسمالى ، ويحقق مستوى حديثاً من التخصص فى الانتاج ومثل هذا الحديث الشامل فى الاقتصاد القومى يستدعى بالضرورة القيام بتحولات هيكلية لازمة للتغلب على التخلف مثل هذه

التحولات الهيكلية يجب فى حالتنا أن تكون أكثر عنفا وأكثر عمقا وفى زمن مكثف عما كانت عليه فى أوربا الغربية والولايات المتحدة لكن هذه التغيرات الهيكلية الضرورية لم يعد ممكنا اليوم تنفيذها على أساس اقتصاد رأسمالى قائم من جانب على الاستثمار الخاص والمشروع الفردى ومن جانب آخر على الاستغلال الرأسمالى والحد الأقصى من الأرباح بل أصبح من الضرورى — لكى تتم — ضمان مشاركة واسعة من جانب الدولة تتمثل فى استثمارات عامة تبعث الحيوية وتقود عملية التنمية ، كما تتمثل فى نظام للتخطيط القومى يوضع بجدية وينفذ بدقة وصرامة . بل لابد أيضاً ، أولا وأخيراً ، من مشاركة واسعة من قبل جماهير المنتجين جماهير العمال والفلاحين والحرفيين ، مشاركة فاهمة واعية متحمسة ، مبادرة إلى انجاز التنمية وتجاوز أهدافها لأنها فى النهاية تنمية يجب أن تكون فى مصلحتها

وعلى أحسن الفروض ، فإن المفهوم الرأسمالى للتنمية فى بلد نام انما يقوم على التسليم بانقسام الاقتصاد القومى إلى قطاعين مستقلين ، قطاع خاص يحفزه معيار الربح ، وقطاع عام تحفزه الرغبة فى حل بعض المشكلات الاقتصادية وعندئذ يطلق العنان للقطاع الخاص وتترك له القيادة الاقتصادية ، بحيث تأخذ الدولة على عاتقها أن تتولى تلك الأنشطة الاقتصادية غير المربحة بينما يتولى أغلب النشاط الاقتصادى رأسماليون فرديون على أساس السعى إلى الربح والحجة هنا معروفة ، وهى أن

مثل هذا التنظيم يوفر الحافز الفردى لدى أصحاب الأموال ، ومن ثم يخلق الكفاءة القصوى والتشغيل الأمثل للاقتصاد القومى .

فشل المفهوم الرأسمالى

ويجب الاعتراف بأنه يمكن فى البلدان المتخلفة أن تجرى تنمية اقتصادية فى ظل المفهوم الرأسمالى . لكنها تكون عندئذ ما يمكن أن نسميه تنمية اقتصادية مشوهة ولا تلبث أن تصبح مستحيلة . لماذا ؟

اولا : لأنها تكون تنمية مشوهة اقتصاديا

فإن رأس المال الخاص — وهو لا يملك القدرة الإقتصادية ولا الاستعداد الفنى لبدء عملية تنمية اقتصادية حقيقية — يلجأ من ثم إلى الاستثمار فى الأنشطة السهلة ، السريعة العائد ، المرتفعة الربح ، فى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، فى المقاولات والتوريدات ، وفى التخزين والمضاربة. ومن ثم تتبدد موارد قومية كبيرة على الرغم من أن القطاع الخاص يحقق عندئذ أرباحاً كبيرة ويراكم ثروات هائلة هنا تتم تنمية مشوهة تتخذ شكل تنمية جانبية ، هامشية أى تنمية لجانب من جوانب الإقتصاد القومى، ليس هو الجانب الأساسى الذى يظل بلا استثمارات وبلا تطوير هنا لا تتم تنمية للاقتصاد القومى ، وأن تمت تنمية لاقتصاد بعض الأفراد ، هى تنمية لثروات قلة من الرأسماليين .

ثانيا : ولأنها تكون أيضا تنمية مشوهة اجتماعيا

فسيطرة المفهوم الرأسمالى يجعل من التنمية المشوهة اقتصادياً تنمية مشوهة اجتماعيا إذ أن اعادة توزيع الدخل القومى تتم عندئذ لصالح قلة من أبناء الوطن ، قلة من المنظمين والرأسماليين ، تكون لديهم امكانية زيادة أرباحهم على حساب الدولة والقطاع العام ، لأن نشاطهم يتوقف إلى حد كبير على جهود موظفى الدولة والقطاع العام ، وذلك من خلال التراخيص والعقود والقروض والمزادات والمناقصات والتوريدات والمقاولات ، مما يخلق دافعاً قوياً نحو الفساد ففى ظل اقتصاد رأسمالى ، فى ظل جهاز السوق والمنافسة ، وتحت اغراء الربحية السهلة والسريعة للمشروعات الفردية ، يصبح كل شيء سلعة حتى الشرف . إذ يكون لكل شيء — مهما يكن — ثمنه الذى يشتريه فلا يستغرب عندئذ — وفى ظل عدم الشعور بالإطمئنان — أن يصبح كل إنسان عدواً لأخيه الإنسان .

أن الملكية الخاصة لرأس المال تتيح عندئذ لصاحبها أن يستحوذ على الجزء الأكبر من ثمرة الإنتاج الذى لم يتم إلا بالجهود الجماعية لغيره من العاملين ويصبح التناقض الجوهرى فى المجتمع هو التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبالذات لرأس المال وبين الطابع الاجتماعى للانتاج مثل هذا التناقض يحكم المجتمع بأكمله ، ويعبر قانون فائض القيمة عندئذ عن حقيقة الاستغلال الرأسمالى ، عن واقع سعى كل رأسمالى

لزيادة ثروته عن طريق زيادة استغلال عماله ، وتوسيع انتاجه بقدر استطاعته إلى حد التركز ، والسعى المضطرد نحو الانتـــاج الـكبير والاحتـكار من هنا يظهر القانون العام للتراكم الرأسمالى فتراكم رأس المال يزداد بزيادة استغلال الرأسماليين للعمال وتتركز الثروة عندئذ عند قطب فى المجتمع ، بينما يتركز الفقر فى القطب الآخر . ومن ثم يتفاقم التمايز الاجتماعى بين المواطنين . ومع تركز الانتاج . يجرى تركز رأس المال ، أى يتجمع رأس المال فى أيدى قلة من الرأسماليين ، وهكذا ينفتح المجتمع النامى على تناقضات الرأسمالية كاملة ، وهو بعد لم يتخلص من تناقضات التبعية والتخلف ، الباقية منها والمتجددة ، بل ويصبح فى الواقع أشد قابلية لتـكريس كل أنواع التبعية والتخلف ، ولهذا قلنا أن التنمية الاقتصادية بالمفهوم الرأسمالى هى بلا شك تنمية اقتصادية لـكنها تنمية مشوهة اقتصاديا واجتماعيا ، تنمية جانبية جزئية ، هامشية ، بالقطعة، تفاقم التناقضات الاجتماعية ، وتـكرس فى النهاية معالم التخلف الداخلى والتبعية الخارجية . ومن هنا فهى تنمية مستحيلة ، انها فى الحقيقة لاتنمية. انها تنمية لاقتصاد بعض الأفراد ، لاللاقتصاد القومى ، تنميه للثروات الفردية وليس للثروة القومية .

لهذا أعلنت ثورة يوليو منذ بداية الستينات ، وبعد تجربة حافلة فى تجريب المفهوم الراسمالى ، أن التقدم مستحيل فى ظل هذا المفهوم. وبدأت من ثم تجربة أخرى فى ظل مفهوم لا رأسمالى للتنمية الاقتصادية .

ما هى مشكلتنا الاقتصادية

والآن وبعد خمسة عشر عاماً من تجربة معينة للمفهوم اللارأسمالى فى التنمية ، تعلن اليوم سياسة الانفتاح الاقتصادى بوصفها حلا لكل متاعبنا الاقتصادية الراهنة فهل يمكن أن يكون الانفتاح الاقتصادى حلا حقيقيا لمشكلتنا الاقتصادية ؟ ولنضع المسألة فى وضعها الصحيح ، فما هى بالدقة مشكلة مصر الاقتصادية ؟ وهل هى مثلا نتيجة ما سمى بالانغلاق الاقتصادى ، فيكون الحل جائما فى هذا الانفتاج الاقتصادى ؟ وعندئذ هل تحل مشكلة مصر الاقتصادية بالاعتماد على حرية حركة وحرية نمو رأس المال الخاص ، سواء كان محليا أو أجنبياً ؟ هذا هو السؤال .

وبادىء ذى بدء ، يجب أن نعترف بأن متاعبنا الاقتصادية الراهنة من الضخامة والخطورة بحيث لا تحتمل أى قدر من عدم الجدية أو عدم الشعور بالمسئولية فى مواجهتها . ومثل هذا الوضع هو الذى يدفع البعض إلى النظر إليها بوصفها حالة ميئوسا منها وهى نظرة غير سياسية أصلا ، تعبر أما عن موقف يمينى مغرق فى الرجعية ، وأما عن موقف فوضوى مغرق فى المغامرة ، وهى فى الحالتين تمثل انعزالا وغربة عن واقع شعبنا الكادح ، المنتج الخلاق دائما وأبدا ، بل هى تقليل من شأن ثروتنا الطبيعية والبشرية الهائلة ، وتغطية على طبيعة المشكلة الاقتصادية التى تواجه مصر

وعلى العكس ، ومن واقع الالتزام الجاد والشعور الكامل بالمسؤلية

ازاء شعب مصر ، نحاول هنا أن نعالج هذا الوضع الخطير . فمشكلة مصر الاقتصادية ، هى اليوم كما كانت بالأمس وستظل للغد القريب والبعيد ، هى مشكلة ضرورة وحتمية انجاز التنمية الاقتصادية الحقيقية ، مشكلة ضرورة وحتمية بناء اقتصاد وطنى حديث ، يواجه مهام التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، فى صدام لا مفر منه مع قوى الاستعمار العالمى قديمه وجديده . ومع الرجعية المحلية قديمها وجديدها ، ومن أجل التحسين الجذرى لمستوى معيشة الطبقات الكادحة

هذه المشكلة الاقتصادية المزمنة كانت ثورة يوليو هى المحاولة الوحيدة لمواجهتها مواجهة حاسمة ، فى البداية من خلال مفهوم رأسمالى ، ثم بعد ذلك من خلال مفهوم لارأسمالى وهنا يجب الاعتراف بأنه فى أقل من خمسة وعشرين عاما هى عمر الثورة تحولت مصر فعلا من شبه مستعمرة زراعية متخلفة إلى بلد زراعى صناعى .

وفى خلال أكثر من ستين عاما ، منذ عام ١٩١٣ عشية الحرب العالمية الأولى حتى اليوم ، لم تحقق مصر معدلا للتنمية الاقتصادية أعلا مما حققته فى الفترة الواقعة فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٥ ، وهى الفترة التى شهدت قيادة الدولة للنشاط الاقتصادى ونشأة وتطور القطاع العام والأخذ بمبادىء التخطيط المركزى للاقتصاد القومى وتنشيط القطاع التعاونى فى الريف ، وبداخل هذه الفترة القصيرة المتميزة من تاريخنا الاقتصادى ، تميزت بصفة خاصة فترة الخطة الخمسية الأولى ، فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ .

وبغض النظر عما انطوت عليه هذه التنمية من أخطاء اقتصادية تنصب فى الأساس على نمط التنمية واستراتجيتها ، وما نجم عنها من تبديد لكثير من الموارد القومية المحدودة ، وما فرض عليها من أعباء اضافية بفعل قوى خارجية أو داخلية ، إلا أنها — مع كل ذلك — تظل الفترة الناصعة الوحيدة فى تاريخ التنمية الاقتصادية فى مصر

أولا : فبعد مرحلة الركود الاقتصادى الطويل امتدت لنحو ٤٠ عاما حتى بداية الثورة ، ارتفع الناتج القومى الاجمالى فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٥ بمتوسط ٥٪ سنوياً ، وارتفع فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٥ بمتوسط ٦٪ سنويا . ثم توقف الارتفاع فى عام ١٩٦٥ وأخذ فى الهبوط وبخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧

ثانياً بعد مرحلة من بطء معدل نمو الاستثمار الرأسمالى، ارتفع المعدل سريعاً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥ حين حدث تدهور مطلق فى الاستثمار الحقيقى استمر حتى عام ١٩٦٧ حين تأكد الاتجاه الانكماشى بعد حرب يونيو

ثالثاً انعكس الاهتمام بالتصنيع فى صورة التوسع فى الاستثمارات الصناعية . فخلال الخمسة عشر عاماً الأولى من الثورة ، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧ ، استثمرت الصناعة ١٠٢٩ مليون جنيه من مجموع استثمارات اجمالية بلغ ٣٠٠٠ مليون جنيه ونذكر هنا بصفة خاصة أن الزيادة

السريعة فى انتاج وسائل الإنتاج قد أدت أيضاً إلى ازدياد الأهمية النسبية للصناعة الثقيلة داخل الصناعة كلها ، من ٢٨٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٣٩٫٥٪ فى عام ١٩٦٦

رابعاً تحقق ارتفاع حقيقى فى نصيب العمل من الدخل القومى من ٤٠٪ فى عام ١٩٥٤ إلى ٤٧٪ فى عام ١٩٦٥ . وهو معدل للنمو يعتبر غير عادى ، لـكنه أخذ بعد ذلك فى الانخفاض من جديد .

وتبدو الصورة أنصع فى فترة السنوات الخمس التى عاشتها الخطة الخمسية الأولى ولهذا نستأذن فى عرضها بدورها على حدة :

(ا) ارتفع حجم الاستثمارات السنوية من متوسط بلغ ١٠٧ مليون جنيه سنوياً فيما قبل الخطة إلى متوسط بلغ ٣٠٠ مليون جنيه سنوياً وبينما زادت الاستثمارات قبل الخطة بمعدل ١٧٪ سنوياً ، فلقد زادت فى سنوات الخطة بمعدل ١١٣٪

(ب) فيما قبل الخطة زادت استثمارات الصناعة بمعدل ٧٠ مليون جنيه سنوياً ، أما فى سنوات الخطة فقد تجاوزت ١٠٠ مليون جنيه سنوياً

(ج) فيما قبل الخطة كان نصيب العمل من الدخل القومى فى حدود ٤٢٪ ، وقد زاد بفضل الخطة كما ذكرنا إلى ٤٧٪

هكذا ، إذن ، كنا نحاول مواجهة مشكلتنا الاقتصادية الملحة بجدية

بالغة . وعلى الرغم من أهمية النتائج التى أنجزت ، فاننا لم نكن راضين تماما عنها . فلقد كان يمكن احراز نتائج أفضل منها كثيراً ، لولا ما انطوت عليه الخطة من مفاهيم اقتصادية خاطئة ، فى مقدمتها أن الخطة بدأت فى منتصف عام ١٩٦٠ والمفهوم الرأسمالى للتنمية مازال سائداً بحيث أن الاعتماد الأساسى كان على القطاع الخاص ، أما القطاع العام فكان مجرد قطاع ثانوى لا يمثل عندئذ سوى ١٨ ٪ من جملة الناتج القومى .

حقيقة متاعبنا الاقتصادية

وكما تدل النتائج المختلفة ، فانه حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، لم تكن هناك متاعب اقتصادية غير عادية ، بل متاعب عادية تصحب كل تنمية اقتصادية لكن متاعبنا الاقتصادية غير العادية بدأت عندما انتهت الخطة الخمسية الأولى فلم يستطع النظام أن يواصل السير بأسلوب التنمية المخططة . ومن ثم عجز عن البدء فى الخطة الخمسية الثانية التى كان يجب أن تكمل الخطة الخمسية الأولى من أجل مضاعفة الدخل القومى وارساء قاعدة التصنيع الثقيل — وكان على هذه الخطة الخمسية الثانية أن تمهد بدورها لخطة خمسية ثالثة وهكذا ، بحيث لا ينقطع خط التنمية ولا خيط التخطيط وعلى العكس ، فحتى يومنا هذا من عام ١٩٧٥ ، لم نبدأ بعد الخطة الخمسية الثانية ، وامضينا حتى الآن عشر سنوات بلا تنمية مخططة ، بتنمية مرتجلة من سنة إلى أخرى ، هى النفى الحقيقى لكل تنمية مخططة .

هنا ، وهنا فقط ، نقطة البدء فى كل متاعبنا الاقتصادية الراهنة أنها لا تكمن فى فشل التنمية المخططة التى قمنا بها ، لأول مرة ، وللمرة الوحيدة فى تاريخنا ، وإنما تكمن على العكس فى العجز حتى اليوم عن عن بدء الخطة الخمسية الثانية ، وبعبارة أخرى العجز عن مواصلة أسلوب التنمية المخططة ، وبعبارة أدق العجز عن تطبيق المفهوم اللارأسمالى للتنمية فهذا المفهوم اللارأسمالى لم يطبق فى بلادنا — ولو بشكل قاصر تماما — إلا خلال الخطة الخمسية الأولى وحدها ، وابتداء فقط من إجراءات يوليو ١٩٦١ وتحويل القطاع العام إلى القطاع القيادى فى الاقتصاد القومى المفهوم اللارأسمالى للتنمية لم نعرفه إلا لمدة أربع سنوات فحسب بعدها لم يطبق على الاطلاق بعدها كان قرار كل من الاستعمار الجديد والرجعية الجديدة بوقف تجربة التنمية المخططة

تم تحويل حرب اليمن إلى حرب استنزاف اقتصادى لمصر وتم وقف المعونة الأمريكية من القمح ، وفرض حصار اقتصادى على مصر . وبدأت حملة واسعة لاستغلال أخطاء القطاع العام وأخطاء التنمية وأخطاء التخطيط وتحويلها إلى خطايا يجب أن تلغى التجربة . وساعدت البداية الرأسمالية للخطة الخمسية الأولى ، والادارة الرأسمالية للقطاع العام ، والأوضاع السلبية للجماهير نتيجة السياسة المعادية للديموقراطية ، ساعدت جميعاً على تبديد جزء كبير من الفائض الاقتصادى المتولد فى القطاع العام ، وتحويله إلى ثروات خاصة لأفراد الطبقة الجديدة التى نجحت

بوسائل شتى فى منع النظام من تحميلها بأى أعباء جدية تفرضها أى تنمية حقيقية وعجزت الدولة عن تعبئة الموارد الضرورية للتنمية ومن ثم تفاقمت الحملة على القطاع العام نفسه .

هكذا تعثرت التنمية الاقتصادية فى منتصف الستينات ارتفع الدين الخارجى وأصبح التمويل الخارجى أكثر صعوبة فاضطر النظام لتخفيض الواردات ، وأصاب التخفيض مستلزمات الانتاج أساساً ، مما أضر بالصناعة بالذات أما قيمة الواردات الغذائية فسرعان ما اتجهت للزيادة نتيجة لارتفاع أسعارها بمعدل ١١٫٥٪ سنوياً فيما بين عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ وعام ١٩٦٦/١٩٦٧ كما ارتفعت أيضاً نتيجة للتوسع فى استيرادها اسكاتا لأصوات الطبقة الجديدة الساخطة وكل ذلك قد هدد عندئذ بارتفاع عام فى الأسعار

ونجحت الامبريالية العالمية ، بزعامة أمريكا ، فى تفجير حرب يونيو ١٩٦٧ . ولقد تكفلت هذه الحرب عندئذ وفيما بعد وحتى اليوم باجراء اللازم ، ليس فقط بوقف التنمية المخططة ، ليس فقط بالتراجع عن أسلوب التخطيط ، وإنما أيضاً بوقف كل تنمية سواء كانت مخططة أو غير مخططة وهكذا أمضينا عشر سنوات من التنمية غير المخططة ، بل من اللاتنمية والحرب المدمرة . هكذا ، وهكذا فقط ، تعثر المفهوم اللارأسمالى للتنمية حتى توقف نهائيا

وهنا يجب أن نقول أنه كان من الطبيعى أن يتعثر هذا المفهوم

اللارأسمالى للتنمية الاقتصادية . لماذا ؟ لأنه على الرغم من ضخامة قاعدته الاقتصادية ، فانه افتقد منذ البداية أهم مقوماته جميعاً وهو وجود السلطة السياسية للدولة وبايدى تحالف طبقى تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً حاسماً ، وبالتالى ضمان فرض الرقابة الشعبية الصارمة على عملية التنمية حتى لا تتحول فى النهاية إلى مناسبة تاريخية نادرة لنمو البورجوازية المحلية وتحولها إلى طبقة رجعية جديدة .

لهذا بقيت مشكلة مصر الاقتصادية بغير حل حتى الآن فما زالت قضية التنمية الاقتصادية ، قضية التنمية المخططة ، الكفيلة بتحويل مصر إلى بلد حديث متقدم ، من خلال التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، هذه العملية الثورية الشاملة لا تزال بعد كل هذه السنين وحتى الآن بلا حل ما زالت المهمة الثورية قائمة وعلى العكس — تفاقمت المشكلة الاقتصادية بالمتاعب الاضافية التى ترتبت حتى يومنا هذا على العدول عن أسلوب التنمية المخططة ثم الوقوع فى براثن العدوان الامبريالى الصهيونى فى عام ١٩٦٧ فمن هنا جاءت متاعبنا الاقتصادية . وهى تختلف من ثم عن مشكلتنا الاقتصادية

إن مشكلتنا الاقتصادية هى مشكلة عدم انجاز عملية تحويل مصر ثوريا إلى بلد حديث متقدم ، هى مشكلة التنمية الاقتصادية عبر التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى أما متاعبنا الاقتصادية فتكمن فى تراجع النظام منذ عام ١٩٦٥ — تحت ضغط رهيب من الاستعمار الجديد ،

(وبخاصة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير)
والرجعية الجديدة (وبخاصة البورجوازية الصاعدة)عن المفهوم اللارأسمالى
للتنمية ، عن أسلوب التنمية المخططة . وعندئذ تركت التنمية الاقتصادية
فى مهب الريح . وجاءت حرب يونيو فاجهزت على ما بقى من محاولات
للتنمية بلا تخطيط . وفى الأثناء نمت الرأسمالية المحلية وتكونت رأسمالية
كبيرة تفرض أسلوبا رأسمالياً للتنمية تلتقى فيه مع الرأسمالية العالمية

فى هذه الظروف يطرح الانفتاح الاقتصادى بوصفه المخرج الوحيد
من كل متاعبنا الاقتصادية ومن حق ، بل أنه من واجب كل مسئول
أن يبحث عن مخرج من هذه المتاعب الاقتصادية الثقيلة الوطأة ليس
فقط على كاهل الجماهير الكادحة بل وعلى الاقتصاد القومى فى مجموعه
غير أن السؤال يبقى : هل هذا الانفتاح الاقتصادى الذى يقوم — كما
رأينا من قبل — على إباحة الاستثمار الأجنبى وإطلاق الحرية لرأس
المال المحلى وتفكيك وتقليص القطاع العام كفيل بانقاذنا فعلا ؟

(٢) الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ

خطة العبور الاقتصادى

فى شهر ابريل من عام ١٩٧٤ أعلنت ورقة اكتوبر عصر الانفتاح
الاقتصادى . وكلفت الدولة باعداد خطة انتقالية مدتها سنة ونصف ،
من يوليو ١٩٧٤ الى ديسمبر ١٩٧٥ — على أن تكون مقدمة لخطة

خمسية كاملة تبدأ فى يناير ١٩٧٦ وتنتهى فى ديسمبر ١٩٨٠ وكان هذا الحدث فى حد ذاته بحيث يدعو للتفائل . فها هى الدولة تزمع العودة من جديد لأسلوب التخطيط والتنمية المخططة ، وهو فى نظرنا الأسلوب الوحيد لتنمية القوى المنتجة فى بلادنا

غير أن الخطة الانتقالية — التى سميت عندئذ خطة العبور الاقتصادى — كان عليها فى الواقع أن تمثل أول محاولة لوضع الانفتاح الاقتصادى كسياسة للتنمية الاقتصادية للبلاد ومن هنا وقعت الخطة الانتقالية منذ أول لحظة فى تناقض لا يحل : خطة للتنمية الاقتصادية فى بلد متخلف تبعث فيه من جديد عناصر الرأسمالية . فكيف يستقيم ذلك ؟ لذلك عجزت الخطة فى الواقع عن التصدى للقضايا الحاسمة فى أى خطة للتنمية الاقتصادية ، الا وهى قضايا تحديد اتجاه التنمية وأهدافها ، ولمصلحة من تجرى ، وضد أى القوى والطبقات فى الداخل والخارج . بل عجزت الخطة حتى عن التصدى للمتاعب الاقتصادية الملحة لدى جماهير الشعب وهى مسائل الأجور والاسعار وصحيح أنها خطة انتقالية ، بل الأصح أنها مقدمة لبدء خطة جديدة للتنمية ومع ذلك فقد كان عليها أن تفصح عن وجهتها ، عن طبيعتها الاجتماعية ، ان تشير ولو اشارة الى المتاعب الاقتصادية الملحة والتى صارت مزمنة

لقد تحددت أولويات الخطة مثلا بالتعمير ، ثم باستكمال المشروعات الناقصة ثم بالاحلال والتجديد لتشغيل الطاقات العاطلة ثم بالمشروعات

الجديدة ومن ثم كان عليها ان تحقق معدلا لنمو الاقتصاد القومى هو ١٢٫٦ ٪ ، وهو معدل مرتفع يكاد أن يكون مستحيلا فمن أجل تحقيقه كان لابد من تنفيذ استثمارات اجمالية تبلغ ١٤٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ وحده ولهذا تحولت المسألة فى الخطة الانتقالية الى مسألة تمويل للاستثمارات . فقدرت وجود موارد محلية تبلغ ٣٦٦ مليون جنيه ، بينما اعتمدت على موارد خارجية فى حدود ١١٠٠ مليزن جنيه .وهنا مكمن الخطر خطة تحدد معدلا عاليـا للنمو ، وتقـدر لتحقيقه استثمارات هائلة ، ثم يتبين ان ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات مطلوبة من الخارج - وهـكذا وضعت الخطة من البداية تحت رحمة الموارد الأجنبية ، تحت رحمة الخارج — ولم تكن هـذه الموارد جاهزة بأى حال عند بداية الخطة يضاف الى ذلك أنه من أجل استكمال المشروعات وتشغيل الطاقات العاطلة ، كان لابد من زيادة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية . ومن ثم ارتفع المكون الأجنبى فى الخطة الى ٤٦٨ مليون جنيه وبدلا من توجيه الاهتمام بتوفير هذا المكون الأجنبى أساسا عن طريق الاتفاقيات الثنائية وأغلبها مع البلدان الاشتراكية ، كان هناك عزوف عن استخدام القروض الاشتراكية ، فلم تمثل سوى ١٢٫٧ ٪ من التمويل الخارجى . اما التمويل بالنقد الحر فـكان يمثل ٥٨٫١ ٪ بالنسبة للقطاعات السلعية ، بينما كانت قطاعات التوزيع تعتمد على التسهيلات الائتمانية بنسبة ٦٤٫٤ ٪ بعبارة أخرى كان نحو ٩٠ ٪ من التمويل الخارجى يتوقف على أريحية البلدان الرأسمالية . ومن ثم قدر العجز فى الميزان التجارى بمبلغ ١٣٤٤٫٣ مليون جنيه ، وقدر العجز الجارى بعد

خصم مبالغ الدعم العربى والمعونات بمبلغ ١١٠٠ مليون جنيه وهو مبلغ يساوى صافى جميع الاستثمارات المطلوبة . فحجم هـذه الاستثمارات يساوى حجم العجز الجارى وحده . ولهذا لم يكن يجدى بعد ذلك — لبث الطمأنينة فى النفوس — أن يقول التقرير الخاص بالخطة الانتقالية فى هذا الصدد :

« ان التقدير الموضوعى لآثار حرب أكتوبر من رفع مكانة مصر ، وتأكيد التضامن العربى ، والتغير الايجابى فى مواقف بعض الدول الأجنبية ، ونتائج السياسة النشطة التى تمارسها الحكومة بتوجيه من السيد الرئيس لدعم كل أشكال التعاون العربى والدولى ، وتزايد الثقة فى الاقتصاد المصرى ، واستقراء ما تم عقده بالفعل من اتفاقيات وما هو بسبيل الابرام ، كل ذلك يجعل التخطيط مطمئنا الى أن بوسعنا مواجهة هـذا العجز بموارد خارجية »

من هنا ، تكشف لنا خطة العبور الاقتصادى عن الملامح الأولى لمفهوم الانفتاح الاقتصادى للتنمية ، ونبرزها فيما يلى

أولا : التسليم بعجز التمويل المحلى من عام وخاص ، لضآلة معدل تكوين المدخرات وانخفاضه الى ٨ر٣ ٪ من اجمالى الناتج المحلى مع ان الاستثمارات المطلوبة كانت تمثل ٢٧ ٪ منه من هنا تكشفت ظاهرة ضعف الحافز على الادخار لدى أصحاب الدخول العالية ، ومعنى هذا بعبارة أوضح احجام الرأسمالية المحلية عن التنمية الاقتصادية وانشغالها بصفة

خاصة بالتجارة الربوية والطفيلية فى الداخل والخارج . وعندئذ فقد كان الواجب ان يطرح للبحث موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية الاقتصادية ، بحيث لا تترك لها حرية الحركة الاقتصادية التى تتيح لها امكانية توجيه الحياة الاقتصادية كلها .

ثانيا : الاعتماد على البلدان الرأسمالية أساسا فى تمويل التنمية الاقتصادية وفى توريد أغلب الواردات من سلع رأسمالية ووسيطة واستهلاكية .

وهكذا يتضح أنه بينما ترفض الرأسمالية المحلية المساهمة الجادة فى جهود التنمية الاقتصادية ، تحاول أن تلقى الجزء الأكبر من أعباء هـذه التنمية على كاهل البلدان الرأسمالية ، بينما تلقى الجزء الآخر على عاتق الشعب — مما يجعل الخطة وهمية فلا توجد موارد جاهزة للخطة . وأى خطة بلا موارد هى خطة وهمية بالفعل . ولقد تعرضت هذه الخطة بالفعل لهذا المصير منذ البداية . فمن جانب ، ثار الشك فى مدى امكانية توفير حجم الواردات الخارجية . ومن جانب آخر ، فلم يكن متوافرا حتى التمويل القصير الأجل لتمويل الواردات الوسيطة مثلا يضاف الى ذلك ان عدم زيادة الصادرات كانت تعنى العجز عن سداد فوائد وأقساط هذه القروض القصيرة نفسها .

ثالثا : اطلاق موجة محلية من التضخم تضخمى الى الموجة المستوردة من الخارج . فمن جانب ، تحاول الخطة سد العجز فى الادخار بالاعتماد محليا على الاقتراض المصرفى ، وهو اجراء تضخمى لأن معناه طبع أوراق نقدية بأمر الحكومة . ومن جانب آخر ، تخصص الخطة استثمارات

ضخمة للبناء والتشييد وبخاصة للتعمير تبلغ ٤٥٫٧ ٪ من جملة الاستثمارات، مما يطرح فى التداول قوة شرائية جديدة بغير منتجات تقابلها . وكان الواجب معالجة التعمير كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية محكوم بنفس الاتجاهات والاهداف والاوضاع، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومن المؤسف بعد ذلك كله ان الخطة الانتقالية ، وهى لم توضع فى التنفيذ الا فى نهاية عام ١٩٧٤ ، قد توقفت هى أيضا منذ الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ . وكف الحديث عنها تماما ، وعن التخطيط أيضا .

فكيف تجرى عملية التنمية الاقتصادية الآن ؟ لم تمض بالطبع مدة كافية على وضع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التطبيق حتى يمكن إعطاء حكم نهائى على نتائجها . غير أن التطبيق الذى تم حتى الآن خلال أكثر من سنة يسمح لنا على الأقل باستكشاف نتائجها الواقعة والمحتملة ، ومدى نجاحها أو فشلها فى حل الأزمة المتفاقمة للاقتصاد المصرى .

ازمة الاقتصاد المصرى

مشكلاتنا الاقتصادية كما ذكرنا ونكرر هى التنمية الاقتصادية كعملية ثورية ملحة ترمى إلى انجاز التحرر الاقتصادى وتحقيق التقدم الاجتماعى. ولكل تنمية اقتصادية متاعبها التى يمكن حلها ، وهو ما كان عليه حال الاقتصاد المصرى حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى كانت المحاولة تجرى لبناء اقتصاد وطنى حديث ومستقل ، وتوفير قدر من التقدم الاجتماعى

للشعب الـكادح   وكانت لهذه المحاولة متاعبها الاقتصادية ، بلا نزاع لـكنها كانت متاعب تحل أو كان يمـكن حلها فى مجرى التنمية نفسها ، وذلك فى إطار المفهوم الذى أخذ يسيطر أ كثر فأ كثر على التنمية الاقتصادية وهو المفهوم اللارأسمالى   ثم تحالفت قوى الثورة المضادة ، فأوقفت فى النهاية أسلوب التخطيط للتنمية ، وذلك عندما رفضت البدء فى الخطة الخمسية الثانية . ثم أوقفت تماما عملية التنمية غير المخططة وذلك بحرب يونيو ١٩٦٧   ومن هنا بدأت المتاعب الاقتصادية التى لا تجد حلا أو التى لا يمـكن حلها   ثم تفاقمت المتاعب المستحكمة ، المزمنة ، حتى صارت الآن أزمة متفجرة .

فى البداية ، حلت خسائر فادحة بالموارد القومية ، طبيعية وبشرية واقتصادية . وفرضت على الاقتصاد القومى نفقات عسكرية طائلة   وبدلا من الأخذ بأسلوب اقتصاد الحرب ، الذى كان يعنى توزيع الأعباء بالعدل فيما بين الطبقات ، لجأ النظام إلى الأسلوب السهل فى تمويل الحرب وهو أسلوب زيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم ورفع الأسعار وعندما لم يكف ذلك كله ، بدأت سياسة التنازلات أمام البورجوازية المحلية والالتجاء إلى أسلوب تمويل عجز الميزانية كل عام بالاقتراض من البنك المركزى   وعندما لم يكف هذا كله ، جرى التوسع فى التمويل من الخارج وبالذات من البلدان الرأسمالية   وفى كل ذلك ، لم تجر المحاولة الضرورية لتحميل الطبقات القادرة بأعباء المعركة ، بل سمح لها على العكس بأن تنمو بلا حدود حتى صارت هناك — فى ظل ظروف

الحرب القاسية — بورجوازية كبيرة ، طفيلية ، ربوية ، بيروقراطية ، تكدس ثروات لم تعرفها مصر أبدا فى أحلك عهود الرجعية والاستعمار — وبالمقابل ، تكدس الفقر القاتل فى صفوف الملايين والیوم يطلب من الانفتاح الاقتصادى أن يحل هذه الأزمة المستحكمة . وفى هذه الظروف ، فاننا لا نظن هذا الانفتاح الاقتصادى بقادر إلا على أن يفاقم تلك الأزمة مستقبلا على نحو لا يمكن التنبؤ به على وجه التحديد

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة هى الأزمة الناجمة عن التراجع عن أسلوب التنمية المخططة ، بل وحتى عن أسلوب التنمية غير المخططة ، فى مواجهة أعباء الحرب المتصاعدة باطراد ، ومتطلبات سير الحياة الاقتصادية من انتاج واستهلاك من يوم إلى يوم ومن شأن ذلك انعدام النظرة للمستقبل ، ليس فقط للمستقبل البعيد وحتى القريب ، ومن ثم فهو العجز عن قيادة أو حتى إدارة الاقتصاد القومى وليس فى ذلك أية مبالغة ، إذا ما نظرنا إلى أهم ملامح هذه الأزمة الاقتصادية .

أولا : الخسائر فى الموارد

قدرت لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب ما تحملته مصر من تدمير وتبديد للموارد من جراء حروب اسرائيل بمبلغ ١٦ ألف مليون جنيه ، وقدرت وزارة المالية أن خسائر الدولة تبلغ ١١٫٥ ألف مليون جنيه أغلبها منذ حرب يونيه ١٩٦٧ وعلى سبيل المثال ، وفى عام ١٩٧٥ وحده ، لا تقل الخسائر عن ألف مليون جنيه كانفاق عسكرى وألفى

مليون جنيه كان يمكن أن يرتفع بها الدخل القومى لو استثمرت الموارد القوميه منذ عام ١٩٦٧ فى الأغراض الانتاجية وبأى تقدير نأخذ ، فالخسائر رهيبة وبخاصة منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم . وغالباً ماتطرح هذه الخسائر فى أيامنا هذه لا لإثارة السخط والحقد المشروعين ضد السبب فيها وهو العدو الرئيسى لمصر ، أعنى الامبريالية الأمريكية وأداتها إسرائيل، ولكن لاثارة السخط والحقد ضد العرب وبخاصة ضد الفلسطينيين وهو موقف ضار أبلغ الضرر بنا نحن المصريين قبل غيرنا من العرب فاسرائيل هنا لحماية المصالح الامبريالية فى المنطقة العربية ، وفى مقدمتها البترول ومصر — بحكم دورها القيادى فى حركة التحرر الوطنى العربية — هى البلد العربى الوحيد الذى يمكن أن يحول بين الامبريالية وبين هذا البترول ولذلك فإن المعركة الأساسية على البترول العربى انما تدور وستظل تدور هنا فى مصر حالة واحدة فقط يمكن أن تترك فيها مصر وشأنها وذلك عندما تتخلى عن دورها القيادى فى حركة التحرر الوطنى العربية ومع ذلك ، فلن تنجو مصر عندئذ بنفسها . فالنظرة لنا لن تختلف عن نظرتهم لاصغر بلد عربى أن اسرائيل ، هذا الاستعمار الصغير ، التابع ، لم ينظر حتى للبترول المصرى الا النظرة الاستعمارية نفسها . ففى شهر مايو ١٩٧٥ أعلن اسحق رابين أن حقول أبو رديس وتضم ٧٢ بئرا تعتبر أكثر الصناعات أهمية فى إسرائيل ومن أهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة . وقد تبين أن المخزون الاحتياطى للآبار قد استنزف حتى الآن بنسبة ٥٠٪ اذ عمدت اسرائيل الى تخفيض انتاجها من الآبار الموجودة فى اسرائيل إلى ٧٥٠ برميلا فى اليوم ،

بينما رفعت انتاجها من آبار أبو رديس إلى ١٢٠ ألف برميل يوميا ويقدر ما فقدته مصر من جراء ضياع موارد سيناء من بترول ومعادن حوالى ١٢ ألف مليون جنيه

ثانيا : التمويل بالعجز

عندما قدمت الدولة خطة العبور الاقتصادى كانت مواردها المحلية لا تتجاوز ٣٦٦ مليون جنيه ، بينما الموارد الخارجية المطلوبة تبلغ حوالى ١١٠٠ مليون جنيه ، أى أن الموارد الخارجية كانت ثلاثة أمثال الموارد المحلية . وكانت هذه النسبة تعبر تعبيراً صادقاً عن مدى عجز وتخلف الموارد المحلية عن الاضطلاع بالتنمية الاقتصادية . فكلنا لا زلنا نذكر أن الخطة الخمسية الأولى التى لم تعجب عندئذ الاستعمار ولا الرجعية وما زالت لا تعجبهم حتى الآن ، قد عبأت من الموارد المحلية بمقدار الثلثين ، بينما كانت المـــوارد الأجنبية تبلغ الثلث فقط كانت الموارد المحلية عندئذ ضعف الموارد الخارجية ، وتم ذلك كانجاز حقيقى ، واقعى أما هذه المرة ، فالموارد المحلية ربع الموارد الخارجية ، أى أنها تدهورت إلى ثمن ما كانت عليه فى الخطة الخمسية الأولى .

وهنا تكمن حقيقة المشكلة . فالتمويل المحلى هزيل ، وهو يكاد أن يكون منعدما لو طرحنا نصيب القطاع العام فى هذا التمويل .

وإذن فالمشكلة الصارخة للاقتصاد المصرى إنما تكمن فى عدم مساهمة

القطاع الخاص فى توفير التمويل اللازم للتنمية . فى السنوات الماضية ، كان الاتفاق العسكرى يغطى على كل اعتبار آخر ، فأين هى مساهمة القطاع الخاص فى النفقات الحربية ؟ ان الميزانية السنوية للدولة لم تكن تتوازن أبدا بمواردها العادية ، ولذلك كانت الدولة تلجأ إلى طبع النقود للتمويل، مما أدى إلى زيادة الاصدار النقدى وزيادة قروض الحكومة من الجهاز المصرفى ، وهذا هو ما يسمى التمويل بالعجز ونستعير هنا من وزير المالية الحالى قوله فى مقال علمى منشور له بمجلة مصر المعاصرة فى أبريل ١٩٧٣ ، أنه « فى مجتمع مخطط ليس هناك مجال للتمويل بالعجز ». وهذا صحيح تماماً ، مما يكشف فى الحقيقة عن قصور ثم عن انعدام التخطيط لدينا ويضيف وزير المالية قائلا « وأى تمويل بالعجز لابد أن ينعكس أثره فى ارتفاع الأسعار » وهذا أيضاً صحيح تماماً من هنا فالتمويل بالعجز انما يعنى بالضرورة زيادة إصدار النقود وزيادة قروض الحكومة وفى النهاية ارتفاع الأسعار فكيف يجوز لوزير المالية إذن أن يلمح أخيراً لرفع أسعار الخبز والأقمشة الشعبية ورفع أسعار سلع تموينية أساسية كالسكر والأرز — مع علمه بأن التضخم الجامح ينهك المصريين جميعاً ما عدا قلة من الرأسماليين ؟

ان الالتجاء مستقبلا إلى إصدار النقود لتمويل الخطة لن يجدى أبدا . والأمر بالغ الخطورة إذا وضعنا فى الاعتبار تلك التقديرات عن ضرورة توفير موارد محلية لا تقل عن ألف مليون جنيه سنوياً ، من أجل أن تجتذب موارد خارجية مساوية لها فى الحجم . فحتى إذا ضمنا الموارد

الخارجية ، فمن أين يمكن توفير ألف مليون جنيه محليا فى العام ؟ لا يمكن أن يتم ذلك من غير ضمان موقف الرأسمالية المحلية فى هذا التمويل ، وإلا فكل خطة توضع على الورق لن يكون مصيرها أفضل من مصير خطة العبور الاقتصادى

ثالثا : العجز الخارجى

تشهد مصر حاليا مرحلة من العجز الشديد فى ميزان المدفوعات أى فى النقد الأجنبى اللازم لمواجهة الاحتياجات الجارية ، واحتياجاتنا الجارية تتمثل فى نوعين هما السلع والخدمات ، أى تتمثل فى معاملات منظورة هى السلع ومعاملات غير منظورة هى الخدمات .

ومنذ سنين طويلة ، وتجارتنا الخارجية تعانى من الخلل ، حتى فى سنوات الخطة الخمسية الأولى . ولم يكن الأمر مجرد تعبير عن الحاجة إلى مزيد من الواردات الانتاجية (السلع الرأسمالية والوسيطة) لأغراض التنمية ، وإنما كان الخلل كامناً فى حرص أجهزة تجارتنا الخارجية على أن تشترى من العالم الرأسمالى وأن تبيع للعالم الاشتراكى فقد كان الأمر فى كل من الشراء والبيع سهلا ومغريا ومن ثم كان هناك باستمرار عجز مع العالم الرأسمالى ، وفائض مع العالم الاشتراكى . ثم تحول هذا الفائض بدوره إلى عجز مضطرد ومع ذلك ، وبفضل فائض الخدمات ، أمكن تحقيق رصيد إيجابى للعمليات الجارية كلها من سلع وخدمات فى بعض السنين . ففى عام ٦٨/١٩٦٩ كان الفائض ٢٢٫٨ مليون جنيه ، وفى عام ٧٠/١٩٧١ كان الفائض ٨٫٨ مليون جنيه لكن الميزان الجارى كله

ظل يكشف عن عجز خارجي كبير ، كان يعبر فى النهاية عن اختلال العلاقة بين التصدير والاستيراد ، عن جمود التصدير وانفلات الاستيراد من الخارج ، مثلما كان يعبر عن اختلال العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى الداخل فهذا هو المصدر الأساسى للعجز الخارجى بالإضافة طبعاً إلى أعباء الحرب وحلول مواعيد خدمة الدين الخارجى .

لكن أزمة ميزان المدفوعات لم تتحول إلى أزمة حادة إلا فى عام ١٩٧٤ فقط . لقد كان أكبر عجز فى ميزان المعاملات الجارية فى السنوات التالية لحرب يونيو حتى عام ١٩٧٢ لا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه وهو مبلغ باهظ فى حد ذاته فتضاعف العجز وزاد فى عام ١٩٧٣ إلى ٤٥٠ مليون جنيه ، ثم ارتفع إلى حوالى ٥٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ . وفى عام ١٩٧٥ وصل العجز الفعلى حتى الآن إلى ١٣٠٠ مليون جنيه . وكانت الخطة الانتقالية قد توقعت — مع كل توقعاتها — أن يكون العجز فى حدود ١١٠٠ مليون جنيه وهناك تقدير أخير بأن العجز سيبلغ عن السنة كلها نحو ١٨٠٠ مليون جنيه . وهو رقم فلكى بكل المعايير فلقد انفلتت الواردات فعلا لتبلغ أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه ، بينما جمدت الصادرات وعجزت حتى عن تحقيق هدفها وهو ٢٠٠٠ مليون جنيه تقريباً ومنذ ثلاث سنوات فقط ، لم تكن الواردات كلها تزيد عن ٨٠٠ مليون جنية ، أما الآن فقد تضاعفت قيمتها مرتين ونصف مرة ولا ندرى كم تكون مستقبلا . وإنه من المتوقع تماماً أن يستمر العجز الخارجى فى التصاعد فى العام المقبل أيضا .

وفى ضوء ارتفاع أسعار الواردات ونقص حصيلة الصادرات وزيادة الأعباء العسكرية ، ينتظر أن يستمر الخلل الشديد فيما تملكه مصر من نقد أجنبى . ففى عام ١٩٧٤ اضطرت مصر لاقتراض ٩٤٠ مليون جنيه فى صورة تسهيلات ائتمانية من الخارج بفائدة خيالية هى ١٩٪ . ومن ثم استحكمت مسألة الدين الخارجى فهذا الدين أصلا قد حلت منذ سنوات مواعيد دفع أقساطه فضلا عن فوائده . وقد ارتفعت خدمة الدين فى عام ١٩٧٢ الى مبلغ ٣٥٢ر٨ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٧٣ الى ٤٥٧ مليون جنيه ، مما التهم فى هاتين السنتين كل حصيلة الصادرات وزاد عليها. وأصبح من الضرورى اعادة النظر فى عبء الدين وخدمته ، بالاضافة الى العجز السنوى فى المعاملات الجارية . ومن هنا الحاجة الملحة الى المزيد من القروض الخارجية لسد العجز ، قروض متوسطة وطويلة الاجل ، لا تقل بحال عن ٣٠٠٠ مليون جنيه لمواجهة السنوات القليلة المقبلة وهكذا صار علينا ان نعالج أزمة الدين الخارجى بالمزيد من الدين الخارجى .

انها أوضاع لم يشهدها الاقتصاد المصرى منذ مائة سنة . ولقد كانت كافية بالفعل لكى تؤدى الى كارثة اقتصادية لولا أنها تقع فى مصر ، أى فى بلد ٩٠٪ من مواطنيه يعيشون حرفيا فى الفقر او على حافة الفقر ـ ومن ثم يمكن الضغط على استهلاكه الى أبعد الحدود . ومع ذلك ، فهذه الأوضاع لا يمكن أن تستمر طويلا . اذ انها تجعل الحياة نفسها مستحيلة . ومن هنا ، فلا مفر أمام المسئولين من أن تلمس الجماهير واقعا وفعلا انها

مرحلة عابرة ، بحيث تنظر الى معاناتها اليومية الطاحنة على أن لها نهاية مقبلة ولا تبدو هذه النهاية ممكنة فى ظل المفهوم الذى ينشره الانفتاح الاقتصادى . وعلى العكس ، فان مثل هذه النهاية تبدو قريبة اذا ماطرحت على أرضية فكرية أخرى ، أرضية فكرية تبدأ مثلا من ضرورة رفع معدل الادخار المحلى الى ٢٠ ٪ على الاقل من الدخل القومى بدلا من نسبة ٨ / الحالية ، بحيث تسمح بموارد محلية هامة قدرها مثلا ألف مليون جنيه تستطيع عندئذ ان تجتذب بدورها حجما مماثلا من الموارد الأجنبية. كما تستطيع بجدية مسلكها فى الاعتماد على النفس ان تغرى الخارج بأن يتيح لنا وسائل اضافية لسد العجز فى ميزان المدفوعات

تلك هى نقطة البدء ، رفع معدل الادخار المحلى الى ٢٠ ٪ على الأقل ، تمهيدا للوصول به — كما هى الحال فى البلدان النامية الجادة — الى ٢٥٪ فيما بعد . ومعنى هذا حتمية مشاركة الرأسمالية المحلية فى أعباء التنمية فى الوطن فلا يمكن أن يتولى القطاع العام تقديم أغلب ان لم يكن كل الموارد المحلية ، بينما الرأسمالية المحلية مشغولة بتكديس الثروات بالملايين . وعندئذ فلابد أيضا من توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو المشروعات ذات الأولوية الحقيقية طبقا لاعتبارات التنمية المخططة . وبعبارة أخرى ، فانه لابد من العودة الى أسلوب التخطيط كضرورة ليس فقط لتحقيق التنمية الاقتصادية، وانما حتى للخروج من أزمة ميزان المدفوعات نفسها ان وضع وتنفيذ خطة طويلة الأجل تشمل الاقتصاد القومى بأسره ، وتتحول الى خطط متوسطة توضع وتنفذ بجدية وصرامة أمر لا مفر منه الآن . ولم يعد من

شأن التأخر فيه سوى السماح بتدهور الأوضاع المتفاقمة حاليا بيد أن معنى هذا باختصار ان المخرج من ازمتنا الاقتصادية لا يوجد بالمرة فى سياسة الانفتاح سواء كان داخليا أو خارجيا

(٣) الانفتاح الاقتصادى فى تناقض :

تناقض الانفتاح الداخلى

يقوم الانفتاح الداخلى على مبدأ منح كل الضمانات للقطاع الخاص ، مبدأ اطلاق العنان للقطاع الخاص . وقد ترتبت على ذلك فلسفة جديدة تحدد العلاقة بين هذا القطاع الخاص والقطاع العام فى القول بتحقيق التوازن بين القطاعين أو الموازنة بينهما فى المعاملة ، بحيث لا يطغى قطاع على قطاع . ونظرية التوازن هذه بين القطاعين تحل اليوم اذن محل نظرية الدور القيادى للقطاع العام . بيد أننا نعرف جميعا أن أى توازن فى الوجود هو توازن مؤقت ، وهكذا أيضا التوازن بين القطاعين توازن مؤقت ، لا يلبث أن يفتح السبيل هذه المرة لتفوق القطاع الخاص ، ومن ثم لاضطلاعه بالدور القيادى فى الاقتصاد القومى .

والواقع انه فى بلد فقير يسعى بموارده المحدودة للتحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، يجب ان تتحقق بداخله قيادة علمية للاقتصاد القومى ، من أجل الاستخدام الرشيد للامكانيات المادية والمعنوية بنجاح وضمان معدلات مرتفعة باضطراد لنمو وتطور الاقتصاد القومى ان هذه القيادة

العلمية ، القيادة الواعية ، انما تعنى القيادة القائمة على معرفة القوانين الاقتصادية الموضوعية من أجل تحقيق أهداف المجتمع . مثل هذه القيادة انما تتحقق فى بلد كمصر للدولة وحدها ، وليس لأى فرد أو مجموعة من الأفراد . انها بكل وضوح لا يمكن ان تتحقق للرأسماليين الذين تحركهم مصالحهم الخاصة . صحيح ان بعضهم حين يشتغل بالانتاج ، الصناعى أو الزراعى، وحين يتصدى لبعض مهام التجارة الداخلية وبخاصة فى التجزئة، فانه يحقق مصالح عامة هامة بجانب مصالحه الخاصة . بيد ان المصلحة العامة لا تتحقق أساسا فى بلد كمصدر الا بفضل الدور الذى يمكن ان تلعبه الدولة وحدها .

والدولة هنا يمكن ان تلعب هذا الدور بشرطين : الأول ، هو ان توجد لديها وسائل انتاج مملوكة للمجتمع ملكية عامة ، بحيث تسمح بقيام قطاع عام يؤثر بامكانياته المادية والمعنوية على سائر الاقتصاد القومى والثانى ، هو ان تقوم الدولة — استنادا الى هذا القطاع العام — بتخطيط الانتاج كله وتنظيم الحياة الاقتصادية كلها على أساس علمى يتضمن التنبؤ الدقيق بالاحتياجات والموارد لضمان التنمية المضطردة للقوى المنتجة للمجتمع

تلك هى القيادة العلمية للاقتصاد القومى ، وهى قيادة لا يمكن ان يضطلع بها غير الدولة ، بحكم الاستقلال الكبير نسبيا الذى تتمتع به الدولة فى البلدان المستقلة حديثا . هذه القيادة لا تتحقق — كما رأينا —

الا بشرطين هما الدور القيادي للقطاع العام والتخطيط الشامل للاقتصاد القومى . بيد ان التخطيط الشامل لا يمكن أن يقوم بدوره الا استنادا الى قطاع عام قوى قادر ، يوفر حدا أدنى من الطابع الاجتماعى لوسائل الانتاج بايدى الدولة . ولهذا فان مكانة القطاع العام فى الاقتصاد القومى وبصفة خاصة دوره القيادى ، مسألة حاسمة بالنسبة لإمكانية النجاح فى تنمية الاقتصاد القومى

ولا يمكن أن يلعب القطاع العام دوره القيادى هذا بغير أن يتحدد الموقف من القطاع الخاص وبكل وضوح ، فانه لا يوجد دور قيادى للقطاع العام مع السماح للقطاع الخاص بأن ينمو نموا غير محدود ، بلا قيد ولا شرط ، أفقيا ورأسياً . ومن باب أولى ، فلا دور قياديا للقطاع العام إذا تحقق التوازن بين القطاعين ، أى إذا منح الدور القيادى للقطاع الخاص ، صراحة أوضمنا

لماذا نحرص مثل هذا الحرص على أن يكون الدور القيادى داخل الاقتصاد القومى للقطاع العام ؟ لأنه الضمان الوحيد للقيام بالتخطيط الشامل ، ومن ثم لتوجيه مواردنا القوميةالمحدودة نحو أهدافنا الاقتصادية والاجتماعية الملحة التى يتطلع إليها ملايين العمال والفلاحين والحرفيين والمثقفين — وهم أصحاب الحق فى بلدهم . من هنا أهمية وجود السلطة السياسية فى الدولة فى أيدى تحالف طبقى وطنى ديموقراطى ، حتىلوكانت

تقوده البورجوازية الصغيرة . فهذه الطبقة تقوم على أساس الاقتصاد السلعى الصغير أكثر مما تقوم على الأساليب الرأسمالية للانتاج ومن ثم فإن الطابع المزدوج لقوى البورجوازية الصغيرة (كونها تملك وكونها تعمل بالأجر فى آن واحد) هو الذى يقرر ويحدد الوضع الانتقالى للقطاع العام. وعندئذ — وبغض النظر عن كثير من الأخطاء والانحرافات فيه — فإن مثل هذا القطاع العام — فى مجتمع انتقالى لم تصبح فيه الطبقة العاملة بعد هى القوة القائدة — لابد أن يكتسب فى مجرى الصراع الطبقى سمات جديدة تصبح بدورها عاملا هاما يساعد على تطوير وتحويل المجتمع القديم ، المتخلف التابع ، المتمدد الهياكل . وبقوة هذا القطاع العام ، ومع خوض صراع اجتماعى جاد من أجل زيادة ربحيته وتخفيض تكاليفه وزيادة إنتاجية العمل فيه ، ومن أجل إزالة الحواجز البيروقراطية ، ومحاربة الفساد واشاعة الديموقراطية بداخله ، وبالتوسع المستمر فى مبدأ التخطيط الشامل ، فإنه يتمكن فى الواقع من الحد من عفوية رأس المال الخاص ، يتمكن من تنظيم عفوية القطاع الخاص ويجعله خاضعاً إلى حد كبير للاعتبارات العليا للتنمية الاقتصادية

ومن الواضح أنه لكى يلعب القطاع العام هذا الدور كاملا ، ومن ثم يصبح القاعدة المادية للثورة الوطنية الديموقراطية فى البلاد ، يتوقف الأمر على عوامل كثيرة ، بعضها داخلى وبعضها الآخر خارجى. فالعوامل الداخلية مثالها طبيعة سلطة الدولة ، حجم ونوعية القطاع العام ، حركة

القوى الوطنية والتقدمية أما العوامل الخارجية فأهمها ألا يتشابك القطاع العام فى الخارج فى علاقات وارتباطات مع رأس المال العالمى ، ألا يرتبط بالاقتصاديات الرأسمالية ارتباطات عضوية ، وانما عليه أن يغذى روابطه بكل اقتصاد اشتراكى ، ومن هنا أهمية علاقاته الاقتصادية وأولوية توسيع وتعزيز تعاونه مع الاقتصاد الاشتراكى .

لكل هذا نخشى على مستقبل اقتصادنا القومى من كل محاولة ترمى لقلب الأوضاع بحيث يصبح الدور القيادى للقطاع الخاص والمحاولة تجرى بالفعل بكل همة ونشاط فالقطاع الخاص يتوسع طولا وعرضا ، افقيا ورأسيا وقد أطلق له العنان بكل معنى الكلمة فتحت أمامه مجالات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ، ومجالات الصناعة كلها ، ومجالات التجارة الداخلية جملة وتجزئة ، ومجالات التخزين والنقل ، ومجالات الأراضى والمبانى والتشييد . لكن تبين أن أحب الأعمال إلى رأس المال هى أعمال الاستيراد والمقاولة والتوريد وأعمال الوساطة والسمسرة وأعمال التخزين والتهريب

ففى عام ١٩٧١ مثلا كان القطاع الخاص يتركز فى القطاعات السلعية حيث يمثل ٣٤٫٥٪ من الانتاج الكلى ، وفى قطاعات التوزيع بنسبة ٤٠٫٣٪ وفى قطاعات الخدمات بنسبة ٣٠٫٩٪ وكان القطاع الخاص فى الصناعة مسئولا عن ٢٥٪ من اجمالى الانتاج ، كما كان مسئولا عن ٩٥٫٦٪ من الانتاج الزراعى . ومعنى هذا أن دوره كان هائلا ثم

طبقت سياسة الانفتاح الداخلى وهى بعد لم تؤت كل ثمارها ، فماذا كانت النتيجة ؟

أولا : هبوط نصيب القطاع العام لأول مرة من اجمالى الانتاج القومى من ٥٤٫٥ ٪ إلى ٥٣٫٢ ٪ وهى إشارة خطيرة جديرة باهتمام المجتمع كله ، ومن ثم ينفتح باب القيادة — حتى بالقياس الكمى — أمام القطاع الخاص وسنجد هنا مجموعة من الأحداث البالغة الأهمية هناك مثلا إبطاء معدل النمو فى القطاع العام ، وهناك توسيع نشاط القطاع الخاص مع عجز الدولة ناهيك عن عجز القطاع العام عن توجيهه ، وهناك المنافسة المباشرة فى الأسواق المحلية من جانب واردات القطاع الخاص ، وهناك إضعاف فاعلية التخطيط وزيادة دور السوق . ومعروف أن دفع القطاع العام للبقاء مع إهدار التخطيط انما يعنى تركه تحت رحمة السوق وهو غير مهيء لها ومن هنا نتبين حقيقة ما يسمى بتحرير القطاع العام من البيروقراطية ، فهو فى الواقع عملية تهيئة القطاع العام لكى يعمل هو الآخر تحت نظام السوق حقاً لقد بدأت عملية المد التنازلى للقطاع العام .

ثانيا : عدم زيادة الانتاج القومى الزراعى والصناعى ، بحيث يخيم الآن على الانتاج وضع من الركود الآسن ، على الرغم من كل التوسع الرأسمالى الراهن . فى عام ١٩٧٣ مثلا ، لم تتعد الزيادة فى الانتاج المحلى فى القطاعات السلعية ، الزراعة والصناعة والتشييد والكهرباء ، ١٫٧ ٪

وفى الزراعة مثلا ، انخفضت المساحة المحصولية في كل مصر من ١١٫٨ مليون فدان فى عام ١٩٧٤ الى ١٠٫٥ مليون فدان فى العام الحالى . وبينما تقل المساحات المخصصة للارز والقمح وهما الغذاء الشعبى ، وتقل حتى مساحة القطن ، تزيد مساحة الخضر والفاكهة من أجل أرباحها . أما فى الصناعة ، فقد زادت المشروعات الصناعية فى السنوات الاربع الماضية من ٢٨٠ الى ٣٥٨ مشروعا . وزاد رأس المال العامل من٧الى ١٩ مليون جنيه ومع ذلك فما زالت الصناعة الخاصة تمثل ٢٥ ٪ فقط من قيمة الانتاج الصناعى . وعلى الرغم من أنعدد العمال فى المشروعات الجديدة قد زاد بنسبة ١٧٫٣ ٪ فلم تزدالأجور الابنسبة ٧٫٧ ٪ وبينما يتدهور الانتاج ، تروج الخدمات وأعمال التطفل على الانتاج. حتى لتضطر الدولة نفسها الى التفكير فى الحد من التهريب وقصر الإستيراد المباشر على السوق الموازية للنقد الأجنبى . فى عام ١٩٧٤ ، جمعت هذه السوق الموازية ١١٣٫٤ مليون جنيه ، وقدر لها ان تجمع فى العام الحالى ١٦٨٫٥ مليون جنيه . ثم تبين انها لم تحقق بالفعل سوى أقل من ثلث هذا الهدف . وتنعكس هذه الظواهر جميعا فى القوة الإقتصادية المتميزة التى تتمتع بها البورجوازية الكبيرة فى مصر حاليا

فى هذه الظروف من الانفتاح الداخلى ، حيث يتأكد عجز القطاع الخاص عن الوفاء بالإحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تتأكد أيضا عملية تحول القطاع العام الى مجرد قطاع رأسمالية الدولة ،

وبالتالى التهديد بحرمان الجماهير من المكاسب التى يوفرها فى الإنتاج والخدمات واضعاف قدرتها على المساهمة فى شئون الاقتصاد والمجتمع

فمن المعروف أنه نتيجة لواقع حياة الجماهير الشعبية المتميز بالتخلف والبؤس ، تلتزم الدولة من خلال القطاع العام بوضع أسعار معتدلة لكثير من السلع والخدمات ، وهى أسعار تقل أحياناً عن تكلفة إنتاجها الفعلية بحيث إن المشروعات العامة المنتجة والموزعة للسلع والخدمات تتحمل خسارة مالية مقدرة سلفا . هذه السياسة السعرية التى ترعى فى الأساس اعتبارات اقتصادية واجتماعية ملحة ، مثل انتشار البطالة بكافة أنواعها وانخفاض الأجور بالنسبة للعمل والموظفين ، وضعف دخول الفئات الصغرى وبخاصة الفلاحين ، والارتفاع السريع فى أسعار كثير من مستلزمات الحياة كإيجارات المساكن والمواد الغذائية والملابس — هذه السياسة السعرية لا يمكن أن ينفذها سوى القطاع العام بحكم رسالته وطبيعته التقدمية ويتجسد هذا الوضع كله فى الفارق الموجود بالفعل بين المجمع الاستهلاكى على فساده وبين أصغر بقال فى الحى أو القرية

إن المشكلة كلها تكمن هنا فالانفتاح الداخلى لا يمكن أن يضمن لنا تصدى رأس المال المحلى لمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى الوقت نفسه ، فإننا نرى كيف يدفع القطاع العام دفعا ليتحول بالفعل عن وظيفته وليلحق بالسعى العام وراء الأرباح فى ظل قواعد السوق . وهل لكل ذلك من معنى سوى تكريس التخلف فى بلادنا إلى أمد غير معلوم أنه مأزق الانفتاح الداخلى أو تناقضه الذى لا يحل .

تناقض الانفتاح الخارجى

يقوم الانفتاح الخارجى على مبدأ منح كل الضمانات لرأس المال الأجنبى ، مبدأ حرية الاستثمار الأجنبى وقد ترتب على ذلك أن راجت الفكرة التى ترى امكانية تنمية مصر اقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية القادمة من البلدان الرأسمالية وبخاصة من الولايات المتحدة .

ولسنا مطالبين بالتأكيد على الدوام على أهمية الحصول على أموال اضافية من الخارج تخصص — مع الأموال المحلية المعبأة طبقاً لمبدأ الاعتماد على النفس أولا — لتحقيق أغراض التنمية طبقاً لأولويات الخطة القومية . لكننا مطالبون فى الواقع بتأكيد أهمية أن توضع هذه الأموال الإضافية فى خدمة التنمية المحلية تحقيقاً للهدف الأصيل من التنمية وهو التحرر الاقتصادى ومن هنا يجب أن تكون الأموال الأجنبية بحيث تساعد بالفعل على هذا التحرر الاقتصادى لا أن تكرس التبعية الاقتصادية إزاء الخارج .

وكلنا نعرف أن قضية التحرر الوطنى كانت توضع دائماً فى صيغه معينة هى قضية استعادة السوق القومية من السيطرة الاستعمارية فهذا هو جوهر التحرر الوطنى . وما زال هذا الجوهر سليما حتىالآن . لكن صياغته يجب أن تختلف الآن بعض الشىء عما كانت عليه من قبل فالتحرر الوطنى يجرى الآن فى ظروف تصاعد مخاطر وأساليب

الاستعمار الجديد ومعركة التنمية الاقتصادية المستقلة تجرى الآن فى مواجهة ، ليس فقط الاستعمار القديم ، وإنما الاستعمار الجديد أيضاً واحتكاراته الدولية للسيطرة على الاقتصاد المصرى من هنا يتمثل التحرر الاقتصادى ليس فقط فى استعادة السوق القومية من براثن الاستعمار القديم ، وإنما كذلك فى منعه من العودة إليها متخفياً فى صورة الاستعمار الجديد التحرر الاقتصادى يجرى الآن فى معارك البلدان النامية للسيطرة على ثرواتها الطبيعية ، وتحديد أسعار مجزية لصادراتها من الخامات والمواد الأساسية ، وإقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة مع العالم الرأسمالى ، كل ذلك تمكيناً لها من السير فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال عملية تصفية التخلف والتبعية ، وتحقيق التقدم الاقتصادى. وهو أمر لا يمكن بالطبيعة أن يتحقق بدون التعاون الوثيق والمتنوع الأشكال مع البلدان ذات النسيج الاشتراكى وبخاصة الاتحاد السوفيتى

إن هذا يتطلب نضالا شاقا على كافة مستويات العمل الوطنى ، مثلما يتطلب موقفاً حازما من رأس المال الأجنبى ، فلا يقبل الا فى إطار التنمية الاقتصادية وأهدافها العليا ، وبحيث يكون من شأنه أن يساعد على تحقيق التحرر وتصفية التبعية . فهل من شأن الانفتاح الخارجى أن يحقق هذا التحرر وأن يصفى هذه التبعية ؟

يجب الاعتراف هنا بأن الدعوة للانفتاح الخارجى لم تلق أى رواج الا بعد حرب أكتوبر ، وذلك على الرغم من محاولة البدء فيها منذ عام ١٩٧١ . والسبب فى ذلك يرجع فى الواقع إلى طرفين مختلفين ، أحدهما عالمى والآخر محلى .

أما الظرف العالمى ، فهو اضطرار الامبريالية العالمية لاستخدام أساليب الاستعمار الجديد لمواجهة نهضة البلدان النامية، واستعداد هذه الامبريالية العالمية — وبخاصة فى ظروف الكساد الدولى الراهن — لتقديم رؤوس أموال لبناء صناعات معينة فى البلدان النامية ذات طبيعة ثانوية ، وذلك مقابل الإبقاء على أساليب وعناصر الرأسمالية داخل هذه البلدان النامية. ومن ثم تجرى عملية تقديم الأموال مقابل تعويق التنمية الاقتصادية أو توجيهها توجيها خاطئاً ، بحيث يبقى للبلد النامى على الرغم من كل ما ينفقه من أموال معتمداً فى اقتصاده على الدول الرأسمالية ومن هنا فإن الاستغلال الذى كان يتم فى الماضى من قبل البلدان المتخلفة ، يظل قائماً بل يتم توسيع نطاقه بالاستناد إلى نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التى تكونت فى الماضى ، بتدعيم أساليب وعناصر الرأسمالية وضمان نموها ، وبتكريس أسباب النزعة الاستهلاكية بقاء وتعزيز الأساس المادى للفئات الطفيلية .

وأما الظرف المحلى ، فهو ضخامة انجاز حرب أكتوبر ، ومحاولة استغلاله فى استدراج المنطقة العربية ابتداء من مصر للدفاع بنفسها عن المصالح البترولية والاستراتيجية للامبريالية العالمية وتجرى المحاولة لاستدراج مصر بالذات وذلك باستغلال الآمال المشروعة فى تحرير الأرض وتعمير ما خربته الحرب وتنمية الاقتصاد تنمية حقيقية ولهذا يتم الترويج لنظرية وهمية تزعم تخلى الامبريالية العالمية بزعامة أمريكا عن إسرائيل بوصفها حارسا لمصالحها الأساسية فى المنطقة ، وتزعم نزول إسرائيل من ثم عن دور الشريك الأصغر إلى دور الذيل التابع ومن

هنا ، يفتح السبيل لتعامل مصر مع أمريكا على أسس جديدة لاشبهة فيها للاستعمار القديم لـكن الحقيقه هى أنه يتم بذلك الترويج فملا لجوهر الاستعمار الجديد فى المنطقة . فمقابل بعض الأموال تجمعها أمريكا من بعض البلدان العربية وأحيانا من قلة من البلدان الأوربية وحتى من أمريكا نفسها ، ومقابل تكنولوجيا من الدرجة الثانية تأتى من الغرب وربما من إسرائيل أيضا ، تعد العدة ليلتقى هذا كله بما تستطيع مصر أن تقدمه : وهو وفرة العمالة الرخيصة وقدرتها على اكتساب المهارة ، وسعة السوق المحلية للسلع الاستهلاكية ذلك هو مخطط الاستعمار الجديد ومن الواضح ان المقابل الحقيقى المطلوب من مصر هو فى النهاية بعث الحياة فى العناصر والأساليب الرأسمالية . ومعنى ذلك كله اعادة معالم التبعية الاقتصادية .

فى هـذه الظروف جرى تطبيق سياسة الانفتاح الخارجى . فماذا كانت المحصلة ؟ بالطبع لم تكتمل بعد النتائج لـكنها مع ذلك ، وحتى الآن تعتبر بالغة الدلالة .

لقد وافقت هيئة الاستثمار العربى والأجنبى حتى آخر يونيو ١٩٧٥ على مجموعة من المشروعات بلغ عددها ٢٣٩ مشروعا للاستثمار بالداخل باجمالى رأسمال مستثمر يبلغ ٢٨١ مليون جنيه ، منها ١٥٩ مليون جنيه بالعملات الأجنبية . كما وافقت على ٩٢ مشروعا للاستثمار فى المناطق الحرة . وحتى نهاية أغسطس كانت قد وافقت على ٢٤٤ مشروعا باجمالى رأسمال مستثمر ٣١٦ مليون جنيه منها ١٨٠ مليون جنيه بالعملة المحلية ، فـكأن

كل ما يتوقع من اضافة خارجية منها هو ١٣٦ مليون جنيه بالعملة الأجنبية أو بمتوسط نصف مليون جنيه للمشروع الواحد وهى مشروعات تغطى مجالات السياحة والحراريات والنسيج والصناعات الغذائية والكيماويات وتنمية الثروة الحيوانية والاسكان والنقل ، يضاف اليها ١٨ مشروعا لفروع البنوك الأجنبية . ولقد تبين بالمتابعة ان عددا قليلا من هذه المشروعات لا يتجاوز ١٧ مشروعا فقط هو الذى بدأ فعلا مرحلة التنفيذ أو الانتاج كما تبين أن رأسمالها الاجمالى يبلغ ٣ مليون جنيه منها مليون جنية بالعملة المحلية!!

ويقول وزير التخطيط « ان عددا كبيرا من مقدمى هـذه المشروعات ما زال مترددا نتيجة الأوضاع وانتظارا لتهيئة مناخ أكثر مساعدة لانجاح المشروعات ، وان الكثير من المشروعات يتعثر فعـلا نتيجة نقص المرافق »

هناك بالطبع وعود كثيرة باستثمارات كبيرة اتفق عليها مع العرب ٨٨٨ مليون جنيه مع الكويت ، ٦٣٦ مليون جنيه مع السعودية ، ٤٠٧٠ مليون جنيه مع دولة الامارات ، ١٠٣ مليون جنيه مع قطر . وهناك استثمارات أخرى مع بلدان رأسمالية كالولايات المتحدة غيران الاستثمار الأجنبي المؤكد حتى الآن انما يتمثل فى مبلغ ٧٠ مليون جنيه استثمارات داخليه و ٢٠٠ مليون جنيه فى المناطق الحرة ، تأتينا على ثلاث سنوات أى بمعدل مستوى يبلغ ٩٠ مليون جنيه فقط — مع العلم بأننا وجدنا ان ما يلزم مصر من أموال أجنبية يجب ألا يقل عن ١٠٠٠ مليون جنيه

سنويا كاستثمارات بالاضافة الى ما يلزم لسد العجز فى ميزان المدفوعات وهو ٣٠٠٠ مليون جنيه

وواضح ان التزامات التنمية محددة . أما مصادر التمويل فغير مؤكدة ومن ثم تقع مصر تحت رحمة مصادر التمويل . وتتجدد بوضوح مخاطر التبعية الاقتصادية . ويكفى لهذا ان نلقى نظرة على الموقف الأمريكى بالذات فمن خلال ما قامت به الولايات المتحدة فى السنة الأخيرة نلاحظ ظاهرتين بالغتى الخطورة :

أولا : محاولة الربط بين حل القضية الوطنية وحل المشكلة الاقتصادية فالولايات المتحدة تحاول ان تجعل من المعونة الاقتصادية وسيلة اضافية للضغط فى مجال التسوية السياسية . وقد بدأت الظاهرة بموضوع تعمير مدن القناة ، ثم ارتبطت بالانفتاح مباشرة . ونشير فى هذا السياق الى الطلب الذى تقدمت به مثلا شركة فورد لرفعها من قوائم المقاطعة الاقتصادية مقابل وعد منها بانتاج ٥٠ ألف محرك ديزل فى المنطقة الحرة ، تمهيدا لتصديرها للمنطقة العربية . وما زال الطلب قيد البحث .

ثانيا : محاولة تأمين الصلة الوثيقة بين الرأسمالية الأمريكية والرأسمالية المحلية . من هنا ركزت الاتفاقية الاقتصادية المصرية الأمريكية على تعاون القطاعين الخاصين الأمريكى والمصرى . وقد صرح جون كالدويل مدير المركز الدولى للتجارة الخارجية بغرفة التجارة الأمريكية بأن « ٤٠ الى

٥٠ شركة من الشركات الصناعية الرئيسية فى الولايات المتحدة سوف تمثل فى اللجان الاقتصادية المصرية الامريكية » . وتجتمع اللجنة المشتركة لرجال الأعمال الامريكيين والمصريين ، وفى الجانب الامريكى منها ٤٠ من كبار رجال الأعمال بينهم دافيد روكفلر رئيس بنك تشيرفانهاتن، ويرأسهم جميعا توماس ميرفى رئيس احتكار جنرال موتورز ، وهو احتكار كان لرئيسه السابق تشارلز ويلسون كلمة مشهورة فى العالم هى قوله «ان ماهو حسن بالنسبة لجنرال موتورز يكون حسنا بالنسبة للولايات المتحدة » . لـكن المشروع الهام الذى تقدمت به جنرال موتورز كان مشروعا مشتركا مع مصر والعراق ، لانتـاج الجرارات على ان يقوم العراق بتمـويل المشروع !

وجدير بالذكر ان هيئة التمويل الدولية ، وهى تابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ، انما تقصر تعاملها على معونة القطاع الخاص، وقد تقدمت أخيرا لتعرض خدماتها

اذن ، مشروع فى المنطقة الحرة لانتاج محركات تخصص للتصدير ومشروع مشترك يموله العراق لانتاج الجرارات ، وهما مع ذلك مشروعان من أفضل المشروعات المعروضة علينا . لـكن المقابل الحقيقى المطلوب من مصر هو أولا وأخيرا الولاء للنظام الرأسمالى ، محليا وعالميا . المطلوب هو ان تصبح مصر كلها منطقة حرة . ويترجم ذلك عمليا بالتخلى

عن السيطرة الوطنية على الموارد القومية وعلى أهداف واتجاهات التنمية القومية وعلى سبيل المثال ، فان (تحرير) تجارتنا الخارجية وانشاء مناطق حرة سوف يدمر صناعات محلية موجودة حاليا فى القطاعين العام والخاص على السواء ، بل انه سوف يجعل من بلادنا مركزا أماميا لتسويق منتجات الاحتكارات الدولية فى المنطقة العربية . وعلى سبيل المثال أيضا ، فانه باسم الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، تتأكد لدينا الآن تبعية جديدة هى التبعية التكنولوجية ازاء الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية ، التى لن تسمح لنا مع ذلك بآخر كلمة فى ثورة التكنولوجيا

فى هذه الظروف ، تعتمد الرأسمالية العالمية وبخاصة الامريكية على موقف المنظمات والمؤسسات الدولية ، كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وتمارس من خلالها ضغطا منظما عليها . لقد كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى الستينات فى مقدمة القوى التى وقفت ضد الخطة الخمسية الأولى ، وضغطا من أجل العدول عن أسلوب التخطيط للتنمية ، بل وعن التنمية اصلا بحجة انها محاولة طموحة من جانب مصر . ومنذ نهاية تلك الخطة الخمسية ، وهما يلحان على ضرورة اتباع (سياسة واقعية) داخليا وخارجيا . ومن بين عناصر هذه السياسة الواقعية المطلوبة منا : تخفيض معدل التنمية الى النصف ، واتباع سياسة أسعار تعكس التكاليف الحقيقية أى السماح برفع الأسعار ، ومنح

الاعانات والدعم بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية ، والغاء الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية وهى أساسا مع البلدان الاشتراكية ، وتخفيض الجنيه المصرى . وفى الأيام الأخيرة اعاد صندوق النقد الدولى طلباته بتخفيض قيمة الجنيه المصرى ، ومراجعة الدعم والاعانات الممنوحة للسلع الشعبية ، وتحرير الاقتصاد من كافة قيود مرحلة التحول الاجتماعى وهكذا يطلب منا ان نقبل ليس فقط اعادة الرأسمالية محليا بل وتكريس التبعية للرأسمالية العالمية فهل هذا الانفتاح الخارجى هو الذى يكفل لنا فى النهاية حل مشاكلنا الاقتصادية ؟ انه تناقض لا حل له .

ان مشاكلنا الاقتصادية من الضخامة والخطورة بحيث تحتاج أول ما تحتاج إلى الاعتماد على قوانا الذاتية أولا ، إلى الاعتماد على النفس إلى تعبئة كافة القدرات والامكانيات والموارد القومية أولا وقبل كل شىء انها باختصار تحتاج لجهود كافة القوى والطبقات الوطنية والشعبية وحماسها ومبادراتها لتحقيق تنمية اقتصادية تكفل انجاز مهام التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى

أما ما يجرى حاليا من سرعة مذهلة فى تكوين الثروات بفضل سياسة الانفتاح فلا يعنى أبدا سرعة التنمية الإقتصادية . فالتنمية اليوم أبطأ وأسوأ انها تتم حاليا على أحسن الفروض بجهودات فردية ، صغيرة ، مشتتة ،

وبتكلفه اجتماعية غالية تتمثل فى عدد لا يحصى من حالات الإفلاس واتساع البطالة والغلاء والبؤس والفقر والفساد

وهذا هو مصير المفهوم الرأسمالى لتنمية القوى المنتجه فى بلادنا وللأسف فانه فى ظل هـذا المفهوم السائد حاليا لابد ان تسيطر العلاقات الانتاجية الرأسمالية

●

الفصل التاسع

سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية

بتغيير المقومات الأساسية للاقتصاد القومى ، وبسيطرة المفهوم الرأسمالى لتنمية القوى المنتجة فى بلد متخلف ، تأخذ علاقات الانتاج الرأسمالية بالضرورة فى السيطرة الكاملة على المجتمع

والواقع أن علاقات الانتاج الرأسمالية لم تكف أبداً عن التواجد طوال مرحلة التنمية الاقتصادية السابقة على الانفتاح الاقتصادى ، وحتى فى تلك الفترة القصيرة التى سادها مفهوم لا رأسمالى ، معين للتنمية لكن الفرق بين الماضى والحاضر يكمن ها هنا ففى الماضى ، وبالذات فى بداية الستينات ، جرت المحاولة لتنمية الاقتصاد القومى طبقاً لمفهوم لا رأسمالى . ومن ثم ، تهيأت الظروف لإقامة علاقات إنتاجية جديدة ، وبخاصة داخل القطاع العام لم تكن هذه العلاقات الجديدة علاقات رأسمالية كما لم تكن علاقات اشتراكية ، وإنما كانت علاقات إنتقالية وهى علاقات إنتقالية بمعنى أنها كان يمكن أن تصبح رأسمالية أو تصبح اشتراكية ، وذلك طبقاً لظروف عديدة اقتصادية وسياسية وبالفعل ،

فقد كان الصراع يجرى — سراً وعلناً — بين محاولات الابقاء على العلاقات الرأسمالية السائدة وبين محاولات البدء فى إقامة علاقات انتقالية ، وكذلك بين محاولات تحويل العلاقات الانتقالية نفسها إلى علاقات رأسمالية وبين محاولات تحويلها فى النهاية إلى علاقات اشتراكية ترتكز بالطبع على القطاع العام والقطاع التعاونى كان ذلك جوهر الصراع الاجتماعى قبل الانفتاح الاقتصادى أما الآن فقد كبتت عملية خلق علاقات انتاجية انتقالية وأطلق العنان لنمو وسيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية حتى داخل القطاع العام نفسه نقول هذا ، بينما يحلو للبعض فى هذه الأيام أن يمارى فى حقائق العلم والحياة ، تلك الحقائق التى كنا قد فرغنا منها بوصفها بديهيات فهناك اليوم من ينكر الصراع الطبقى ، وهناك من ينكر حتى وجود الطبقات وهناك بالطبع من ينكر بكل بساطة أن تكون لدينا علاقات إنتاجية رأسمالية ولذلك نستأذن فى العودة إلى بعض البديهيات .

المقصود بالعلاقات الانتاجية

فى كل مجتمع يتمايز الناس فيما بينهم من حيث الصفات ، مثلا من حيث الطبيعة والتطبع ، من حيث البداوة والتحضر ، من حيث العلم والجهل لكن أبرز ما يميز بينهم هو انقسامهم إلى طبقات

وهذه الطبقات هى تقسيمات اجتماعية للناس داخل المجتمع ، تقسيمات تجرى بحسب الدور الذى تحتله كل جماعة منهم فى الانتاج ، وبحسب

علاقتها بوسائل الانتاج ، ومن ثم بحسب دورها فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى بحسب طريقة حصولها على نصيبها من الثروة ومقدار هذا النصيب . فى هذا كله يختلف الناس ، يتفاوتون ويتمايزون

وعلى الرغم من إنقسامهم إلى طبقات ، يتعاون الناس فى كل مجتمع تعاوناً فنياً من أجل انتاج أسباب الحياة وفى مجرى هـذا الانتاج الاجتماعى ، يدخلون بالضرورة فى علاقات محددة لا غنى عنها ، علاقات مستقلة عن إرادتهم ، علاقات تتجاوب مع تطور قواهم المنتجة . ويشكل مجموع هذه العلاقات الانتاجية الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، أى الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه بنيان علوى — سياسى وقانونى وفكرى — لا يلبث أن يؤثر بدوره على مجموع العلاقات الانتاجية من جديد

أن الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، وقاعدة المجتمع ، إنما يتشكلان من هذه العلاقات الانتاجية التى هى ظاهرة حقيقية ، ناشئة عن واقع أن الناس يعجزون عن الانتاج بغير أن يتحدوا فيما بينهم ، بغير أن يتعاونوا فيما بينهم بصورة من الصور ومن ثم فهم يدخلون فى علاقات انتاجية معينة ، تشمل كافة ميادين الحياة الاقتصادية من إنتاج وتبادل وتوزيع . وإنما يبقى دائماً أساس هذه العلاقات هو علاقات الملكية لوسائل الانتاج التى تحدد بدورها صورة التعاون فى العملية الانتاجية بين العامل وصاحب العمل ، صورة الاتحاد بين العامل ووسائل العمل .

إن العلاقات الانتاجية فى كل مجتمع إنما تتحدد ، أولا وقبل كل شىء ،

بالاجابة على سؤالنا من المالك لوسائل الانتاج ؟ ومن ثم ترتبط علاقات الانتاج بالقوى الانتاجية ، بحيث تطابق علاقات الانتاج طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة. ومعنى ذلك أنه بحسب طبيعة ومستوى تطور هذه القوى المنتجة ، تتكون العلاقات الانتاجية ، وعندما تكون القوى لمنتجة ذات طبيعة رأسمالية تتكون العلاقات الأنتاجية راسمالية وعندما تتطور القوى المنتجة تتبعها العلاقات الانتاجية لكن هذه العلاقات الانتاجية أبطأ فى حركتها ، نظراً لارتباطها بعادات وتقاليد ونظم حياة الناس

ولهذا يمكن أن تصبح العلاقات الانتاجية قديمة بالية ، ومن ثم تكون عائقاً أمام تطور القوى المنتجة وهنا يظهر التناقض بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، إلى الحد الذى تصبح معه علاقات الانتاج القائمة مستحيلة البقاء وعندئذ تتهيأ الظروف لتغيير العلاقات الانتاجية نفسها ، بحيث تتطابق من جديد مع مستوى التطور الذى بلغته القوى المنتجة وفى الوقت ذاته ، تتمتع العلاقات الانتاجية فى المجتمع بدرجة ما من التأثير على القوى المنتجة ، بحيث تستطيع بدورها أن تعجل أو تبطىء من نمو وتطور القوى المنتجة . لكن المهم فى النهاية هو أن ما يحكم الصلة بين العلاقات الانتاجية والقوى المنتجة هو حتمية المطابقة بينهما فلا توجد قوى منتجة اشتراكية مع علاقات انتاجية رأسمالية ، ولا توجد علاقات انتاجية اشتراكية مع قوى منتجة رأسمالية ولهذا يتميز كل مجتمع بأسلوبه فى الانتاج ، هذا الأسلوب الذى يعبر عن الوحدة بين القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية

وفى الأسلوب الرأسمالى للأنتاج ، تتكون القوى المنتجة — من مواد ووسائل عمل وخبرة عمل — ذات طبيعة رأسمالية ، وتتكون العلاقات الانتاجية رأسمالية وهذا هو ما يعنينا فى دراستنا هذه . فقد رأينا كيف تغيرت المفاهيم الأساسية للاقتصاد القومى على نحو يبعث الحياة فى رأس المال ، المحلى الأجنبى ورأينا كيف تغلب المفهوم الرأسمالى لتنمية القوى المنتجة عندنا . ومن ثم تنمو بالضرورة العلاقات الانتاجية الرأسمالية وتترسخ .

لكن ما زال هذا الكلام غير محدد . ففى ظل الأسلوب الرأسمالى للانتاج ، أى فى ظل قيام المجتمع على استخدام رأس مال فى شراء قوة عمل العمال لانتاج سلع وبيعها فى السوق وتحقيق فائض نقدى هو الفرق بين مادفع من أجور للعمال وما خلقه العمال من قوة عملهم فى ظل هذا النظام تتكون القوى المنتجة الرئيسية هى رأس المال ، وتتكون العلاقة الانتاجية الرئيسية هى العلاقة بين الرأسمالى والعامل ، ويكون أساس هذه العلاقة هو الملكية الخاصة لرأس المال . فأحدهما هو المالك والآخر هو المعدم .

هنا ينفتح المجال فى المجتمع لطبقتين أساسيتين هما الرأسماليون والعمال . ومن خلال العلاقة المتبادلة بين هاتين الطبقتين، تتم حركة الانتاج الرأسمالى بما فيها من وحدة وصراع . لكن الطبقتين تقفان على طرفى نقيض فأساس العلاقات الإنتاجية الرأسمالية هو من جانب ملكية الرأسماليين

لوسائل الانتاج ، وهو من جانب آخر حرمان المنتجين الحقيقيين وهم العمال من الملكية ، اللهم إلا ملكية قوة عملهم ولهذا يتحدان ويتصارعان يتحدان فنيا لانتاج الثروة فى صورة سلع ، ويتصارعان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حول نصيب كل منهما فى ثمرة الانتاج ، أى فى الثروة الاجتماعية . وكلما وسعت الرأسمالية من درجة تعاون العمال فى الانتاج — وهذا مسار طبيعى لا مفر منه — كلما اكتسبت القوى المنتجة طابعاً اجتماعياً ، وكلما تعارض تطور هذه القوى المنتجة مستقبلا مع العلاقات الانتاجية التى تظل محكومة بالملكية الخاصة للرأسماليين لوسائل الانتاج ومن ثم تتهيأ الظروف للتغيير الاشتراكى ، أى للتغيير الجذرى للعلاقات الانتاجية المختلفة كى تجارى تطور القوى المنتجة المتقدمة .

ومع ذلك فليس الرأسماليون والعمال هم كل طبقات المجتمع الرأسمالى. أنهم للطبقتان الأساسيتان فحسب . وبينهما توجد فئات وسطى لا حصر لها ، تتراوح فى نطاق متسع فيما بين الرأسماليين والعمال ، من رأسمالية متوسطة ورأسمالية صغيرة وأشباه عمال . يدخلون جميعاً فى نسيج العلاقات الانتاجية ، ويمارسون دوراً متوسطا بين الطبقتين . لكنه يكون دورا بالغ الأهمية فى مجتمع متخلف كمصر ، لا يتشكل من نسيج واحد ، بل تتعدد بداخله الهيا كل الاقتصادية .

جوهر الصراع الاجتماعى فى الماضى

رأينا كيف كانت العلاقات الانتاجية السائدة فى مصر هى علاقات رأسمالية تستند إلى الملكية الخاصة للأرض ورأس المال . وكانت المحاولة تجرى لإقامة علاقات إنتاجية انتقالية ، وكانت تقابلها محاولة مضادة لمنع ظهور أو استقرار أو تطوير هذه العلاقات الانتقالية .

فمن جانب ، كانت المحاولة تستند إلى عناصر أساسية هى :

(ا) مصادرة وتأميم الملكية الخاصة الكبيرة للارض ورأس المال، واتخاذ اجراءات من شأنها وقف التراكم الرأسمالى والحد من النمو الرأسمالى

(ب) ظهور القطاع العام والبدء فى إجراءات من شأنها الحد من أشكال الاستغلال الرأسمالى بداخله ، سواء بتوجيه فائضه للتنمية القومية أو بمشاركة العاملين فى إداراته وأرباحه .

(ج) ظهور القطاع التعاونى واتخاذ اجراءات من شأنها السيطرة على الخدمات الأساسية المشتركة للفلاحين .

(د) الأخذ بنظام التخطيط القومى كأسلوب لعملية التنميـة الإقتصادية ، والبدء فى إجراءات من شأنها اخضاع كافة قطاعات الإقتصاد القومى لأسلوب التخطيط .

تلك كانت المحاولة . ومن جانب آخر ، كانت هناك المحاولة المضادة

لسد الطريق على ظهور واستقرار وتطور علاقات انتاجية انتقالية — وتعددت أساليب المحاولة المضادة سواء بالتحايل على القانون لاستبقاء الملكية الخاصة للارض ورأس المال ، وبناء ثروات جديدة ، أو بتخريب القطاع العام والالتفاف حوله لتأكيد العلاقات الاجتماعية الرأسمالية بداخله وتحويل فائضه إلى ثروات خاصة على حساب العمال والمستهلكين ، أو بتحويل التعاون إلى نظام يعمل أساسا لمصلحة رأسمالية الريف وأعوانها فى جهاز التعاون ، أو بإفشال الخطة القومية واثبات استحالة القيام بتنمية طموحة ووقف أسلوب التخطيط لتنمية الاقتصاد القومى .

هذا الصراع ، بين محاولة إقامة علاقات انتاجية انتقالية فى أرضية رأسمالية وبين محاولة مضادة للحيلولة دون اقامتها ، لم يكن ليحسم أبدا بعيداً عن حركة الجماهير المنظمة لسبب بسيط هو أن هذه العلاقات الانتقالية الجديدة لم تكن لتظهر من تلقاء نفسها ، انما كان يجب أن تخلق خلقا وبافتقاد الصراع لحركة الجماهير المنظمة ، افتقد الصراع أهم قواه الحاسمة من أجل التقدم .

ولذلك يجب الاعتراف بأن عملية خلق علاقات انتاجية جديدة ، انتقالية ، وهى العملية التى بدأت مع مرحلة التحول الاجتماعى فى أوائل الستينات ، لم تلبث أن جمدت بعد أربع سنوات من بدئها ، وذلك بوقف الخطة الخمسية الثانية . ثم ما لبثت أن توقفت فى النهاية بحرب يونيو ١٩٦٧ وما تلاها . ومن ثم انفتح المجال لاستقرار وانتشار ونمو العلاقات الانتاجية الرأسمالية وفى هذه الأثناء نمت الرأسمالية المصرية وبعد أن كانت

تتمثل أساساً خلال مرحلة التحول الاجتماعى فى الرأسمالية المتوسطة والصغيرة ، وبجانبها بقايا الرأسمالية الكبيرة فى تجارة الجملة والمقاولات ، نمت طبقة جديدة بيروقراطية من كبار الموظفين ورجال القطاع العام ولم تلبث أن تشابكت مع عناصر الرأسمالية الباقية ثم أفاد الجميع من التنازلات التى تمت بعد الهزيمة ، ومن السكوت على محاولات التنمية غير المشروعة التى تتابعت وتضخمت بحيث تشكلت فى النهاية رأسمالية كبيرة صارت هى الركيزة الاقتصادية لسياسة الانفتاح . فلما أعلنت هذه السياسة كان سندها الاجتماعى جاهزا من قبل .

ومعنى هذا بوضوح أن العلاقات الانتاجية الراهنة ليست — للامانة العلمية — نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى وحدها . بل هى محصلة لسياسات عديدة تمت خلال سنوات الثورة ، وبخاصة منذ الهزيمة وهكذا أصبحنا بعد سياسة الانفتاح وقد تغلبت كفة النمو الرأسمالى، وتهيأت الظروف لسيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية .

الدلالة الأجتماعية للانفتاح الاقتصادى

قبل الانفتاح الاقتصادى ، إذن ، كانت العلاقات الانتاجية السائدة فى المجتمع هى العلاقات الرأسمالية لكنها كانت تسود بدرجات متفاوتة

صحيح أنه فى مرحلة معينة ، تمتد من بداية التأمينات الكبرى فى

عام ١٩٦١ حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، قامت بغير شك علاقات انتقالية فى القطاع العام ، واستطاعت بفضل أسلوب التنمية المخططة أن تؤثر إلى حد ما على العلاقات الانتاجية فى القطاع الخاص . وكان الموقف عندئذ واضحاً يتلخص فى هذه الحقيقة وهى أنه مع التسليم بالوجود الرأسمالى ، فإنه يجب تقييد النمو الرأسمالى ، ووقف عملية تركز وتمركز رأس المال والملكية الخاصة وهذا هو ما يسمونه الآن بالانغلاق الاقتصادى لقد كان الاتجاه السائد عندئذ هو الاتجاه نحو علاقات انتاجية انتقالية يمكن أن تمهد فى المستقبل لقيام علاقات انتاجية اشتراكية

ثم تجمد الاتجاه كلة بنهاية الخطة الخمسية الأولى وعدم البدء فى الخطة الخمسية الثانية ثم توقف الاتجاه تماما بعد الهزيمة . فى البداية ، سمح بالنمو فى قطاع المقاولات وقطاع التجارة الداخلية وخاصة تجارة الجملة ، وحدث التراخى فى تأميم تجارة الجملة تأميما كاملا ثم بدأ الاستيراد بدون تحويل عملة ، فأصبنا بعملية واسعة من التهريب من الداخل ومن الخارج على السواء . وبدأت السوق الداخلية تمارس تجارة السلع المهربة . وانسع نشاط التصدير الخاص . ومع ذلك فلقد ظل توسع النشاط الرأسمالى عملا استثنائياً ، وغالباً ما كان يقع تحت طائلة القانون حتى انتهت حرب أكتوبر فأتاحت مناخا مواتيا لتقنين حرية النشاط الخاص

وهكذا فتح السبيل لنمو العلاقات الانتاجية التى تقوم على أساس الملكية

الخاصة لرأس المال ، على أساس حرية النمو الرأسمالى ، وتماسكت العناصر والفئات الرأسمالية المختلفة ، من بقايا أشباه الاقطاعيين وكبار الملاك الرأسماليين الذين أصابتهم الثورة فى الماضى بالتصفية عن طريق المصادرة والتأميم والحراسات ، ومن كبار الملاك وكبار الرأسماليين الجدد الذين تكونوا فى ظل الثورة ، أحيانا بفضلها وأحياناً أخرى بالتحايل عليها والالتفاف حولها وتشكلت طبقة رأسمالية فى المدينة والريف على السواء أسلوبها هو الأسلوب الرأسمالى للانتاج ، القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وبخاصة رأس المال النقدى تقوم بالإنتاج فى الزراعة والصناعة نسبياً ، لكن أغلب نشاطها فى الخدمات ، فى التجارة الداخلية والخارجية ، فى المقاولات والتوريدات ، فى المبانى والسياحة ، وكذلك فى الوساطة والتهريب والسوق السوداء وأصبحت هناك على رأسها رأسمالية كبيرة جديدة تمسك بزمام القيادة فى صفوف الرأسمالية. وفى مواجهتها نمت ونضجت طبقة عاملة حديثة ، توجد نواتها الصلبة فى الصناعة أساساً ، وبخاصة داخل القطاع العام وهذا كله هو موضوع دراستنا هذه التى لن تتسع للاسف لأكثر من طرح الخطوط العريضة للموضوع .

١ — رأسمالية المدينة

لقد تشكلت الآن طبقة رأسمالية مكتملة البنيان . تشكلت من أصول تاريخية مختلفة ، لكنها صارت الآن طبقة واحدة طبقة تجارية ،

ربوية فى الأساس ، لهـا قمتها ولها قاعدتها ، وفيها مراتبها من رأسمالية كبيرة ورأسمالية متوسطة . صار لهـا وجودها المتماسك وصارت لهـا تطلعاتها الطبيعية لفرض سيادتها على المجتمع بأسره . فالانفتاح الاقتصادى يجب عندها أن يكتمل بالانفتاح السياسى ، وحرية الحركة والنمو اقتصادياً يجب أن تتبعها حرية الحركة والنمو سياسياً

أصولها التاريخية

هذه الطبقة الرأسمالية لها أصولها التاريخية المعروفة وهى أصول عديدة يجب أن تـكون حاضرة أمامنا ، لأنها تساعد على توضيح طبيعة واتجاهات هذه الرأسمالية الجديدة

أولا — فهناك الرأسمالية الوطنية التى استمرت فى دنيا الأعمال ، فى الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات . ولقد حافظت طوال سنوات وقف نمو رأس المـال المحلى على فرص النمو غير المرئى حين حولت كثيراً من منجزات الثورة إلى فرص للاثراء كالمقـاولات والتوريدات ، وكالقروض المجانية والتسويق التماونى ، وخاصة بعد الاطاحة بالرأسمالية الـكبيرة وكبار الملاك السابقين وكان من الطبيعى عندئذ أن تتسع صفوف هـذه الطبقة باستمرار لعناصر جديدة — وأن تـكن هى القلة النادرة — نمت من بين صفوف الرأسمالية الصغيرة وبخاصة الحرفيين .

ثانياً — وهناك الطبقة الجديدة التى نمت بفضل الثورة ، بفضل مراكزها فى الدولة والقطاع العام ، بفضل التنمية الاقتصادية والحياة

السياسية التي أتاحتها الثورة واستطاعت هذه الطبقة الجديدة — بغض النظر عن عـدم دقة التسمية العلمية — أن تراكم ثروات في الداخل والخارج على السواء .

ثالثاً — وهناك الرأسمالية الـكبيرة التي سمحت الثورة باستمرارها في قطاعات المقاولات وتجارة الجملة وتجارة التصدير ، وهي قطاعات عاشت جميعاً في حمى الدولة والقطاع العام وتمـكنت هذه الرأسمالية بذلك من تحقيق أرباح وتـكديس ثروات كبيرة يـكفي أن تجارة الجملة وحدها كانت بأيدي ٢١٩ تاجرا فقط يتصرفون في ٦٠٠ مليون جنيه ويحققون ربحاً سنوياً صافياً يصلى منذ سنوات إلى ٣٠ مليون جنيه — مما دفع النظام لاتخاذ قراره في نوفمبر ١٩٦٧ بتأميم تجارة الجملة بالتدريج . ومع ذلك تراخى التنفيذ ولم يتم التأميم بل تم تفـكيك القطاع العـام في تجارة الجملة واستمرت تجارة الجملة لسلع أساسية مثل القمح والذرة والسجاير والأقمشة بأيدي الرأسمالية . وحدث الشيء نفسه بالنسبة لقطاع المقاولات الخاص الذي تولى ٧٠ ٪ من أعمال التشييد التي تمت في الخطة الخمسية الأولى ، وكانت تمثل وحدها ٤٠ ٪ من كل استثمارات الخطة . وعلى الرغم من قرار صدر في عام ١٩٦٦ بتأميم ٨٠ ٪ من قطاع المقاولات الخاصة حتى عام ١٩٦٩ ، فانه لم يطبق ، وجرى تفـكيكه فيما بعد .

رابعاً — وهناك بقايا الطبقات القديمة ، من الاقطاعيين وكبـار الرأسماليين الذين حافظوا على بعض ثرواتهم القديمة أو استطاعوا تنميتها في دنيا الأعمال ، والذين لعبت تصفية الحراسات أخـيراً دوراً هاماً

فى تزويدهم بثروة عقارية أو نقدية كانوا قد فقدوا الأمل فيها ، والذين أتاح لهم الانفتاح أخيراً إعادة جزء من ثرواتهم فى الخارج سواء كانت هربت إلى الخارج أو كانت قد تكونت فى الخارج خلال سنوات الهجرة ولهم بالتالى إرتباطاتهم القديمة برأس المال الأجنبى

خامساً — وهناك أخيراً أغرب هذه الأصول وأخطرها ، وهى جماعات المغامرين والأفاقين ، من أرباب السوابق والخارجين على القانون ، الذين استطاعوا بفضل الجريمة أن يشقوا طريقهم إلى دنيا الأعمال ، من أسفل ، تحت أى اسم ، وبأى صورة من الصور ، ليفرضوا بعد ذلك وجودهم ثم سيطرتهم ، مسلحين بعصابات تجمع بين النشاط الاجرامى والنشاط الرأسمالى ، ومزودين بقدرة فذة على التسلل إلى أجهزة الدولة والقطاع العام ، ومدفوعين بقوة خارقة للمادة للسيطرة على السوق الداخلية من خلال التجارة بالذات . أن هذه الجماعات من الرأسماليين الجدد ، بنشأتهم المريبة وطموحاتهم الداهية ، هم أنشط أقسام الرأسمالية المصرية وهم الذين يفرضون بالتالى طابعهم الطفيلى على مجموع الطبقة الرأسمالية .

من هذه الأصول المتعددة ، تشكلت الرأسمالية الجديدة ، وهى تحمل طابعها جميعاً — وبالذات هذه الرأسمالية الطفيلية الجديدة .

الرأسمالية المتوسطة والكبيرة

بداخل هذه الطبقة الرأسمالية ، يجب التمييز بوضوح بين مرتبتين

هما الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية المتوسطة ومع أن جمهرة هذه الطبقة الرأسمالية تتشكل فى الواقع من الرأسمالية المتوسطة ، غير أن التأثير الحاسم يرجع إلى الدور الذى تمارسه الرأسمالية الكبيرة بثقلها الاقتصادى والسياسى

ونحن نعنى بالرأسمالية المتوسطة تلك الفئات من الرأسمالية التى درجنا بصفة عامة على تسميتها بالرأسمالية الوطنية وهى تقف ما بين صغار المنتجين وبين كبار الرأسماليين . وعلى عكس صغار المنتجين ، فالرأسمالية المتوسطة ذات طبيعة رأسمالية ، بمعنى أنها تقوم على الملكية الخاصة لرأس المال ، وعلى الانتاج الرأسمالى وهو إنتاج سلعى . وتتميز الرأسمالية المتوسطة من ثم باستخدام رأس المال بوصفه الوسيلة الأساسية للانتاج ، وباستخدام العمل بالأجر للقيام بالانتاج وهى تمارس الانتاج الرأسمالى السلعى ، سواء كان ذلك فى مجال الصناعة أو التجارة ولا شك أن دور هذه الرأسمالية المتوسطة دور مطلوب فى هذه المرحلة ، لقيامها بالانتاج والتبادل ، من غير أن تشكل خطراً على مستقبل التنمية الاقتصادية والتحرر الاقتصادى

أما الرأسمالية الكبيرة فتضم الفئات والأقسام العليا من الرأسمالية ويساهم فى تشكيلها بالذات عنصران اجتماعيان جوهريان ، عرضناهما من قبل وهما

أولا — الفئات التجارية والربوية ، من التجار والمولين والمقاولين

والوكلاء فى مجالات التصدير والاستيراد وفى تجارة الجملة ونصف الجملة ، فى الصفقات العقارية ، فى المقاولات والتوريدات ، فى الفنادق والملاهى والمطاعم وواضح أنها كلها تعتبر أنشطة خدمات لا تضيف إلى الثروة المادية للمجتمع ، بينما تطلق داخل الاقتصاد القومى بما تحققه من أرباح وما تقدمه من أجور وما تنفقه فى الاستهلاك مبالغ نقدية طائلة تعتبر قوة شرائية ذات ضغط تضخمى لا يمكن صده .

وقد تلقت هـــذه الفئات التجارية الربوية دفعات قوية من سياسة الانفتاح فقد أطلقت لها حرية التصدير والاستيراد بالكامل ، كما أطلقت أعمال المقاولات فى التعمير والتشييد بصورة لم تعرف من قبل . ومنحت وزارة التعمير صلاحيات استثنائية بعيداً عن الخطة . ووضعت استثمارات التعمير وقدرها ٢٤٣ مليون جنيه تحت تصرف الوزير وشعاره المعلن هو « التمسك بحرية الفرد الكاملة فى ظل المنافسة » وبالتالى إنتقل أغلبها إلى القطاع الخاص للمقاولات ومعروف أن حجم استثمارات التشييد فى الخطة الانتقالية كان يصل إلى ٦٢٥ مليون جنيه ، بنسبة ٧٥٪ من إجمالى استثمارات الخطة ، وبزيادة ٢٦٥ مليون جنيه دفعة واحدة عما خصص فى عام ١٩٧٤ ولقد تم بالمناسبة رفع حـدود التعاقد مع المقاولين من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه ومع ذلك فلم تعد هذه الحدود كافية

ثانيا : الفئات البيروقراطية من قيادات القطاع العام والدولة . وهى فئات تضم عناصر من أصول اجتماعية مختلفة تدين بالفضل للتعليم وتحصيل

معرفة علمية وتكنولوجية وتولى قيادات القطاع العام والدولة . ومنها وبفضل نشاطها فى مواقع السلطة ، تحصل على دخول عالية من مرتبات وبدلات ومكافآت ، ودخول غير رسمية من عمولات وهدايا ورشاو . ويتحول ذلك كله فى النهاية وبفضل صلاتها بدنيا الأعمال إلى رأسمال بيروقراطى مربوط بمصدره وهو الوظيفة ، وغير مربوط بشكل مباشر بظروف الانتاج المادى . لكنه لا يلبث أن يتحول الى رأسمال تجارى أو ربوى أو صناعى . وقد أضاف الانفتاح فرصا جديدة إلى هذه الفئات عندما فتح أمامها أبواب التوكيلات التجارية لرأس المال الأجنبى وكافة مجالات التصدير والاستيراد والتوسع فى المقاولات وأبواب تحرير الادارة داخل القطاع العام وادخال الرأسمالية المحلية والأجنبية فى رأسمال وإدارة شركاته .

رأسمالية تجارية أساسا

وبالطبع تتنوع الأنشطة التى تشتغل بها الطبقة الرأسمالية ، من صناعة ومقاولات وتجارة . هناك مثلا أنشطة صناعية هامة تتولاها ، كصناعة النسيج وصناعة الملابس والصناعات الجلدية وصناعة الأثاث والصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والميكانيكية وبخاصة صنع بعض الآلات ومحركات السيارات . وهناك أيضا النشاط الملحوظ فى المقاولات بكافة أنواعها ؛ وفيها جانب هام من الانشاء والتشييد وتوفير خدمات انتاجية .

غير أن النشاط الغالب على الطبقة الرأسمالية الراهنة هو النشاط

التجارى ، بحيث يمكن القول بأن الرأسمالية المصرية الجديدة يغلب فيها رأس المال التجارى ، وهى لذلك رأسمالية تجارية أساسا ومن هنا ، فهى بالضرورة رأسمالية ذات طبيعة طفيلية .

ومنذ عرفت التجارة ،وهى نشاط طفيلى . بل هى أول نشاط طفيلى ظهر إلى الوجود ، لأنها تقوم على مبادلة منتجات قام المنتجون بانتاجها . ومن ثم تتطفل التجارة على الانتاج المادى . لـكنها تسدى خدمة أساسية، اذ تخلص الجماعة المعينة من فائض فى منتجاتها مقابل الحصول على منتجات تنقصها لـكنها فائضة لدى جماعة أخرى . لذلك كانت التجارة فى المنتجات الفائضة أقدم نشاط رأسمالى عرفته البشرية ، وكان رأس المال التجارى أقدم أنواع رأس المال وفيما قبل قيام المجتمعات الرأسمالية ، كان الانتاج موجها فى الأساس لانتاج سلع الاستهلاك ومعنى هذا أن التجارة كانت تتبادل فى الاساس سلعا استهلاكية . كانت التجارة لم تسيطر بعد على الانتاج ، بل تتبادل فحسب ما يفيض من المنتجات عن حاجة الاستهلاك. ومن ثم كان باستطاعة رأس المال التجارى عندئذ أن يستحوذ على الجزء الأكبر من الربح . وذلك على عكس الوضع فى ظل المجتمعات الرأسمالية التى تصبح التجارة فيها عنصرا من عناصر عملية الانتاج الاجتماعى وفيها ذهب أغلب الربح للرأسماليين الصناعيين والزراعيين والماليين .

وللاسف فان الوضع فى بلد متخلف كمصر ، يتيح لرأس المال التجارى فرصا مماثلة لفرصة فى المجتمعات قبل الرأسمالية . لـكن الخطير فى الأمر هو أن رأس المال التجارى يكون عندئذ معنيا بالاستهلاك لا بالانتاج ،

معنيا بمبادلة فائض أو ناقص الاستهلاك ، غير مكترث بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يعمل فيه ، غير مبال بالتطور الاجتماعى والاقتصادى — مما يجعل منه فى الأساس قوة رجعية ، اقتصادياً وسياسيا واجتماعيا

وهذا هو واقع الحال . فالطبقة الرأسمالية — بحكم تطورها الأخير ، وبحكم أصولها التاريخية — رأسمالية تجارية فى الأساس والنشاط التجارى يغلب عندها على كل نشاط . ورأس المال التجارى غالب فى تكوين رأس المال

أولا — فقد أطلقت حرية التجارة الخارجية ، تصديرا واستيرادا ، لرأس المال المحلى . وأصبح من حق كل فرد أن يستورد احتياجاته للاستعمال الشخصى أو الخاص من موارده الخاصة ، مثلما أصبح لكل فرد أن يستورد وأن يصدر ، وانتهى بذلك احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، انتهى تأميم التجارة الخارجية وبخاصة تجارة الاستيراد . أصبح لكل فرد أن يستورد بدون تحويل عمله أو من السوق الموازية سلعا استهلاكية ومستلزمات انتاج ومواد خام . بل أصبح لكل فرد الحق فى أن يستورد السلع لحساب القطاع العام مستخدما الحصيلة النقدية التى خصصتها الدولة لاستيراد هذه السلع من الميزانية النقدية وهنا تعود الخشية من جديد من تحول التجارة الخارجية من وسيله لتنمية الاقتصاد القومى وأداة لنجاح سياسة الاعتماد على النفس الى بالوعة للفائض الاقتصادى ما دامت مصدرا لأرباح طائلة .

ثانيا — كذلك أطلقت حرية التجارة الداخلية ، استنادا بالطبع إلى اطلاق حرية التجارة الخارجية . وهناك من الأصل سيطرة الرأسمالية الكبيرة على تجارة الجملة ونصف الجملة وانتشار الرأسمالية المتوسطة فى تجارة التجزئة ، بحيث تضم الرأسمالية التجارية الواسعة الانتشار تجار الجملة وكبار تجار التجزئة وهم يسيطرون بالتالى على تجارة التجزئة وبخاصة بعد تنشيط التجارة الخارجية والتداخل العضوى بين المستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة . وعلى سبيل المثال ، فتجارة السلع الاستهلاكية تتعامل فى سلع تزيد قيمة دورتها السنوية عن ٢٠٠٠ مليون جنيه ، يمثل الرأسماليون نحو ٧٣ ٪ . على أن نصيبهم فى تجارة السلع الغذائية أكبر إذ يصل فى تجارة الجملة إلى ٨٥ ٪ وفى تجارة التجزئة إلى ٩٧٫٥ ٪ . وكذلك الشأن فى تجارة المنسوجات حيث يسيطرون على ٩٣ ٪ من قيمة دورتها السنوية . وتتضاعف أهمية رأس المال التجارى فى التجارة الداخلية بمقدار ما يتعامل فى السوق السوداء

ثالثا — ولقد تضخمت التجارة الداخلية حاليا باطلاق حرية الاستيراد ، وازدحام السوق الداخلية بكافة المنتجات المستوردة من كافة أرجاء العالم وبخاصة من العالم الرأسمالى . وبرزت بصفة خاصة واردات مثل سيارات النقل والأدوات والأجهزة المنزلية الكهربائية والالكترونية وآلات الطباعة وآلات وأدوات الخياطة والتريكو المنزلية ، ناهيك عن سلع الاستهلاك السريع من ملابس وساعات ومشروبات ومرطبات . كلها فى

السوق لمن يستطيع أن يشترى . وفى هذا المجال بالذات تبدو الوحدة العضوية بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، كما تبدو العلاقة الوثيقة بين الرأسمالية التجـارية المحلية واحتكارات ووكلاء الرأسمالية العالمية .

هكذا ، وبفضل اطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية ، أصبح رأس المال التجارى غالبا فى تـكوين رأس المال المحلى . وبفضل اندماج مصالحه مع مصالح رأس المال الاحتكارى الأجنبى ، ليس فقط من خلال التصدير والاستيراد ، بل أيضا من خلال المشروعات الأجنبية سواء داخل البلاد أو فى المناطق الحرة ، وحيث تصبح بلادنا مركزا أماميا لتسويق منتجات الاحتكارات الدولية وغزوات الشركات المتعددة الجنسية فى المنطقة العربية كلها ، فان رأس المال التجارى يجنى أرباحا خيالية . يجنيها على حساب ابتزاز قطاع الدولة وافلاس الرأسمالية الوطنية وافقار الطبقات الشعبية واعاقة التطور الاقتصادى المستقل للبلاد وزيادة أسباب التبعية للخارج . وتلقى هـذه الأرباح المذهلة بظلهـا الثقيل على الاقتصاد القومى بأكمله لتصبح التجارة (بكافة ظهورها) هى النشاط الأمثل لرأس المال .

رأسمالية ذات طبيعة طفيلية

هذه الرأسمالية التجارية ، وهى رأسمالية ذات طبيعة طفيلية ، تسبغ طابعها الطفيلى على الرأسمالية المحلية كلها . وبالطبع هناك رأسمالية صناعية

نامية ، وهى تلعب دوراً حقيقياً فى تنمية الانتاج المادى ، وبخاصة عندما تشتغل بالصناعات التكميلية للصناعات الكبيرة التى يتولاها القطاع العام غير أن هذه الرأسمالية الصناعية مهددة هى نفسها بأن يكون لها طابع طفيلى كيف ؟

فى الواقع ، أنها تعمل فى بيئة يغلب عليها طابع الرأسمالية التجارية ومن ثم تحاول الرأسمالية الصناعية أن تعالج عملية الانتاج المادى بمشاكله الاقتصادية والمالية والاجتماعية وأن تحقق نفس العائد النقدى الذى تحققه الرأسمالية التجارية بغير إنتاج ، وإلا عدلت عن الصناعة إلى التجارة — مثلما يحدث كثيراً فى هذه الأيام. ومن أجل تحقيق هذا العائد المغرى، يجب أن تتسلح بوضع إحتكارى ما . ومن هنا سعيها للحصول على تكنولوجيا وآلات حديثة ، ذات كفاءة عالية لكن مثل هذه التكنولوجيا قد أعدت فى الأصل ، فى بلادها ، وصممت من أجل أسواق كبيرة — بينما سوقنا المحلية ضيقة . ومن ثم تتولد على الفور عناصر إحتكارية من نوع خاص لرأس المال الصناعى المحلى ، حتى لو كان صغيراً نسبياً أن مشروعات صناعية ، صغيرة نسبياً ، ولكن مزودة بأحدث الآلات ، تتحول فى سوقنا المحلية إلى إحتكارات من نوع خاص ، وبالذات فى ظل حماية جمركية معينة . من هنا ، تحمل الرأسمالية المحلية — حتى الصناعية منها — اتجاهات التحلل والتطفل . فهذه المشروعات الرأسمالية ، الصغيرة نسبياً ، والتى تمثل احتكاراً ما ، تعجز عن التطوير المستمر للتكنولوجيا الحديثة ، بل ولا تعنى بذلك فى النهاية ما دامت تجد مشتريا يتمنى الحصول على منتجاتها .

من هنا ، تسيطر الرأسمالية التجارية بطابعها الطفيلى حتى عـلى الرأسمالية الصناعية ولذلك فإن هذا الطابع الطفيلى هو الجـدير بكل انتباه

ونحن نعنى بالطابع الطفيلى للرأسمالية أنها لا تقوم فى الأساس على تطوير الانتاج المادى بقدر ما تقوم على الخدمات وبالذات على التجارة ، وأنها غير معنية فى الأساس بتطوير الاقتصاد القومى وتأمين التحولات الاجتماعية الضرورية حتى فى ظل اقتصاد رأسمالى ، وأنها فى النهاية وهى ضعيفة الجذور القومية قوية الوشائج الخارجية أقرب ما تـكون إلى التبعية لرأس المال الأجنبى ، ومن ثم يمـكن تلخيص معالم هذه الرأسمالية الطفيلية فى السمات التالية أنها رأسمالية ربوية ، رأسمالية علوية ، رأسمالية رجعية .

أولا — بوصفها رأسمالية تجارية ، فهى رأسمالية ربوية ، بمعنى التعامل بالنقود والرغبة فى أن تربو هذه النقود باضطراد ، أن تنمو سريعاً ، أن تلد نقوداً باستمرار — وبالذات عن طريق التجارة والخدمات ، بالاشتغال فى الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء وهى لذلك تولد الطابع الربوى فى الإقتصاد القومى ، بالإستعداد للمضاربة والرغبة فى الاحتـكار أنها على استعداد للمضاربة وبخاصة فى عمليات السوق السوداء التى تتناول سلع الاستهلاك الشعبى كما تتناول توزيع منتجات القطاع العام من خدمات وسلع حتى رأس المـال العقارى تحـول إلى التجارة فى

الأراضى والمبانى والشقق . ويتنقل رأس المال التجارى من تجارة إلى تجارة بسرعة خارقة . فتجار البقالة مثلا يتحولون الى تجار السلع الاستهلاكية المستوردة ، من ملابس وأقمشة ، ثم الى تجار للأجهزة الكهربائية والالكترونية والحمامات المستوردة ، وتجار الأسماك مثلا يتحولون إلى تجار للسيارات . وأصحاب الملاهى يتجارون فى كل شىء . والفكرة عند الجميع هى الاستفادة من فروق الأسعار ، والتعامل فى أى شىء يكون مصدرا للربح الكبير — مع ضمان سرعة دوران رأس المال .

ثانيا : بوصفها رأسمالية تجارية فهى رأسمالية علوية ، بلا جذور ممتدة فى أعماق الاقتصاد القومى ، بل غير معنية بتطوير الاقتصاد القومى والأوضاع الاجتماعية ، غير مطمئنة إلى مستقبلها ، لا تبنى مصانع ولا تستوعب عمالة ، ويكفيها مكتب صغير — وأحيانا حقير — لتحقيق أرباح مذهلة وتكوين ثروات بالملايين . لا تنظر إلا إلى كسبها فحسب ، وتحصل عليه بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وبخاصة فى تعاملها مع القطاع العام والدولة . فهى مثلا تتعامل أساسا بقروض تحصل عليها من البنوك ، وهى بنوك الدولة وأموالها أموال عامة . ومن ثم تبقى أموالها الخاصة بمنأى عن الخطر ، ولو فى خارج البلاد . ثم لا تدفع ضرائب للدولة ، وتتقن كل وسائل التهريب واخفاء الدخول والثروات . وأحيانا تقوم بوظيفة تحويلية ، فتحول عمليات لحسابها ، مما يؤكد طابعها الربوى . لكنها تتعامل فى الواقع كرأسمالية أجنبية مع القطاع العام والدولة . أنها

تقوم بدور الوساطة فى التجارة من القطاع العام الى المستهلكين ، وفى الوساطة من القطاع العام إلى القطاع العام ، وحتى مع الدولة ولذلك يكون همها أن تحتفظ بقروض استثمار وروابط عضوية مع جهاز الدولة والقطاع العام . تشترى بذرة القطن من الحالج لتبيعها إلى معاصر الزيوت تشترى المنسوجات لكى تبيعها لصغار تجار الأقمشة ومتوسطيهم. ويفسح المجال للفساد ينخر فى أجهزة الدولة والقطاع العام ، وينعكس من ثم على المجتمع كله .

ثالثا : بوصفها رأسمالية تجارية ، فهى رأسمالية رجعية . وبحكم كونها طفيلية ، ربوية ، مضاربة ، غير مكترثة ببلدها، مرتبطة برأس المال الأجنبى فانها لكى تدافع عن امتيازاتها ، تقوم بالدفاع عن مبدأ الاقتصاد الحر والطريق الرأسمالى ، وتجمع كل القوى الرأسمالية المحلية تحت قيادة الرأسمالية التجارية ، وتدعو للتحالف مع رأس المال الأجنبى أى مع الرأسمالية العالمية . وهذا هو المصدر الموضوعى لخطر ضياع الاستقلال الاقتصادى واعادة السيطرة الأجنبية ، لأن التحالف بين الرأسمالية الكبيرة المحلية وبين الرأسمالية العالمية يشكل بالدقة جوهر الاستعمار الجديد . ومن هنا يتضح كم هى متخلفة هذه الرأسمالية المحلية الجديدة ، التى — بعد سنوات طويلة من تصفية التبعية الاستعمارية — لا تجد مفرا أمامها من أجل أن تنمو وتسمن إلا أن تستدعى الاستعمار من جديد .

وبذلك تتحقق المشاركة المطلوبة بين رأس المال العالمى ورأس المال المحلى (١)

هذه الرأسمالية المحلية ، التى تغلب بداخلها الرأسمالية التجارية التى تتميز بطبيعة طفيلية ، هى فى الأساس الرأسمالية الـكبيرة . ومن ثم تتميز جوهريا عن جمهرة الرأسمالية المحلية وهى الرأسمالية المتوسطة فهذه الرأسمالية المتوسطة هى فى نهاية الأمر موضع استغلال من جانب الرأسمالية الـكبيرة التى صارت — بحكم طبيعة الأشياء — تحدد صورة المجتمع ومثله العليا .

(٢) رأسمالية الريف

التحولات الجذرية التى أصابت رأسمالية المدينة بفضل الانفتاح الاقتصادى ، بحيث صار يسيطر عليها رأس المال التجارى بطبيعته الطفيلية ، لم يحدث ما يماثلها تماما فى الريف . بل ظلت رأسمالية الريف — كما كانت من قبل — تنمو نموها المضطرد . كل ما أحدثه الانفتاح الاقتصادى لديها هو اتاحة المزيد من الفرص الرأسمالية ، اتاحة المزيد من حرية الحركة والمزيد من حرية النمو الرأسمالى .

ما السبب فى هذا التفاوت بين رأسمالية الريف ورأسمالية المدينة ؟

---

(١) انظر دراستنا المنشورة تحت عنوان (المشاركة كأسلوب من أساليب الاستعمار الجديد) ، دار الثقافة الجديدة . القاهرة : ١٩٧٥ .

ذلك سؤال موضوعى ، والاجابة عليه بسيطة . فبينما حلت التأميمات لدينا فى الستينات برأسمالية المدينة، الرأسمالية الكبيرة الصناعية والتجارية ، الرأسمالية صاحبة الأسهم والسندات ، وقعت وطأة مرحلة التحول الاجتماعى على رأس الرأسمالية الكبيرة فى المدينة كان الريف يشهد منذ العام الأول للثورة الاصلاحات الزراعية ، تصفية ملكية الأرض شبه الاقطاعية ، وتصفية طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ويشهد فى الوقت نفسه السماح بنمو رأسمالية الريف ومن ثم ظل الريف هو القاعدة الثابتة للثورة وظلت رأسمالية الريف ، الرأسمالية الزراعية ، تنمو وتنمو بغير أن تصادف أو تعانى ما عانته رأسمالية المدينة . بل أن التأمينات الكبرى فى الستينات كانت دفعة أخرى لتنمية الرأسمالية الريفية . ومن هنا نمت باضطراد ، بلا توقف . احتفظت دائما بحرية النمو الرأسمالى حتى كانت أحداث السنوات الأخيرة ، فتصدرتها وقادت تحولاتها السياسية. ولقد أيدت الانفتاح الاقتصادى ، بأمل أن يجلب لها مزيدا من حرية النمو الرأسمالية والسيطرة الكاملة على الريف .

وهكذا يشهد الريف — منذ السنة الأولى للثورة وبلا انقطاع حتى الآن — نموا رأسماليا مضطردا ، يأتى الانفتاح الاقتصادى اليوم ليسبغ عليه طابعا نهائيا .

تكوين رأسمالية الريف

تتكون رأسمالية الريف بصفة أساسية من الرأسمالية الزراعية ، وإلى

جانبها توجد جماعات رأسمالية تشتغل أساسا بتجارة الحاصلات الزراعية وبتأجير الجرارات وآلات الرى وبالنقل . وبداخل الرأسمالية الزراعية يجب التمييز بين جمهرة الفلاحين الأغنياء وبين كبار الملاك الزراعيين وليس التمييز بينهما قائما على أساس أن أغنياء الفلاحين يعتمدون على رأسمالهم النقدى لتأجير مساحات من الأرض ، وأنهم يستأجرون عمل العمال الزراعيين لانتاج محاصيل تجارية تباع فى السوق ، بينما كبار الملاك الزراعيين يعتمدون على ملكية الأرض فقط. فالواقع أن الملكية مازالت سمة مشتركة للجميع . فكلهم ملاك للأرض . وكلهم قد يستأجرون أرضا اضافية . وكلهم يستأجر عمل العمال الزراعيين . لذلك فالتمييز الممكن بينهما يكون بالرجوع إلى حجم الملكية ، إلى مساحة الأرض الزراعية المملوكة .

ومعروف أن مساحة الأرض التى يستطيع المالك أن يزرعها مع أسرته بغير أن يستأجر عمل الآخرين ، لا يمكن أن تزيد فى بلادنا عن خمسة فدادين . وعند هذه الحدود ، تقف طبقة الفلاحين غير الرأسمالية وتبدأ طبقة الرأسمالية الريفية ، التى لابد أن تستعين بعمل الآخرين المأجور . تبدأ الرأسمالية الريفية التى تضم الفلاحين الأغنياء وكبار الملاك. ومع ذلك فهناك من يرى أن الفلاحين الأغنياء يبدءون بملكية عشرة فدادين إلى عشرين فدانا ، يليهم كبار الملاك الرأسماليين .

وقد بحثنا عن احصائيات توزيع الملكية الزراعية حاليا ، فلم نجد

أى بيانات يعتمد عليها . فمن جانب،توقفت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عند عام ١٩٦٥ ، مع نهاية الخطة الخمسية الأولى ولم نجد بعدها أية محاولة لحصر الملكية فى الريف . ومن جانب آخر ، قام الجهاز المركزى للأسعار فى عام ١٩٧٣ بدراسة لتوزيع دخول الأفراد، ضمنها توزيعا جديدا لملكية الأرض الزراعية . ومع أن نتائج هذا التوزيع تعزز رأيى بقوة ، لكنى أشك فى دقتها وسلامتها . وسأورد فيما يلى بيانات الطرفين للمقارنة .

توزيع الملكية الزراعية

الملكية بالفدان	النسبة المئوية للملاك			
	قبل الاصلاح الأول	بعد الاصلاح الأول	بعد الاصلاح الثانى	فى ١٩٦٥
أقل من ٥	٩٤ر٣	٩٤ر٤	٩٤ر١	٩٤ر٥
٥ —	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٤
١٠ فأكثر	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٣	٣ر١

الملكية بالفدان	قبل الاصلاح الأول	بعد الاصلاح الأول	بعد الاصلاح الثانى	فى ١٩٦٥
	النسبة المئوية للمساحة			
أقل من ٥	٣٥ر٤	٤٦ر٥	٥٢ر١	٥٧ر١
٥ —	٨ر٨	٨ر٨	٨ر٦	٩ر٥
١٠ فأكثر	٥٥ر٨	٤٤ر٧	٣٩ر٣	٣٣ر٤

تلك هى البيانات الثابتة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، لـكنها تتوقف عند عام ١٩٦٥ . وهنا تأتى التقديرات التى يقدمها الجهاز المركزى للأسعار فى عام ١٩٧٣ ، وهى للأسف البيانات الوحيدة المتاحة

الملكية بالفدان	النسبة المئوية للملاك		النسبة المئوية للمساحة	
	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦٥	١٩٧٣
أقل من ٥	٩٤ر٥	٨٥ر٦	٥٧ر١	٢٦ر١
٥ —	٢ر٤	٧ر٨	٩ر٥	١١ر٢
١٠ فأكثر	٣ر١	٦ر٦	٣٣ر٤	٦٢ر٧

فلو صحت هذه التقديرات ، لكان معناها أن الوضع فى الريف قد أصيب بتدهور مفاجىء فيما بين نهاية الخطة الخمسية الأولى فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٣ لكن مثل هذا التدهور المفاجىء يظل بلا تفسير اقتصادى أو سياسى . ومع ذلك فالمهم فى تقديرات الجهاز المركزى للأسعار هو أنها أقرب الى اتجاه الأوضاع فى الريف كما يلمسها الجميع .

اولا : صغار الفلاحين . بفضل الاصلاحات الزراعية ، ازدادت أهمية ملكية صغار الفلاحين ، التى تقل عن خمسة أفدنة، وتعمل بالزراعة غير الرأسمالية . ازدادت نسبة الملاك زيادة طفيلية من ٩٤٫٣ ٪ من مجموع الملاك قبل الثورة إلى ٩٤٫٥ ٪ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى لكنها لا شك قد هبطت، ولكن ليس بالنسبة التى تكشف عنها التقديرات الأخيرة . وكذلك الشأن فى المساحة المملوكة . فقد زادت فى البداية زيادة هائلة من ٣٥٫٤ ٪ قبل الثورة إلى ٥٧٫١ ٪ بعد الخطة الخمسية الأولى ثم هبطت كما تدل كل وقائع الحال من الريف . لكن لا يعقل أن تكون قد هبطت الى أقل من نصف ما كانت عليه فى عام ١٩٦٥

ثانيا : الفلاحون المتوسطون وهم يمثلون الملكية التى تتراوح بين خمسة وعشرة فدادين . وعلى الرغم من انخفاض عدد أصحابها من ٢٫٨ ٪ إلى ٢٫٤ ٪ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، الا أن عددهم قد ازداد مؤخرا واضطردت فى الزيادة بنسبة المساحة التى يملكونها من ٨٫٨ إلى ٩٫٥ ٪ . ولاشك أنها قد ازدادت مؤخرا

ثالثا : الرأسمالية الزراعية . وتضم أغنياء الفلاحون وكبار الملاك الزراعيين . وتمثل الرأسمالية الزراعية تلك الملكية التى تزيد عن عشرة وتصل الى الحد الأعلى للملكية . وقد ازدادت الرأسمالية فى الريف ملاكا ومساحة . وقبل الاصلاحات الزراعية كانوا يمثلون بما فيهم الاقطاعيون ٢ر٩ ٪ من مجموع الملاك ، فصاروا يمثلون فى نهاية الخطة الخمسية الأولى وبلا اقطاعيين ٣ر١ ٪ منهم . وفى التقديرات الأخيرة ، تضاعفت أكثر من مرتين أهميتهم العددية لكنها زيادة مشكوك فيها . أما ملكيتهم فقد هبطت بالطبع نتيجة الاصلاحات الزراعية من ٥٥ر٨ ٪ من مساحة الأرض قبل الثورة الى ٣٣ر٤ ٪ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى وذلك لمصلحة صغار الفلاحين . ولاشك أنها زادت فى السنوات الأخيرة ، على حساب صغار الفلاحين بالذات ، ونتيجة لاستعادة الأراضى الموضوعة تحت الحراسة . غير أنها لا يمكن أن تكون قد تضاعفت فى مدى ست أو سبع سنوات ، على نحو ما تشير إليه تقديرات الجهاز المركزى للأسعار

إن نمو الرأسمالية الريفية مضطرد منذ بداية الثورة ، فى البداية على حساب الملكية الكبيرة شبه الاقطاعية ، ثم على حساب صغار الفلاحين بعد ذلك . والجدير بالملاحظة هو التطور السريع فى كيان الرأسمالية الريفية منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى ، وتوقف أسلوب التنمية المخططة ، ثم هزيمة ١٩٦٧ . ونحن نبدأ من حقيقة لا شك فيها هى أن نحو ٣ ٪

من الملاك يستحوذون الآن على أكثر من ٣٥ ٪ من الأرض الزراعية .
وكانت هذه المساحة نفسها قبل الثورة هى التى شكلت الملكية شبه
الاقطاعية فى مصر كان أصحاب الملكية التى تزيد عن خمسين فدانا
يملكون عندئذ ٣٤٫٢ ٪ من الأرض الزراعية . لقد حلت الرأسمالية
اذن محل الاقطاع ، والفرق بينهما هو اتساع عدد الملاك .

ظاهرة النمو الرأسمالى

بالطبع هناك فرق جوهرى فى أسلوب الاستغلال الزراعى ، فيما بين
الاقطاعيين والرأسماليين . فبينما يعتمد أسلوب الاستغلال الزراعى شبه
الاقطاعى على الملكيات الكبيرة للأرض التى تتلقى الريع عن طريق
الايجار أو المزارعة ، وتعتمد على زراعة القطن المربوطة بالسوق
الخارجية ، نجد أن الاستغلال الرأسمالى الحالى يعتمد على ملكية رأس
المال ، التى تتمثل فى الغالب فى ملكية الأرض أيضا . لكن رأس المال
يستخدم عندئذ فى أنشطة ثلاثة هى :

الأول : استئجار الأراضى . فالملاك الرأسماليون فئات عليا من
الفلاحين وأغنياء الفلاحين ، من المستأجرين الذين صاروا ملاكا ،
مرتبطة بشكل وثيق بالسوق ، عن طريق انتاج محاصيل معدة للبيع ـ
وقد كانت الأراضى المستأجرة تمثل قبل الثورة حوالى ٤٩ ٪ من مجموع
الأراضى الزراعية ، وارتفعت بعد الاصلاح الأول الى الى حوالى ٥١ ٪

لكنها لم تلبث أن توالى انخفاض مساحتها حتى صارت تمثل ٤٥ ٪ من جملة الزمام المزروع حاليا ، فقد اتجه الاهتمام للحصول على الملكية نفسها

الثاني : زراعة محاصيل رأسمالية فالرأسماليون الزراعيون ينتجون بالتحديد محاصيل تجارية ، نقدية ذات أرباح عالية . لذلك تشدهم السوق الداخلية أكثر من السوق الخارجية . لقد ظل الرأسماليون الزراعيون وكبار الملاك الرأسماليين هم المصدر الأساسى للمحاصيل الأساسية مثل القطن والأرز والقمح ، التى ارتفعت انتاجيتها فى المزارع الكبيرة . لكنهم يستطيعون تنويع انتاجهم ، من المحاصيل التقليدية الى المحاصيل غير التقليدية التى تتطلب رأس مال كبيرا لكنها ذات الأرباح الكبيرة ، مثل الخضروات والفواكه والزهور والنباتات القطرية وتربية الماشية والدواجن . وعلى سبيل المثال فان مساحة حدائق الفاكهة قد زادت من ٢٤٤ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٧ ألف فدان فى عام ١٩٧٤ ، كما ان المساحة المخصصة للخضروات قد زادت من ٧١٣ ألف فدان الى ٧٩٩ ألف فدان فى عام ١٩٧٣ . ويلحق بهذه المحاصيل غير التقليدية اشتغال الرأسمالية بشراء اللوارى وتأجيرها للنقل ، أو شراء الجرارات وآلات الرى وتأجيرها أو الاشتغال بصناعات زراعية مثل منتجات الألبان

وبفضل استخدام القوة العاملة الأجيرة ، وبفضل استخدام الآلات

الزراعية من جرارات وآلات رى ، تحقق الرأسمالية الزراعية من أنشطتها أرباحاً عالية ، بغض النظر عن مدى توفير الغذاء اليومى للمواطنين أو زيادة مساهمة الزراعة فى الانتاج المادى ، حين عجزت مثلا عن تحقيق أهداف الخطة الخمسية الأولى ، وحققت معدل نمو بلغ ٣ ./ بدلا من ٥ ./ ، وأدت بذلك إلى زيادة الاعتماد على الواردات أن الرأسمالية الزراعية مرتبطة بشكل وثيق بالسوق ، لكنها السوق الداخلية فى المقام الأول .

الثالث : استئجار العمل الزراعى . فالرأسمالية الزراعية تتميز الآن بالاستخدام الواسع للعمل المأجور ومن الواضح أن عدد الزراعيين داخل سكان الريف يزداد باضطراد ، مما يكشف عن تفاقم ظاهرة التمايز الطبقى فى القرية ، واضطراد التمايز بين الرأسمالية الريفية ذات الأصول الفلاحية أو شبه الاقطاعية والتى تتستر بالعلاقات الأبوية وبين الفئات المعدمة وشبه المعدمة فى القرية ان العمل بالأجر صار الآن سمة جوهرية فى الريف ، وهى سمة رأسمالية بلا جدال

وهكذا تشهد الرأسمالية نموا هائلا فى الريف ، حيث تتحول العلاقات كلها باضطراد إلى علاقات سلعية نقدية ، حيث يتم إنتاج سلع معدة للبيع فى السوق ، وحيث يتحول كل إنتاج إلى سلعه حتى إنتاج أفقر الفلاحين من البيضة أو الدجاجه ، وحيث يحل التبادل النقدى باضطراد محل التبادل العينى ، وينتشر العمل بالأجر النقدى .

ظروف نمو الرأسمالية الزراعية

يجب أن نكرر أن الرأسمالية الزراعية قد نمت باضطراد منذ ثورة يوليو ، وبفضل انجازاتها وبخاصة الاصلاحات الزراعية وهذا هو نموها العادى أما نموها غير العادى فيتمثل فى الأساس فى محاولة وراثة كبار الملاك أشباه الاقطاعيين الذين صفتهم الثورة ، وذلك باستخدام أساليب شبه إقطاعية فى التعامل مع الفلاحين ، وتحويل مكاسب الفلاحين إلى امتيازات لرأسمالية الريف

(أ) بفضل انجازات الثورة وبخاصة الاصلاحات الزراعية ، تمت تصفية الملكية الكبيرة شبه الاقطاعية ، وتم تحديد الحد الأعلى للملكية الزراعية ، وتم تخفيض الايجارات إلى النصف ، ومن ثم تمكن أغنياء الفلاحين من شراء بعض أراضى الاقطاعيين ومن استئجار مساحات أكبر

(ب) بفضل استثمارات الدولة فى الريف ، وبفضل خدماتها وبخاصة خدمات النظام التعاونى ، تم توفير السلف المعفاة من الفوائد ، وتوفير مستلزمات الزراعية من تقاو وأسمدة وآلات عن طريق الجمعيات التعاونية ، والاستغناء عن خدمات المرابين والوسطاء فى التسويق . ومن ثم اتجهت رأسمالية الريف لتطوير أساليب الانتاج الزراعى ، والاستفادة الكاملة من استغلال الأرض ، والتوسع فى استخدام الآلات والعمل المأجور . كما اتجهت لشراء الأرض من صغار الفلاحين والملاك .

(ج) بفضل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى ، وبخاصة التصنيع ، تم توسيع السوق الداخلية اتسعت عمليات البيع والشراء ، وإزداد عدد البائعين وعدد المشترين ، وازداد عـدد السلع المتبادلة بيعاً وشراء . وكان ذلك لمصلحة الرأسمالية الريفية فمن جانب ، كانت استثمارات الدولة فى الريف لا تفيد الملكيات الصغيرة بقـدر ما يستفيد منها أغنياء الريف القادرون على تطوير أساليب زراعتهم ومن ثم اهتموا بانتاج محاصيل رأسمالية للسوق . ومن جانب آخر فإن الفائض المتولد في قطاع الزراعة ، ويمثل ثلث الدخل القومى ، لم تستطع الدولة أن تحصل منه فى صورة ضرائب ورسوم إلا على نحو ٣ ٪ فحسب ومن ثم كدست رأسمالية الريف وراكمت أموالا كثيرة ، استخدمت جزءاً منها فى شراء الأراضى ، وجزءاً آخر فى الاستثمار فى المدينة . ومن جانب أخير ، استفادت رأسمالية الريف من الزيادة المضطردة فى القوة العاملة فى الريف وتحولها إلى العمل بالأجر ، كما استفادت من الأشـكال التعاونية لخدمة استغلالها الرأسمالى للعمال الزراعيين سواء بوصفهم منتجين أو مستهلـكين .

ومن ثم توفرت الظروف لاستخدام أساليب غـير عادية لتطوير رأسمالية الريف ، ويكفى هنا أن نذكر منها

مثال أول : فقد يسرت الدولة الائتمان بدون فوائد للمزارعين لـكن رأسمالية الريف حولت هـذه الميزة إلى أداة استغلال مثلى للدولة نفسها فبدلا من استخدام أموالها ، فإنها تلجأ للاقتراض من بنك

التسليف ، ليس فقط لتزرع ، بل لتؤجر ، أو حتى لتشترى أرضاً أو آلات ، ثم تمتنع عن السداد ، فتتراكم عليها الديون انتظاراً لفرصة تضغط فيها على الدولة لإلغاء الديون المتراكمة . وهكذا مع أنها كانت تمثل ٢٫٥ ٪ من مجموع الحاصلين على القروض ، فقد بلغت ديونها فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ٦٠ مليون جنيه بنسبة ٧٥ ٪ من مجموع الديون الواجبة السداد . ولم يتحسن الوضع فى السنوات الأخيرة ، فقد بلغت ديونها المتراكمة منذ عام ١٩٧٤ مبلغ ١٠٠ مليون جنيه .

مثال ثان : وهو مستمد من التجارة السوداء فى الأعلاف والتقاوى والأسمدة وفائض المحاصيل بعد التوريد . فنظام التأمين على الماشية مقدمة للحصول على الأعلاف ، ويبدأ التأمين من خمسة رؤوس من الماشية . ويتم التحايل فى عدد المواشى بالاتفاق مع الطبيب البيطرى وتوجه الأعلاف المتاحة لرأسمالية الريف إلى السوق السوداء حيث يشتريها الفلاحون الفقراء ويحدث نفس الشىء فى توزيع التقاوى أو البذور المنتقاة ، فهى متاحة لمن يملك ١٥ فداناً فأكثر . أما فائض المحاصيل الأساسية بعد التوريد ، فيتخذ طريقه دائماً إلى السوق السوداء والمشترى غالباً هو الفلاح الفقير

لذلك لم نفاجأ حين صدر أخيراً قرار بتسويق الأرز ١٠٠ ٪ اجبارياً ، وحين هددت الدولة بالاتجاه إلى حظر الاتجار فى المحاصيل الزراعية التى تسوق تعاونياً (لمواجهة النقص المتزايد فى توريد هذه الحاصلات والقضاء

على السوق السوداء فى المحاصيل التموينية الرئيسية وبصفة خاصة الأرز والقمح والفول)

مثال ثالث : ويتمثل فى إعانات الدعم الزراعية ، سواء كانت صريحة أم مستترة فالإعلانات الصريحة مثالها إعانات التصدير للبطاطس والبرتقال مثلا أما الإعلانات المستترة فمتنوعة ، حين تباع المحاصيل بأسعار منخفضة فى الخارج وأسعار مرتفعة فى الداخل ويتحمل المواطن المشترى خسائر التصدير ، وحين تتحمل الدولة نصف تكاليف مقاومة آفات القطن وتبلغ ٢٨ مليون جنيه ، وحين تدعم أسعار الأسمدة الكيماوية بمبلغ ٨٠ مليون جنيه سنوياً

أن هذا كله يكشف عن تداخل رأس المال الزراعى مع رأس المال التجارى فى الريف ، ويتيح للرأسمالية الريفية بكافة أقسامها نمواً واسع النطاق .

الانفتاح الاقتصادى فى الريف

ولهذا قلنا ان رأسمالية الريف لم تعرف ظاهرة تقييد حرية حركتها أو حرية نموها ، وبالتالى فلم تكن بحاجة إلى انفتاح اقتصادى وعلى العكس ، فإنها بثقلها الكبير قد عملت على ابتزاز الدولة باستمرار ، وبخاصة منذ هزيمة يونيو . وبحجة تشجيعها على زيادة الانتاج الزراعى، الذى لا يعنيها كما رأينا الا بقدر ما يزيد عن أرباحها ، أجبرت الدولة على رفع أسعار المحاصيل الأساسية باضطراد . وفى عام ١٩٦٩ جعلت

الدولة تؤكد سيطرة الفلاحين المتوسطين والأغنياء على الجمعيات التعاونية ، حين جعلت أربعة أخماس أعضاء مجالسها ممن لا تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة بدلا من خمسة أفدنة فقط واشترطت فيهم معرفة القراءة والكتابة ، بينما ٩٥٪ من صغار الفلاحين أميون ثم أحرزت مكسبا كبيرا حينما تقرر جعل الحد الأقصى للملكية ٥٠ فدانا ، وأعلنت الدولة أنها تتدخل لآخر مرة لتحديد الحد الأقصى للملكية .

وفيما بعد عام ١٩٧١ ، تمت تصفية أملاك الدولة ، وتوزيع الأراضى المستصلحة على خريجى المعاهد الزراعية ، وبيع بعض الأراضى المستصلحة ، ورد ١٣٦ ألف فدان من أراضى الوقف كانت تديرها هيئة الاصلاح الزراعى إلى وزارة الأوقاف التى طرحتها فورا للبيع .

وفى عام ١٩٧٣ ، تقرر تغيير نظام التسويق التعاونى للقطن ، وذلك بالشراء رأساً من المنتجين . ومن ثم فتح السبيل أمام عودة سماسرة القطن وتجار الداخل وفى كل ذلك يتميز المنتج الرأسمالى الكبير للقطن ثم صارت الدعوة الآن تتجه للمطالبة بحرية التسويق لكافة الحاصلات الزراعية الخاضعة لنظام التسويق التعاونى وأحياناً أخرى ، تصاغ هذه الدعوة فى حدها الأدنى وهو المطالبة برفع أسعار هذه المحاصيل .

وتميز عام ١٩٧٤ بقانون تصفية الحراسات ، ومن ثم إعادة ما تبقى من أراضى الحراسات إلى ملاكها ، وأغلبهم من الاقطاعيين السابقين . وهكذا تم التصالح نهائياً بين الرأسمالية الريفية وبقايا الإقطاع .

وفى عام ١٩٧٥ ، صدر قانون إيجارات الأراضى الذى يتيح للملاك طرد المستأجرين ورفع قيمة الإيجار والالتجاء إلى أسلوب المزارعة مع المستأجرين الباقين . وهو اجراء أخير يعيد توزيع الدخل من المستأجرين الزراعيين إلى الملاك الرأسماليين ولقد دعم هذا القانون من الاتجاه الذى كان كامنا نحو رفع قيمة الإيجارات فى أرجاء الريف . ولا مفر عندئذ من اتجاه قيمة الأراضى نحو الارتفاع السريع وكل هذا الارتفاع يتحمله فى النهاية المستهلكون ، فى الريف والمدينة على السواء .

وبالطبع ما زالت هناك بعض القيود على حرية الحركة الاقتصادية والنمو الكامل للرأسمالية الريفية ، ناشئة من بقايا نظام التخطيط والتعاون. لكن الدعوة فى الريف واضحة نحو اطلاق الحرية الاقتصادية ، حرية التأجير ، حرية البيع ، حرية الشراء ، حرية الانتاج ، حتى حرية الملكية والتجارة لقد قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة أخيراً السماح للاسرة بحيازة أرض زراعية بطريقة الايجار ، تزيد على خمسين فداناً وبحد أقصى مائة فدان وكانت هيئة الاصلاح الزراعى ترفض من قبل الاقرار بذلك للرأسمالية الزراعية .

وهكذا تتدعم مكانة رأسمالية الريف .ويتجمع داخلها كافة المستغلين ، من كبار الملاك الاقطاعيين السابقين ، وكبار الملاك الرأسماليين ، وأغنياء الفلاحين ، وتجار الريف والمرابين تسندهم سلطة الموظفين داخل الريف ، فى جهاز الدولة والاصلاح الزراعى وقطاع التعاون . أما المكانة

السياسية رأسمالية الريف فهى لم تهتز أبدا وعلى العكس ، تدعمت أخيراً أكثر وأكثر ، بحيث أصبح الريف يشهد اليوم تمايزا طبقيا حادا يقوم على توازن طبقى جديد ، انفصلت فيه الرأسمالية الريفية ، وبخاصة أغنياء الفلاحين ، عن مجرى نضال الفلاحين من أجل الأرض . وعلا صوتهم ، ضد أى تخفيض جديد للحد الأعلى للملكية .

٣ — الفئات الوسطى

فى ظروف سيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية ، تقع الفئات الوسطى من صغار المنتجين والملاك ، من الفلاحين والحرفيين والتجار ، تحت وطأة العلاقات الرأسمالية مباشرة . فالفئات الوسطى تمثل الانتاج السلعى الصغير . وقطاع الانتاج السلعى الصغير فى بلد كمصر قطاع حيوى بالغ الأهمية ، إذ يقوم أساساً بانتاج مستلزمات انتاجية معينة ، كما يتولى تزويد الاقتصاد القومى بمنتجات استهلاكية هامة بيد أنه قطاع غير رأسمالى ، بل يخضع غالباً للاستغلال الرأسمالى فهو يقوم على الجمع فى شخص صاحب العمل بين الملكية والعمل معاً ، بين صاحب العمل والعامل. فهو مالك لأرض زراعية يفلحها بنفسه ، أو صاحب رأسمال صغير يستثمره بنفسه فى ورشة أو متجر وهو يعمل عادة بيديه ، بمفرده أو باستئجار قوة عمل اضافية ولهذا لانعتبره منتجاً رأسمالياً وليس انتاجه سلعياً ، بل هو انتاج سلعى صغير بمعنى أن الإنتاج لايتم للسوق أساساً ، بل قد يكون

للاستهلاك الشخصي ، أوقد يكون بناء على الطلب ويتم الإنتاج بأدوات إنتاج بسيطة ، وبانتاجية عمل منخفضة . وعلاقات هذه الفئات الوسطى بالرأسمالية ضعيفة وغير مستقرة ومع ذلك فهم في حالة تبعية يومية للرأسمالية الصناعية والزراعية والتجارية والوسطاء والمقاولين والموردين وفي ظروفنا الراهنة ، يلعب رأس المال التجاري بالذات دوره الأساسي في استعباد المنتج السلعي الصغير : الفلاح والحرفي والتاجر الصغير وباشتداد وطأة التضخم وذوبان الدخول الثابتة ، تنضم فئة الموظفين حتى كبارهم ليعانوا العجز المتزايد عن مواجهة أعباء المعيشة . وهكذا تذوب الفئات الوسطى في المجتمع وتتعرض بازدياد لضياع الملكية والافلاس والافقار والانهيار وتصبح عناصر كثيرة منها مرشحة لتغذية صفوف الطبقة العاملة

الفلاحون

أتى علينا حين من الدهر كان فيه كل من في الريف فلاحا وابن فلاح . وسادت نظرية مؤداها النظر إلى الفلاحين ككل — الاقطاعي فلاح مثله مثل عامل التراحيلة وقد استخدمت هذه النظرية للتغطية على التنوع والتمايز بين فئات الفلاحين ، ومن ثم للتستر على الصراع الطبقي في الريف .

ولقد رأينا من قبل كيف تشكلت على قمة البيان الاجتماعي في الريف طبقة رأسمالية ، تضم بقايا الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين وأغنياء

الفلاحين ورأينا كيف أن رأس المـال الزراعى يشتغل فى الانتاج الزراعى للسوق الداخلية أساساً ، وأن كان يشترى الأرض ويعمل بالتجارة أيضاً

وقد تبينا أن هذه الرأسمالية الريفية التى تضم فئتين بارزتين هما كبار الملاك وأغنياء الفلاحين ، يمكن أن تبدأ — تقريباً — من ملكية عشرة أفدنة ، ونظرنا إلى مالك الأرض ومستأجرها من خمسة أفدنة إلى عشرة أفدنة بوصفه فـــلاحا متوسطا ، يتراوح فى الواقع بين الريف وبين جمهرة فقراء الريف وهى وحدها التى يمكن أن توضع تحت اسم الفلاحين . معى هـذا أنه فى ظروف بلادنا الراهنة ، قد دخل التمايز المضطرد فى صفوف الفلاحين ، فانقسموا إلى رأسمالية ريفية وإلى فقراء فلاحين يتسمون بسمة أساسية هى أنهم لا يستغلون عمل الآخرين بل يخضعون هم أنفسهم للاستغلال الرأسمالى .

هؤلاء الفلاحون الفقراء ينقسمون بدورهم إلى فئتين ، هما صغار الفلاحين والعمال الزراعيـون وهم معـا جماهير الريف هم الفلاحون

أولاً — صغار الفلاحين ، وهم الذين يملكون أو يحوزون أقل من خمسة أفدنة ويشكلون أعرض فئة مالـكة فى الريف إذ تضم أكثر من ٣ مليون فلاحا ، وتعتبر بذلك قاعدة الملـكية الزراعية . يشتغلون بالإنتاج الزراعى ، بغير أن يستغلوا عادة عمل الآخرين فالفلاح وأسرته هم

العاملون بغير أجر ويمثل هذا العمل غير المدفوع الأجر نسبة عامة من العمل بالريف وما زال يعمل صغار الفلاحين بأدوات ووسائل انتاج بدائية قليلة الانتاجية . بيد أن انتاجهم الزراعى الذى كان يوجه فى الماضى أساساً لاستهلاك الأسرة ، أصبح يوجه أكثر فأكثر نحو السوق ، تأكيدا لطابع سيطرة الانتاج السلعى الرأسمالى ، ونظراً للافقار المستمر لصغار الفلاحين . وصغار الفلاحين ، بالملكية أوالايجار ، وهم لا يستغلون أحدا فى العادة ، يخضعون لاستغلال رأسمالية الريف ، وبخاصة عند التأجير أو التسويق ، سواء كان التسويق لمستلزمات الإنتاج أو لتصريف المنتجات وتخضع الخدمات التعاونية لمزيد من سلطان الرأسمالية الريفية ، الزراعية والتجارية . وكلما قلت الملكية ، لجأ الفلاح إلى العمل لدى الغير بالأجر ، لوقت يطول أو يقصر حسب حاجته للعمل للوفاء بمتطلبات المعيشة .

وقد رأينا من قبل كيف زادت أهمية فئة صغار الفلاحين فى ظل الاصلاحات الزراعية ، فزاد عددهم وزادت ملكيتهم . لكنهم لم يلبثوا كما رأينا أن فقدوا أهميتهم ، عددا وملكية أيضاً . وكشفوا بذلك عن اضطراد عملية الافقار والذوبان التى تجرى فى صفوفهم . وتتضح هذه الظاهرة من أمرين من ازدياد عدد العمالة الزراعية فى تركيب سكان الريف ، ومن ازدياد الهجرة من الريف ، كله إلى المدينة

ثانيا — العمال الزراعيون ، ويمثلون الفئات شبه البروليتارية ، من

عمال موسميين واجراء زراعيين وعمال يوميه ، من المحرومين من كل ملكية ان ضيق الرقعة الزراعية وسوء توزيع الملكية وسيادة أسلوب الانتاج الرأسمالى ، قد دفعت كلها باضطراد الى زيادة جيش المعدومين فى الريف ، ومن ثم الى زيادة عدد العمال الزراعيين وكان عددهم قبل الثورة ٣ مليون عاملا ، يتحكم فيهم مقاولو الانفار وقد وضع الاصلاح الزراعى حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين ، لكنه لم يحترم حتى من جانب الدولة ، نظرا للتفكك الذى أصاب الريف عقب الاصلاح أما اليوم ، ومن جملة العاملين على المستوى القومى ويبلغ عددهم ٧ر٨ مليونا، يمثل عمال الزراعة ١ر٤ مليونا ، بنسبة النصف تقريبا بيد أن ٤٠ ٪ منهم عبارة عن بطالة مقنعة ، مما يكشف عن ضآلة انتاجية الزراعة وعجزها عن استيعاب الزيادة فى السكان ويتضح هذا بجلاء أكبر ، عندما نقارن انتاجية العامل الزراعى بانتاجية العامل الصناعى . فبينما ينتج الأول ما قيمته فى المتوسط ٢٩٦ جنيها فى السنة ، ينتج الثانى ما قيمته ٢١٨٨ جنيها . ويجوب عمال التراحيل أرجاء الريف سعيا وراء العمل ، وقد يتجهون فى أحوال نادرة الى المدينة لأداء بعض أعمال الطرق والبناء . لكن المهم أنه مع تحول الريف من الاقطاع الى الرأسمالية ، تحول تشغيل عمال التراحيل الى عملية رأسمالية مربحة تتولاها رأسمالية الريف

ان العمال الزراعيين ، هذه الفئة التى تسمى البروليتاريا الزراعية ، وتسمى أيضا أشباه البروليتاريا ، هم أسوأ المصريين حالا ومن ثم فى

الريف ، حيث يجمع الاستغلال بين بقايا أساليب القوة والاضطهاد الاقطاعية وأساليب الاستغلال الرأسمالى ، يصبح الفلاح الفقير وبخاصة العامل المعدم معاديا بالضرورة للرأسمالية ، بصورة تلقائية وانما تشكل الأمية وتعزله عن مجرى حركة الفلاحين

الحرفيون

بينما يمثل الفلاحون الانتاج السلعى الصغير فى الريف ، يمثل الحرفيون هذا النوع من الانتاج فى المدينة انهم منتجون لسلع بالطلب أو منتجون لسوق محدودة . أهم ما يعنيهم هو الحصول على مستلزمات انتاجهم التى توجد غالبا بايدى القطاع العام كله من أثمان وخامات وأدوات وآلات ومن ثم يخضعون لاستغلال مركب من جانب التحالف الرأسمالى الذي يضم مخربى القطاع العام وكبار التجار .

ويسيطر الانتاج السلعى الصغير على قطاع كبير من الصناعة ، وبخاصة فى الصناعات الجلديه وصناعات الأثاث وصناعة الملابس وصناعة المنسوجات وفى صناعة هامة كصناعة الاحذية ما زال العمل اليدوى والنظام الطائفى يسيطران عليها . فى هذه الصناعة يستغل صاحب المدبغة صانع الاحذية، ويستغل صانع الأحذية عماله الحرفيين ، ويستغل الوسيط أو التاجر صانع الاحذية . والكل يعمل فى ظروف عمل متخلفة . صاحب العمل والاسطى والصبيان يعملون معا ، فى مكان واحد ، بأدواتهم الخاصة ، بلا عقود عمل ولا تأمينات اجتماعية . وقد يقوم الصناع بتوريد الأحذية لصاحب

العمل مقابل ثمن معين للحذاء الواحد ، يدفع لهم فى نهاية الاسبوع وقد يشتركون مع صاحب العمل فى دفع تكاليف مواد الصناعة . والجميع لا يعرفون تحديدا لساعات العمل ولا تحديد للاجور .

أن الحرفى يوجد فى وضع متخلف فهو من خشية الافلاس الذى يتهدده فى كل لحظة ، مضطر لأن يحافظ على وجوده بالتدهور المستمر فى معيشته ، باستغلال عماله الحرفيين ، بإطالة يوم العمل ، بتخفيض الأجر ، بإنقاص الجودة ولقد نرى يوماً أن بعض الحرفيين قد ارتفع إلى مرتبة الرأسماليين ، لكن أغلبيتهم تكابد الفقر والخوف من الفقر . وكثيرون هم الذين ينحدرون منهم إلى صفوف العمال وفى ظروف الانفتاح والنمو الرأسمالى الزاحف ، فإن الخطر الجدى يتهدد هؤلاء المنتجين بوصفهم حفاظاً على الصناعة الصغيرة ، الآلية واليدويه ، الشعبية والعريقة ولو تندثر مثل هذه الصناعة ، فلسوف يكون ذلك بالإضافة إلى دلالته الاقتصادية — خسارة ثقافية بالغة على المستوى القومى .

ويشبه وضع التجار العاملين فى قطاع تجارة التجزئة أوضاع الحرفيين إلى حد كبير .

الموظفون

تدخل جمهرة الموظفين فى الفئات الوسطى التى يقع عليها الاستغلال الرأسمالى . لكن الجديد فى وضعها هو تدهور أحوال كبارموظفى الدولة والقطاع العام ، أعنى الأمناء والشرفاء منهم ، ودخولهم فى زمرة المحتاجين

والفقراء . ويجرى هذا فى الوقت الذى تطور فيه دور الدولة السياسى والاقتصادى والاجتماعى وأصبحنا نشهد توسعاً هائلا فى عدد الموظفين فى الدولة والقطاع العام .

والموظفون فئة اجتماعية ، عديدة ومتنوعة ، ومتزايدة العدد باستمرار . وبحسب علاقتها الانتاجية ، أى علاقتها بوسائل الانتاج ، فإنها تعتبر فئة وسطى فهى ليست مالكة لوسائل إنتاج ، ولا هى تنتج المنتجات المادية . أنها لا تخلق قيمة . ولكنها تؤدى خدمات لا غنى عنها فى العملية الاجتماعية للانتاج الاجتماعى . وهى مرتبطة بتقدم القوى المنتجة وتتمشى مع علاقات الانتاج الأخرى . فازدهار القوى المنتجة يوسع الدور الاجتماعى للموظفين ، إذ تزيد الحاجة للمختصيين أصحاب الخبرة اللازمة لتطوير الانتاج وضمان كفاءته . من المحاسبة ، التسويق ، المشتريات ، الاحصائيات ، الإدارة ، البحث ، التخطيط ، المتابعة .

لكن الموظفين فئة وسطى مأجورة ، تعمل بالأجر ، ومن ثم تقترب من الطبقة العاملة ويضطرد اقترابها منهـا فى ظل أوضاعنا الراهنة لكنها لا تختلط بالطبقة العاملة ، وأن كان مصيرها قد أصبح مرتبطاً أكثر فأكثر بمصير الطبقة العاملة .

وهكذا يتحدد وضع فئة الموظفين كما يلى :

أولا : الموظفون فئة تفترق عن الطبقة العاملة فى طبيعة عملهم ، فى دورهم فى التنظيم الاجتماعى ، فى حجم وأشكال مكافآتهم فهم

لا يشتركون مباشرة فى عملية الانتاج المادى وليست لهم قوة العمال المنتجة. بيد أن نشاطهم فى التنفيذ يجعلهم على صلة بالانتاج المادى، وان يكن موظفو القطاع العام حتى فى التجارة والبنوك والتأمين على صلة ما بحركة خلق وتداول الانتاج المادى

ثانيا : لكن الموظفين جميعا اجراء ، هم عمال اجراء ، مستغلون فرديا وجماعيا . فنشاطهم يسمح للرأسمالية بداية أو نهاية باقتطاع جزء أكبر من فائض القيمة فى المجتمع . وعلى الرغم من أن عملهم ليس منتجا مباشرة ، الا أنهم كالطبقة العاملة اجراء ، عمال بالأجر ، وهم كلهم لا يملكون أدوات العمل ، يتركزون داخل المصانع والمكاتب ، يتعرضون لكل أشكال الاستغلال الجماعية ، وبخاصة الاقتطاعات المستمرة من الأجور والمرتبات . ان الموظفين كالعمال لهم نفس مشاكل الأجور والمواصلات والسكن والتأمينات الاجتماعية والحاجة الى الاقتراض والتعرض للتضخم وارتفاع الأسعار

ان افقار الموظفين ، كبارهم وصغارهم على السواء ، ظاهرة خطيرة يضاعف من جديتها خطر البطالة الذى ظل مكبوتا حتى الآن بفضل تعيين خريجى الجامعات والمعاهد العليا والشهادات الفنية والمهنية عن طريق القوى العاملة بالدولة . فانطلاقا من واقع أن أجهزة الدولة والقطاع العام مكدسة بالموظفين وبخاصة حديثى التخرج ، وازاء اطلاق حرية الادارة فى القطاع العام بوصفها جزءا من عملية تفكيك القطاع العام ، يبدو خطر انطلاق البطالة المكبوتة بين الخريجين كان الحل عندهم فيما مضى

بالتفريط فى العمالة المؤهلة علمياً وتكنولوجيا تحت اسم تشجيع العمل فى الخارج والهجرة المؤقتة أو الدائمة . وقد ثبت أن حملة المؤهلات العليا من المهاجرين رسميا ، ناهيك عن المهاجرين فعليا ، قد بلغت نسبتهم ٦٥ ٪ من مجموع المهاجرين . وكل منهم قد كلف الشعب حتى حصل على درجة علميه فضلا عن خبرته العملية الثمينة . وهذا الاستثمار البشرى الذى نتخلى عنه يمثل جزءا من رأس المال فى بلد أهم ثرواته هى الثروة البشرية . وتنعكس الآن هجرة هذا العدد من الفنيين بوضوح على مستوى الانتاج والخدمات — هذا بينما يشارك عدد متزايد من أبناء المهاجرين فى تطوير الثورة العلمية والتكنولوجية فى العالم الرأسمالى .

٤ — الطبقة العاملة

فى مواجهة الرأسمالية تنمو الطبقة العاملة — بفضل التصنيع والقطاع العام — عددا ونوعا ووعيا . وهى تتعرض — قبل غيرها وأكثر من غيرها لوطأة الاستغلال الرأسمالى بصفة عامة ، سواء كان ذلك بصفة فردية أو جماعية . ونظرا لأنها لا تملك شيئا سوى قوة عملها ، فهى تعمل بالأجر فى قطاعات الانتاج والتوزيع والخدمات ، وتشتغل بانتاج المنتجات المادية فى المجتمع ، وتخلق من ثم القيمة وفائض القيمة . وهنا يتم استغلالها

العمالة والبطالة

والطبقة العاملة هى أكبر الطبقات جميعا ، اذ تضم حاليا ٩٫٥ مليونا

من الـكادحين وكان عددها منذ عامين ٧ر٨ مليونا موزعين على النحو التالى :

(أ) بحسب نوعية النشاط ، فان ٦٤ ٪ من العمال يوجدون فى القطاعات السلعية من زراعة وصناعة ، مقابل ١٤ ٪ فى قطاعات التجارة والتوزيع ، و ٢٢ ٪ من قطاعات الخدمات .

(ب) بحسب نوعية القطاع ، فان ٦٨ ٪ من العمال يشتغلون فى مجالات الانتاج الخاص من رأسمالى وغير رأسمالى ، بينما ٣٢ ٪ فقط أى نحو الثلث فى القطاع العام .

والطبقة العاملة الصناعية هى نواة الطبقة العاملة والقوة الدافعة للحركة العمالية . وهى تضم ١ر١ مليونا من العمال يمثلون ١٢ ٪ من مجموع الطبقة العاملة . ويحيط بهم عمال التجارة و التوزيع وعمال الخدمات وعمال الزراعة لـكن تظل الطبقة العاملة الصناعية ، أو البروليتاريا الصناعية كما تسمى ، هى مركز الثقل الأساسى . ولا شك أن التنمية الاقتصادية التى تمت وبخاصة التصنيع وبالذات التصنيع الثقيل ونشأة وتطور القطاع العام والاعتراف بالدور القيادى للعمال ، كل ذلك كان من شأنه نمو الطبقة العاملة الصناعية ، قبل غيرها ، عددا ونوعا ووعيا ان انتقال مراكز الصناعة في مدينة القاهرة مثلا من شبرا الخيمة الى حلوان يتخطى فى دلالته الاجتماعية كل دلالته الاقتصادية .

وأرقام توزيع العمالة كأرقام البطالة غير دقيقة فالبطالة الكامنة في الريف وفي القطاع الزراعي بالذات تمثل نسبة عالية من العمالة القائمة أما البطالة الرسمية فقد بلغت في عام ١٩٧٤ نسبة ٤ر١٠٪ من القوة العاملة . وكانت الخطة الانتقالية قد حاولت خفض هذه النسبة إلى ٣ر٩٪. ويلاحظ البنك الأهلي في نشرته الاقتصادية أن (احصائيات البطالة في مصر لا تكون عادة على مستوى مرتفع من الدقة لاقتصارها في كثير من الحالات على تسجيل حملة المؤهلات الراغبين في العمل بالحكومة والقطاع العام دون عشرات الآلاف من الذين يمارسون أعمالا ثانوية لا يمكن أن تخرج عن مفهوم البطالة المقنعة . فالمعدل الحقيقي للبطالة هو أكثر ارتفاعا من ذلك الذي تضمنته الخطة ، الأمر الذي يستلزم علاجا بصورة أكثر جدية) .

الأجور

وعلى الرغم من المحاولات التي تمت خلال الخطة الخمسية الأولى لرفع نصيب العمل من الدخل القومي ، وبالتالي لرفع مستوى الأجور ، فان متوسط الأجر السنوي على مستوى الاقتصاد القومي لم يزد في عام ١٩٧٣ عن ١٧٦ جنيها ومع أن هذا الرقم متوسط احصائي تعيبه كل عيوب المتوسطات الاحصائية ، إلا أنه حتى داخل هذا المتوسط وفي تركيبه سنجد مفارقات على أكبر درجة من الأهمية إن دراسة الأجور في مصر لم تتم حتى الآن ، ولا أستطيع هنا أن أقدم سوى قشور منها .

أولا : ينخفض متوسط الأجر في القطاعات السلعية من زراعة وصناعة

إلى ١١١ جنيها فى السنة ، بينما يتضاعف تقريباً فى قطاع التوزيع إلى ٢٠٧ جنيها ، ويبلغ أكثر من ثلاثة أمثاله فى قطاعات الخدمات فهو ٣٤٧ جنيها وتلك علامة طفيلية تكشف عن الفجوة الكبيرة بين أهمية الانتاج المادى والانتاج غير المادى فى المجتمع .

ثانيا داخل القطاعات السلعية ، يبلغ متوسط الأجر فى الزراعة ٥٨ جنيها فى السنة كلها ، بمتوسط شهرى يقل عن خمسة جنيهات ، بينما يبلغ فى الصناعة ٢٦٩ جنيها فى السنة ، أى أكثر من أربعة أمثال الأجر فى الزراعة . فإذا علمنا أن الزراعة تستوعب نصف عدد عمال مصر ، لتبينا عندئذ مدى انهيار المستوى المعيشى للعمال المصريين ، وبالتالى عمق التخلف الاجتماعى الذى يحول دون التقدم مهما افتعلنا من أشكال التحديث على السطح ، وبخاصة فى المدينة أن هذا يكشف أيضاً عن أن مستقبل التقدم انما يكمن فى الصناعة ، فى المدينة والريف على السواء .

ثالثا : على الرغم من حقيقة أن عدد العاملين فى القطاع الخاص أكبر من ضعف عدد العاملين فى القطاع العام ، فإن اجمالى أجور هؤلاء العمال يساوى ضعف اجمالى الأجور فى القطاع الخاص وبحسبة بسيطة نتبين أن متوسط الأجر السنوى فى القطاع الخاص — ممثل الاقتصاد الحر والحافز الفردى والملكية الخاصة — منخفض إلى ربع مثيله فى القطاع العام فهل تحتاج بعد لبرهان آخر لبيان مدى الاستغلال الرأسمالى ؟ صحيح أن القطاع الخاص بالذات فى الزراعة . لكن القطاع العام كان

بدوره محاولة للتقدم ليس فقط على المستوى الاقتصادى بل والمستوى الاجتماعى أيضاً

وعندما نطالع احصائيات الأجور ، فيجب أن يكون حاضرا فى الذهن أن هناك تضخما وارتفاعا مستمرا فى الأسعار ، يبتلع ليس فقط أى زيادة مخططة فى متوسط الأجور على المستوى القومى ، وإنما يهبط أيضاً بالقوة الشرائية الفعلية للأجور . وعندئذ علينا أن نتأكد أن الطبقة العاملة هى طبقة محرومة من فرص زيادة الأجر خارج فرصة العمل الإضافى . ففرصها معروفة وبخاصة بالنسبة للعمال الصناعيين المصلوبين طوال ساعات العمل أمام الآلات الصماء .

ولسوف يضيف الانفتاح عنصراً جديداً فى الصورة ، وذلك باسم إعادة النظر فى حجم وأساليب أعداد القوى العاملة . سوف تحاول بعض المشروعات الجديدة استخلاص أكفأ العمال ، ودفع أجور أعلى ، لكن بغير ضمان للمستقبل وسوف تجرى محاولة تقديم مثل أعلى رأسمالى يستوعب بعض طموح بعض العمال فى رفع مستوى معيشتهم ولو يأمل شق وحدة الطبقة العاملة

٥ — الاستغلال الرأسمالى

فى هذه الأوضاع الاجتماعية التى تشهد اضطراد التمايز بين الرأسماليين من جانب والعمال وبجانبهم الفئات الوسطى من فلاحين وحرفيين وتجار

وموظفين من جانب آخر ، ينفتح السبيل واسعا أمام الاستغلال الرأسمالى باسم الانفتاح داخليا وخارجيا وتسرى بطريقة طبيعية كافة القوانين الموضوعية لأى اقتصاد رأسمالى ، وبخاصة السعى لزيادة الربح ، باطالة يوم العمل ، وانقاص الأجر ، وزيادة كثافة العمل لكنها قوانين الرأسمالية فى بلد متخلف يمنح رأس المال الأجنبى كل حرية الحركة وكل حرية النمو ومن ثم يتعرض الاقتصاد القومى بأكمله لخطر الاستغلال الرأسمالى الخارجى أى لخطر الاستعمار الجديد وفقدان الاستقلال .

وفى ظروفنا الحالية ، يعنينا أن ننوه — من بين صور الاستغلال الرأسمالى — بصور أخيرة تكشف عن تعمق العلاقات الرأسمالية واتخاذها أشكالا تثير القلق لأنها تشدد من وطأة هذا الاستغلال فى مواجهة الأغلبية الساحقة من المصريين ، بل وضد أجزاء من الرأسمالية نفسها مثل الرأسمالية المتوسطة التى تشكل الفئة العليا من الرأسمالية الوطنية

فى هذا الصدد ، اذن ، نود أن نعرض سريعا لظواهر ثلاث هى استفحال التضخم والغلاء وسوء توزيع الدخل القومى ، واستشراء الفساد والانحلال الاجتماعى

استفحال التضخم والغلاء

منذ عام بالتحديد ، نشرت فى مجلة (الطليعة) دراسة وافية عن التضخم فى بلادنا ، كشفت عن خطورته وتنبأت باستفحاله ان لم تبادر الدولة باتخاذ الإجراءات الجذرية الواجبة ، وفى مقدمتها الحد من

تأثيرات السوق الرأسمالية العالمية التى تسجل تصاعدا فى التضخم على سوقنا المحلية، واحكام القبضة على تيارات التجارة الخارجية وبخاصة الواردات، ومواجهة الرأسمالية الطفيلية ذات الدخول العالية والضغط الاستهلاكى الترفى . كان معنى ذلك بصراحة الحد من الانفتاح لا التوسع فيه .

واليوم ، وبعد عام كامل ، نستطيع أن نقول أن التضخم قد أنهك اقتصادنا القومى ، وأفقر شعبنا العامل .

(أ) فاطلاق حرية الاستيراد والتصدير للرأسمالية قد انتهى بانفلات الواردات إلى عجز فى ميزان المدفوعات لم يسبق له مثيل وتحملت الواردات من أوربا الغربية والولايات المتحدة بفوائد وتكلفة باهظة. كان المدفوع ثمنا للواردات حتى عام ١٩٧٣ يمثل ٢٠٪ من اجمالى الناتج القومى ، فارتفعت النسبة فى عام ١٩٧٤ إلى الثلث وهى تقترب فى العام الحالى من النصف وقد تزيد .

(ب) كذلك فإن اطلاق حرية النمو الرأسمالى فى الداخل معناه المزيد من فرص نمو الرأسمالية الطفيلية والمزيد من الدخول الطفيلية ، وبخاصة ما اقترن مع التوسع فى عمليات التعمير بالقناة من دفع قوة شرائية هائلة فى الأسواق بلا مقابل من السلع ورفع أسعار بعض المحاصيل واستمرار التوسع فى الانفاق العسكرى ، ومع استمرار ارتفاع الواردات الغذائية وتدهور متوسط غلة فدان القطن وتناقص حصيلة المحصول من ١٠ر٨

مليون قنطار فى عام ١٩٦٥ إلى ٧ر٨ مليون قنطار فى عام ١٩٧٥ ، وارتفاع الاستهلاك المحلى منه بحيث لم يعد القطن هو المحصول الذى يدفع وارداتنا .

(ج) ومن ثم انتهى كله إلى اضطراد العجز فى الموارد المحلية وإلى استمرار التجاء الدولة للتمويل بالعجز أى اصدار البنكنوت . لقد ارتفع اصدار البنكنوت من ٦٦٤ مليون جنيه فى منتصف ١٩٧٥ — أى أوشك أن يتضاعف فى اقل من ثلاث سنوات . لدرجة أن أصبح المصدر من البنكنوت يزيد أحياناً فى الأسبوع الواحد بمقدار ١٤ مليون جنيه .

وينعكس هذا الوضع بسرعة فائقة على مستويات الأسعار وبغض النظر عن حقيقة أن الأرقام القياسية للأسعار غدت لا تعبر عن حقيقة التضخم ، فإنها مع ذلك تعبر عن الاتجاه الدائب الصعود للاسعار ولندخل فى خضم هذه الأرقام ، لكننا سنكتفى بعرض أهم ما تنم عنه من اتجاهات

اولاً اشتدت وطأة التضخم بعد حرب اكتوبر مباشرة . وباتخاذ سنة ١٩٦٧ سنة أساس ، بلغت أسعار المستهلكين ١١٩ نقطة فى ديسمبر ١٩٧٢ ثم ارتفعت بمقدار ٥ نقط لتبلغ ٧ر١٢٤ فى أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم قفزت ١٧ نقطة لتصل إلى ٣ر١٤١ فى اكتوبر ١٩٧٤ ، ولم نحصل بعد على أرقام ١٩٧٥ .

ثانيا : ارتفعت أسعار المواد الغذائية أكثر من ٢٤٪ خلال ١٣ شهراً فقط مقابل ارتفاع لم يصل إلى ٢٣٪ خلال السنوات الست السابقة . مع العلم بأن نسبة الدخل التي تخصص للغذاء تبلغ ٥٧٪ على الأقل من الدخل ، وهي نسبة تزيد كثيرا لدى الطبقة العاملة .

ثالثا : ارتفعت أسعار الاستهلاك في الريف بأعلانها في المدن . ففيما عدا الخضروات ، فإن أسعار اللحوم والأسماك والبيض والمشروبات والملابس هي في الريف أعلا — ناهيك عن فرق الأسعار الدائم بالنسبة لباقي السلع الغذائية والمنزلية مثل السكر والشاى والزيت والحلاوة والصابون

رابعا : بالنسبة للخضروات وكذلك الفواكه ، تتمثل أرباح عملية التسويق من الحقل إلى المستهلك وما بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة ٦٠٪ على الأقل من الثمن الذي يدفعه المستهلك في المدينة ومن هنا فالمستهلك والمنتج هما الضحية هنا ولقد تمت تصفية الشركة العامة الوحيدة التي جرؤت على اقتحام مجاهل تجارة الجملة في الفواكه والخضروات

خامسا : بلغ ارتفاع إيجارات المساكن في المدينة حدا بحيث تزيد في أحيان كثيرة عن ١٠٠٪ من الدخل الشهري لرب الأسرة ، يقابل ذلك الدخول المتساقطة من السماء لشريحة معينة من ملاك أراضي البناء والمباني السكنية التي تحولت إلى مضاربة على الأسعار .

سادسا : فى ظروف مجتمع يستهلك ٩٫٨٪ من مواطنيه ٤٤٫٥٪ من مجموع استهلاكيه ، بينما يستهلك ٩٠٫٢٪ وهم الأغلبية الساحقة ٥٥٫٥٪ من الاستهلاك ، بل وداخل الفئة الأولى فإن نسبة ٢٫٣٪ فقط من المواطنين تستهلك وحدها ٢٤٪ من حجم الاستهلاك ، كفت أسر عديدة متوسطة عن تذوق اللحم وشرب اللبن وأكل البيض وأخذت تتسع يوما بعد يوما قائمة السلع الغذائية التى يتم الاستغناء عنها . ولذلك لم نفاجأ حين أسفر تحقيق أخير عن أن من بين كل ١٠٠ تلميذ مريض يوجد ٩٩ منهم مرضى بالأنيميا وسوء التغذية .

كل هذا ، ومازال الانفتاح الخارجى والداخلى فى بدايته .

سوء توزيع الدخل القومى

يعمل المواطنون سنوياً داخل قطاعات الإنتاج على خلق الدخل القومى للبلاد ، هذا الدخل الذى يتم توزيعه فيما بعد عليهم طبقا لتقسيمهم — حتى الآن — إلى ملاك وعاملين ولقد أدت الاصلاحات الاقتصادية والتأمينات الكبرى ابتداء من عام ١٩٦١ إلى قلب الاتجاه العام للدخول فى العلاقة بين الملاك والعاملين فارتفع نصيب العمل من ٤٠٪ من الدخل القومى إلى ٤٧٪ فى نهاية الخطة الخمسية الأولى . واضطرد الاتجاه على الرغم من الهزيمة فبلغ ٤٩٫٥٪ فى منتصف عام ١٩٧١ ، وبذلك اقترب نصيب العمل من نصف الدخل القومى . ولكنه لم يلبث أن هبط

فى عام ١٩٧٢ إلى ٤٦٫٣ ٪ ، بينما ارتفع نصيب الملكية من ٥٠٫٥ ٪ إلى ٥٣٫٨ ٪ ومن ثم بدأ الاتجاه الصعودى لأصحاب الملكية . وجاء الانفتاح الاقتصادى لجعله اتجاها لارجعة فيه .

بداخل القطاع العام ، مثلا ، تجرى عملية استيعاب فائضه الاقتصادى بألف وسيلة ، بحيث يتحول بالفعل إلى مصدر لا ينضب لتكوين ثروات رأسمالية ، بينما تتحول علاقات الانتاج بداخله إلى علاقات رأسمالية فى الأساس ، ترعاها عناصر الرأسمالية البيروقراطية وفى هذه الأثناء ، يتحول دور القطاع العام إلى دور القطاع التابع ، المكلف ببناء الهيكل الأساسى وتقديم السلع والمواد الخام والتعهد ازاء الخارج لمصلحة الرأسمالية النامية ، أفرادا وطبقة . ونجاح كل رأسمالى في تحويل فائض القطاع العام إلى ثروة فردية أمر يتوقف — إلى حد كبير — على اجتهاده الخاص . لكن الطبقة ككل تستولى على الفائض بطريقة اجمالية تحدث على المستوى القومى

فى عام ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، بلغ الفائض الاقتصادى فى قطاع الأعمال ٨٥٤ مليون جنيه . لكن صافى العجز بلغ ٦١٣ مليون جنيه ، نتيجة لزيادة عجز العمليات الجارية أغلبية هذا العجز الجارى وهى ٥٥٦ مليون جنيه ، سجلتها الهيئات العامة ، بحيث استوعبت وحدها أكثر من ٦٠٪ من جملة الفائض الجارى فى قطاع الأعمال هنا يتم

تبريد الفائض الجارى للقطاع العام على أجهزة الدولة وفى الوقت نفسه، بلغت الايرادات الجارية فى الميزانية العامة ٢٦٤٢ مليون جنيه ، منها ٧١٥ مليون جنيه ايرادات سيادية بنسبة ٢٧٪ من اجمالى الايرادات الجارية غير أن أغلب هذه الايرادات السيادية قد جاء من الضرائب ، وأغلب هذه الضرائب قد جاء من الضرائب غير المباشرة التى تشكل ٦٣٪ من اجمالى حصيلة الضرائب ، وكانت فى العام السابق ٦٠٪ فقط.

وهكذا طرح بالكامل قضية جوهرية هى مدى مساهمة الرأسمالية فى استثمارات التنمية وفى إيرادات الميزانية الجارية بالنظر إلى نصيبها من الدخل القومى . فالحقيقة الصارخة هى أن الجزء الأساسى من دخول الفئات المالكة ، الرأسمالية التجارية الربوية والمالية وملاك الأرض ، انما يتجه للاستهلاك غير الانتاجى ، مما يحبط بالنصيب المتحصل للادخار والاستثمار ، ويجعل تركيبة السوق الداخلية غير ملائمة للتنمية الاقتصادية. وفى الوقت ذاته ، يتم تبريد جزء كبير من دخولها على الاستهلاك ، وبخاصة الواردات الاستهلاكية الترفية اللازمة لاستخدام الطبقات المتميزة مما يبتلع حصيلة العملة الأجنبية المكتسبة من الصادرات ، ويضاعف من عجز ميزان المدفوعات .

ولننظر فى دلالة هذه الأرقام :

أولا : أن توزيع الدخول بحسب الأسرة يجعل ٣٤٪ من مجموع

الأسر المصرية يحصل على ١١٪ من مجموع الدخل القومى ، بينما ٥٪ فقط من مجموع هذه الأسر نصيبه ٢٢٪ من الدخل القومى .

ثانيا : أن ٢ر٣٪ من مجموع المصريين يستهلكون ٣٤٪ من مجموع الاستهلاك القومى ، وعلى أحسن الفروض فإن ٨ر٩٪ من المصريين هم أصحاب الدخول المرتفعة يمثلون ٥ر٤٤٪ من مجموع الاستهلاك وهكذا يتم الحفاظ على المستوى المتدنى لحياة الشعب .

ثالثا : أن معدل الادخار القومى الذى هبط إلى ٧٪ من الناتج القومى الاجمالى ، أقل بلا شك من نسبة الاستثمار الثابت المطلوبة والتى بلغت ١٤٪ ، ومن ثم فالفجوة كبيرة بين الاستثمار الفعلى والادخار المحلى .

رابعا : هكذا فان قضية اختلال التناسب بين الاستهلاك والاستثمار واضحة كل الوضوح . إن الرأسمالية المصرية تستهلك ولاتدخر ، وحين تدخر فهى تمارس الأنشطة الطفيلية ومن ثم لا تزيد عن الثروة المادية للمجتمع ، أى أنها لا تستثمر . أنها ترفض أن تتحمل العبء المفروض أن تقوم به فى التنمية الاقتصادية . أن الرأسمالية تستهلك ولا تستثمر ، ثم ترفض بعد ذلك أن تضحى مثلما يضحى غيرها من الطبقات .

أنها لا تقدم الفريضة الواجبة عليها نحو المجتمع والدولة ، بل ولا تتورع عن ابتزاز الدولة باستمرار . فالدخول الطفيلية بطبيعتها متهربة

من الضرائب . ولقد رفضت الرأسمالية الزراعية مشروع ضريبة الحدائق.
وأكثر من ذلك ، فان لجنة مشتركة من مجلس الشعب والحكومة تكرس
مطلب الرأسمالية بمناسبة الانفتاح الاقتصادى فى الضرائب معتدلة (تتمشى
مع سياسة تنشيط القطاع الخاص وتكفى لاغراء المستثمرين الأجانب) .
ثم تصوغ موقفها فى كلمة واحدة هى عدم وضع أى حدود على نشاط أو
مكاسب أى فرد وتستجيب الحكومة على الفور وتقرر بالفعل تخفيض
الحد الأقصى للضريبة على الايراد العام من ٩٥ ٪ الى ٧٥ ٪ . وكان
وزير المالية قد رأى العكس تماما قبل أن يكون وزيرا للمالية فقال فى
عام ١٩٧٣ (كان يجب أن يتم تحسين أجور صغار العاملين على حساب
الدخول الكبيرة والدخول الطفيلية التى كان يجب امتصاص القدر الأكبر
منها مازالت هناك ضرورة للضغط على استهلاك الطبقة العالية الدخل
بالقدر الذى يتعادل مع الزيادة فى استهلاك الطبقات صغيرة الدخل حتى
يمكن الحفاظ على استقرار الأسعار ولذا فإننا نوصى بفرض ضرائب اضافية
على أصحاب الدخول الكبيرة والدخول الطفيلية واحكام النظام
الضريبى) .

ولا تتورع الرأسمالية عن ابتزاز الدولة كلما سنحت الفرصة فالحكومة
مثلا تبيع القطن لمنتجى الغزل بالسعر المحلى المنخفض عن الثمن الخارجى
للقطن . ثم تبيع الغزل للنساجين بثمن محلى للغزل منخفض جدا .
وفكرة الدولة هى تمكينهم من الانتاج بتكاليف مخفضة لبيع منتجاتهم

بأثمان منخفضة . لكن النتيجة كانت أن أصبح الاتجار فى الغزل يدر أرباحا ضخمة على منتجى المنسوجات ، وأن أسعار الأقمشة المنتجة فى القطاع الخاص أعلا بكثير من تعريفته الرسمية فى الوقت نفسه ، تتم محاسبتهم ضرائبيا على أسعار التسعيرة . وهكذا يحصلون من كل جانب على أرباح ضخمة لا يتحملون عنها التزاماتها الضريبية

لقد رفضت الرأسمالية أن تضحى حتى بعد هزيمة يونيو ، والتفت عندئذ حول الدعوة لبناء اقتصاد حرب ، بل تحولت عندئذ الى الضغط على النظام فى محنته ، وراحت تجنى الأرباح من وراء تنازلاته لها . وتحمل الشعب بالأعباء كلها وما زال . وجاء الانفتاح ليضاعف من الدخول ومن الثروات ويعفى رأس المال الأجنبى والمشترك من كل التزام بالضرائب أو الرسوم ، بحيث أصبحت الدولة تجمع الموارد من أغلبية المواطنين وتضعها فى أعمال مربحة للأقلية .

استشراء الفساد والانحلال الاجتماعى

فى مجتمع تسيطر عليه هذه الرأسمالية الجديدة ، ذات التكوين التاريخى المعين ، بغلبة رأس المال التجارى وعليها و بطبيعته الطفيلية ، هذه الرأسمالية الرافضة لتحمل مسئوليتها الوطنية ، والمرتبطة بألف وسيلة برأس المال الأجنبى المغامر ، لابد أن يستشرى الفساد وتتعمق عوامل الانحلال الاجتماعى وفى هذا المضمار تتحمل الرأسمالية الكبيرة الراهنة أكبر المسئوليات . ان الرأسمالية الكبيرة القديمة التى صفيت كانت رأسمالية

أسهم وسندات ، أقامت شركات صناعية وتجارية وبنوكا . ومع ذلك فلقد كانت شريحة اجتماعية رقيقة بل وبالغة الرقة . كان ٦٢ ٪ من مجموع الأسهم بأيدى ٩ ٪ من مجموع المساهمين . بل ان اجراءات التأميم ونزع الملكية فى عام ١٩٦١ لم تمس فى مجموعها سوى ٧٣٠ فردا . وقتها كان فى مصر أربعة أفراد فقط هم كل أصحاب الملايين أما الرأسمالية الكبيرة الجديدة فهى تتعامل فى الأنشطة الطفيلية وبخاصة التجارة هناك بالطبع أجزاء هامة منها بيروقراطية وصناعية ، لكنها لا تشكل السمة العامة للرأسمالية الحالية التى تقف على رأسها فئة اجتماعية عريضة يقدر عددها بالآلاف من أصحاب الملايين الذين يسبحون صباح مساء بحمد الانفتاح

هذه الرأسمالية الكبيرة، الطفيلية ، تمارس الفساد والافساد كأسلوب حياتها اليومى . مصر فى نظرها حقل لأعمال المضاربة . تنشر فيها اقتصاد الصفقات والعمولات وتقيم مجتمع الرشاوى والارتزاق وتطلق فى أرجاء البلاد حكم شريعة الغاب وازاء الوضع الاقتصادى المتدهور للجماهير ، فانها تعمل لافساد وعى وضمير الشعب ، وبخاصة الفئات الوسطى، من أجل ترويضها وفرض الواقع عليها ، فى جرعات ، وعلى دفعات ، تجنبا للمقاومة المباشرة . وتجرى عملية غسيل المخ، تجعل الشعب وبخاصة الفئات الوسطى فى حالة من الحيرة الدائمة تصل الى حد التخدير . وفى هذا الجو بالذات يتم الاعلان بكل الطرق عن استتباب السلام الاجتماعى واستقرار العلاقات الاجتماعية — بينما تزحف قوة الرجعية الجديدة بالتعاون مع الاستعمار

الجديد لاحتلال مواقعها . داخل أجهزة السلطة فى الدولة ، رافعة لافتات الانفتاح السياسى فى أعقاب الانفتاح الاقتصادى . ونتذكر هنا حكمة الميثاق الوطنى حين قال

« ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالى لايمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان الجوع . ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى » .

ولذلك نقول ان الرأسمالية الراهنة رأسمالية متخلفة تنمو فى اطار من التخلف انها رأسمالية فى غير أوانها ، بلا ماض ولا حاضر ولا مستقبل متعجلة للكسب بل للنهب . تريد أن توجد بينما الرأسمالية الأم تنتهى فى العالم كله . وتريد أن تنمو بينما الأزمة العالمية تخفق الرأسمالية بشدة لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ، بحيث أصبحت (شركات وقطاعات بل ودول بأكملها على وشك الانهيار) . فهل تنهار الرأسمالية عالميا لتقوم هنا فى مصر ؟ انها اذن لرأسمالية قصيرة العمر يمثلها طبقة قصيرة النظر

•

فهرست

صفحة

القسم الثالث :